

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



الفترة التشريعية السادسة
لجنة التحقيق في ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد
الغذائية ذات الإستهلاك الواسع في السوق الوطنية

تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول ندرة وإرتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الإستهلاك الواسع في السوق الوطنية

أكتوبر 2011

- 3.1. قطاع التجارة
- 4.1. قطاع الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار
- 5.1. قطاع الاستشراق و الإحصائيات
- 6.1. قطاع النقل
- 7.1. المتعاملون الاقتصاديون
- 8.1. الخبراء

II. الزيارات الميدانية

- 1.1. الموانئ
- 2.1. المطاحن
- 3.1. وحدات إنتاج الحليب
- 4.1. وحدات إنتاج الزيت
- 5.1. وحدات إنتاج السكر

III. المقالات الصحفية

الفصل الثالث: محاور التحقيق

I- تطورات الأسواق العالمية

II- السوق الوطنية

- 1.1. النصوص القانونية
- 2.1. التموين
- 3.1. تركيبة السوق
- 4.1. نظام الأسعار وهوامش الربح
- 5.1. التوزيع
- 6.1. نظام الحصص
- 7.1. السوق الموازية

III- سياسة الدعم

IV – آليات الرقابة والضبط

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

1 – النتائج

2 – التوصيات

مقدمة

إن الاختلالات التي عرفتھا السوق الوطنية في مجال بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، نجم عنها ندرة بعض هذه المواد، وتذبذب تموين السوق، مثلما كان الحال بالنسبة لمادة حليب الأکیاس، أو ارتفاع أسعار بعضها الآخر متجاوزة بذلك القدرة الشرائية للمواطن وهذا شأن مادتي السكر والزيت.

لقد أدت تلك الاختلالات إلى إحداث نوع من الاضطرابات الاجتماعية كادت تنزلق إلى أوضاع متفجرة في اغلب مناطق الوطن.

والمجلس الشعبي الوطني، كمؤسسة معنية بكل ما له علاقة بحياة المواطن، ضببت عقارب ساعتها على توقيت الأزمة، وسارع نوابها منذ البداية لاستجلاء حقيقة الأمور سواء من خلال مُساءلة الحكومة، أو من خلال المساهمة بدراسة وتحليل الظاهرة وطرح التصورات على الجهات المعنية بمعالجة الأزمة .

وبالرغم من نجاح الحكومة في تجاوز آثار هذه الأزمة في ظرف وجيز من خلال جملة من الإجراءات الاستثنائية المستعجلة إلا أن البحث عن مسببات الهزة التي كادت أن تعصف بنا جميعا ، بات أولوية من أولويات المجلس الشعبي الوطني الذي بادر نوابه برفع لائحة تطالب بتشكيل لجنة للتحقيق في الاختلالات التي شهدتها السوق الوطنية ، وذلك لوضع حد لكل الأقاويل والمزاعم والآراء المتضاربة التي تحاول أن تحمل المسؤولية لهذا الطرف أو هذه الجهة كي تبرئ ذاك الطرف أو تلك الجهة والعكس صحيح .

إن مبادرة المجلس الشعبي الوطني بتشكيل لجنة التحقيق هذه، لهي من صميم مهامه التي يخولها له الدستور وتمكنه منها القوانين، لأن الهدف من التحقيق قبل كل شيء هو الوصول إلى الحقيقة ، والوصول إلى الحقيقة معناه اكتشاف الأخطاء ، واكتشاف الأخطاء معناه التمكن من إيجاد حلول وتوصيات ستعتمد مستقبلا لتفادي حدوث أزمات.

1/إنشاء لجنة التحقيق:

- وفقا لأحكام الدستور المتعلقة بوظيفة الرقابة التي تمارسها المجالس المنتخبة ولاسيما المواد: 161، 159، 100، 99 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 04- 80 المؤرخ في 01 مارس 1980 المتعلق بممارسة وظيفة الرقابة من قبل المجلس الشعبي الوطني،
- وفقا لأحكام القانون العضوي رقم 02 - 99 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1419هـ الموافق لـ 08 مارس 1999 والذي يحدد تنظيم البرلمان بغرفتيه وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، ولاسيما المواد من 76 إلى 86 منه،
- بناء على أحكام القانون رقم 01-01 المؤرخ في 06 ذي القعدة عام 1421 هـ الموافق لـ 31 يناير سنة 2001 المتعلق بعضو البرلمان، لا سيما المواد 5، 7، 8، منه،
- بناء على أحكام النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني الصادر في 28 ربيع الثاني عام 1421 هـ الموافق لـ 30 يوليو 2000 ولا سيما المادة 69 منه.
- وبناء على اللائحة رقم 11-11 المتضمنة اقتراح تشكيل لجنة تحقيق حول ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية ، المودعة من قبل النائب السيد معاذ بوشارب (مندوب أصحاب الاقتراح) بتاريخ 31 مارس 2011 .

* فقد صادق المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 20 أفريل 2011 على مقترح إنشاء لجنة التحقيق في ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية .

2/تنصيب اللجنة: لقد تم تنصيب لجنة التحقيق بتاريخ 27 أبريل 2011 ، من طرف السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، وهي تضم منتخبين عن معظم المجموعات البرلمانية والتشكيلات السياسية الأخرى، وتتكون من السيدة والسادة الآتية أسمائهم :

رئيس اللجنة	. محمد كمال رزقي
نائب رئيس اللجنة	. أحمد اسعاد
مقرر اللجنة	. محمد قيجي
عضو في اللجنة	. تركية اسكندر
عضو في اللجنة	. ماحي خليل
عضو في اللجنة	. فريد بحري
عضو في اللجنة	. لحسن بن غالم
عضو في اللجنة	. مجيد بكتاش
عضو في اللجنة	. ابراهيم زيتوني طراد
عضو في اللجنة	. تاشريفت عبد المالك
عضو في اللجنة	. عبد الوهاب عبد الحلیم
عضو في اللجنة	. وحيد فاضل
عضو في اللجنة	. بلقاسم مزيان

3/النظام الداخلي للجنة : بتاريخ 02 ماي 2011 أعدت وصادقت لجنة التحقيق حول ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية على نظامها الداخلي، الذي يضبط وينظم أشغالها ، ويحدد صلاحياتها ومجالات تدخلها.

4/برنامج عمل اللجنة: عقدت اللجنة جلسة أولية، برئاسة السيد محمد كمال رزقي، رئيس اللجنة، خصصت للتعريف بأعضائها كل حسب تخصصه، وتم ضبط منهجية العمل.

وتلت هذه الجلسة عدة اجتماعات بمعدل اجتماعين في اليوم بلغت في مجملها اثني وخمسين (52) اجتماعا ، تميزت كلها بالنقاش الثري والمسؤول، الذي أحاط بكل جوانب الموضوع وقد تم التطرق لكل النقاط ذات الصلة بموضوع التحقيق بكل موضوعية وشفافية ونزاهة .

كما سطرت اللجنة برنامج عملها الذي تضمن المحاور الآتية:

1.4 / تحديد قائمة الاستماعاات وقد شملت :

1.1.4 /مندوب أصحاب اللائحة،

2.1.4 / أعضاء الحكومة ذوي الصلة المباشرة بموضوع التحقيق وهم السادة:

- وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة،
- وزير الفلاحة والتنمية الريفية السيد رشيد بن عيسى،
- وزير المالية، السيد كريم جودي،
- وزير النقل ، السيد عمارتو،
- وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار السيد محمد بن مرادي،
- وزير الاستشراق والإحصائيات السيد عبد الحميد تمار.

3.1.4 / الهيئات والمؤسسات العمومية:

- المدير العام للجمارك،
- المدير العام للضرائب،
- المدير العام للتجارة الخارجية ، المدير العام للرقابة الاقتصادية وقمع الغش، والمدير العام لضبط النشاطات والتقنين على مستوى وزارة التجارة،
- محافظ بنك الجزائر،
- الرئيس المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية،
- المدير العام للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية،
- مدير الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار،
- المدير العام للمركز الوطني للسجل التجاري،
- رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة،
- المدير العام للديوان الوطني للإحصاء،
- نائب رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،
- مدير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء،
- المدير العام للديوان الوطني للحليب،
- المدير العام للديوان الجزائري المهني للحبوب،
- رئيس الإتحاد العام للتجار والحرفيين.

4.1.4 / مجموعة من الخبراء والمختصين وهم على التوالي:

- السيد شوقي جبارة،
- السيد عبد الكريم حرشاوي،
- السيد موهوبي صالح.

5.1.4/ المتعاملون الاقتصاديون المعنيون بتمويل السوق الوطنية وهم على التوالي:

- وحدة "كوجيسي" - "كوغرال".
- مجموعة "كوجيبي" - "لابال".
- شركة عافية من مجموعة "سافولا" السعودية.
- مجمع "سفيتال".
- شركة "سوراسوكر" وشركة "بروليبيوس".
- شركة "واست أن بور".

6.1.4/ تجار الجملة

2.4/ جمع الوثائق والمستندات وطلبها من الجهات المعنية طبقاً لأحكام المادة 83 من القانون 99-02، والذي يحدد تنظيم البرلمان بغرفتيه وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، وذلك بغية الإحاطة بالموضوع من كل جوانبه.

3.4/ تسطير برنامج للزيارات الميدانية إلى المؤسسات العمومية والخاصة المعنية بموضوع التحقيق وذلك من خلال ثلاثة (03) أفواج عمل تم تشكيلها:

- فوج أول، قام بالزيارات الميدانية لولايات الوسط برئاسة السيد كمال رزقي، رئيس اللجنة.
- فوج ثان، قام بالزيارات الميدانية لولايات الشرق برئاسة السيد أحمد اسعاد، نائب رئيس اللجنة.
- فوج ثالث، قام بالزيارات الميدانية لولايات الغرب برئاسة السيد محمد قيحي، مقرر اللجنة.

مع الإشارة إلى أن كل فوج قدم تقريراً عن المهمة التي قام بها على مستوى المؤسسات العمومية والخاصة مما سمح لأعضاء اللجنة بالإلمام بالموضوع.

وانطلاقاً من الاستماع والزيارات الميدانية والوثائق والمستندات ، شكلت اللجنة فوجي عمل لإعداد التقرير.

فوج أول، برئاسة السيد محمد قيجي ، مقرر اللجنة ، عكف على صياغة الجزء الخاص بالمقدمة وجمع البيانات والمعطيات، ويتكون من السادة :

- محمد قيجي، مقرر اللجنة .
- ماحي خليل،
- عبد الحلیم عبد الوهاب،
- بلقاسم مزيان،
- وحيد فاضل،
- فريد بحري.

وفوج ثان برئاسة السيد أحمد اسعاد، نائب رئيس اللجنة عكف على صياغة الجزء الخاص بتحليل المعطيات والأسباب ويتكون من السيدة والسادة الأعضاء :

- أحمد اسعاد، نائب رئيس اللجنة .
- تركية إسكندر،
- لحسن بن غالم،
- عبد المالك تاشريفت،
- ابراهيم طراد،
- بكتاش مجيد.

الفصل الأول : جمع المعلومات.

1. الإستماعات

1.1/0 استمعت اللجنة يوم الاثنين 20 جوان 2011 الى السيد معاذ بوشارب، مندوب أصحاب إقتراح لائحة إنشاء لجنة تحقيق برلمانية حول ندرة وإرتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الواسعة الإستهلاك في السوق الوطنية، الذي قدم عرضا حول الأسباب والظروف التي دفعت أصحاب الإقتراح للقيام بهذه المبادرة.

1.1/1 أعضاء الحكومة :

1.1.1/ وزير التجارة: استمعت لجنة التحقيق ، يوم الأحد 15 ماي 2011 إلى وزير التجارة ، السيد مصطفى بن بادة، الذي قدم عرضا حول الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لمعالجة أسباب ارتفاع أسعار مادتي السكر والزيت خلال شهر جانفي 2011، مشيرا في سياق حديثه أن أسباب الارتفاع المفاجئ لأسعار مادتي السكر والزيت على مستوى السوق الوطنية، يرجع أساسا إلى عوامل داخلية متعلقة بـ :

- لجوء المتعامل المهيمن سفيتال إلى فرض إجراءات انفرادية تقضي بإرغام تجار الجملة والموزعين بالجملة على إثبات إيداع الحسابات الاجتماعية وإلزامية حضور صاحب السجل التجاري أو ممثله عند الاستلام، وفرض التعامل بالصك.
- لجوء تجار الجملة إلى اقتناء كميات كبيرة من مادتي السكر والزيت قبل نهاية سنة 2010، تخوفا من دخول الإجراء المتعلق بإجبارية استعمال الصكوك للمبالغ التي تفوق 500.000 دج حيز التنفيذ
- الممارسات غير المشروعة لبعض التجار الذين قاموا ببيع المخزون القديم بأسعار جد مرتفعة.

أما عن الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة بهدف استقرار أسعار مادتي السكر والزيت، لخصها السيد الوزير في أربع مراحل أساسية، وهي:

- تحقيق الاستقرار الفوري للأسعار،
- إصدار المرسوم التنفيذي المتضمن تسقيف الأسعار عند الاستهلاك،
- إصدار القرار الوزاري المتعلق بكيفية تعويض فارق السعر لفائدة المتعاملين الاقتصاديين،
- تفعيل دور مجلس المنافسة في ضبط السوق.

كما قدم جملة من الإجراءات المقترحة من طرف قطاعه الوزاري لتفادي تكرار مثل هذه الاختلالات، والمتمثلة فيما يلي:

- إنشاء مرصد وطني للسوق، يتولى مهمة دراسة السوق ومتابعة تطور الأسعار،
- وضع إجراءات تنظيمية جديدة لعصرنة نشاط البيع بالجملة والتوزيع للمواد الغذائية الأساسية،
- توسيع طاقة استيعاب مخازن المواد الغذائية، وإنشاء مخازن جديدة،
- إعادة إقحام المؤسسات والهيئات العمومية التي تخلت عنها الدولة للخوادم، في ضبط تداول مواد أساسية،
- إنشاء هيئة عمومية تتكفل بإنجاز وتسيير أسواق الجملة للخضر والفواكه.

وفي معرض رده عن استفسارات أعضاء اللجنة أوضح السيد الوزير:

- أن سياسة الدعم المنتهجة كلفت الدولة قيمة 300 مليار دج، ولمعرفة الدعم الأنسب لا بد من فتح نقاش وطني باشتراك جميع الأطراف المعنية لاسيما البرلمان، والمجتمع المدني والنقابات الوطنية،
- سبب غياب مجلس المنافسة على أرض الواقع، يعود للتأخر في إصدار النصوص التنظيمية المحددة لتشكيلة مجلس المنافسة ونمط تسييره، كما أشار أنه يرتقب تنصيبه قبل نهاية سنة 2011،

- تم توقيف العمل بنظام الحصص في اطار عقد الشراكة مع الاتحاد الاوربي، الخاص بمادة السكر منذ شهر سبتمبر 2010 إلى يومنا هذا، مشيرا في سياق كلامه أن مصالح الجمارك هي المعنية بتسيير نظام الحصص،
- أما بخصوص التهريب عبر الحدود لمادة السميد، فيقول أنه تم اتخاذ إجراءات في هذا الشأن، تتمثل في رفع حصة القمح الصلب، وإصدار تعليمة لكل الهيئات المعنية لتشديد الرقابة على الحدود، ورفع الرسم على الحبوب.

2.1.1/ وزير الفلاحة والتنمية الريفية: استمعت لجنة التحقيق يوم الاثنين 09 ماي 2011، إلى وزير الفلاحة والتنمية الريفية، السيد رشيد بن عيسى.

حيث استفسر أعضاء اللجنة عن أسباب الاختلالات التي شهدتها السوق الوطنية خلال شهر جانفي 2011، والتي أدت إلى ندرة مادة حليب الأكياس خاصة وأن هذه المادة مدعمة من طرف الدولة، وعن الكيفية التي تمت بها معالجة الوضع، والإجراءات التي سيتم اتخاذها لتفادي تكرارها مستقبلا.

رد الوزير نلخصه في النقاط التالية:

- لم تكن هناك ندرة في الحليب وإنما كانت هناك اختلالات في السوق الوطنية، ناتجة عن ارتفاع أسعار مسحوق الحليب في السوق العالمية، والتي ترتب عنها اضطراب في نشاط الاستيراد، مشيرا في سياق حديثه أن الكمية المستوردة من طرف الديوان الوطني للحليب في سنة 2009 هي نفسها لسنة 2010، إلا أنه بسبب ارتفاع السعر العالمي لمادة مسحوق الحليب في أواخر 2010 أي في شهر نوفمبر بالتحديد ، أدى ذلك إلى وقف نشاط الاستيراد من طرف الخواص، وبالتالي كان هناك ضغط على الديوان الوطني للحليب في توزيع هذه المادة على وحدات التحويل لإنتاج كيس الحليب المدعم بسعر 25 دج.

من جهة أخرى، تطرق السيد الوزير إلى سياسة القطاع المتعلقة بالديوان الوطني للحليب التي تم وضعها منذ سنة 2008، بإشراك كل المتعاملين في المجال، والتي تتجلى أهدافها الأساسية فيما يلي:

- تشجيع الإنتاج الوطني من خلال وضع نظام تحفيزي لمربي الأبقار ومجمعي الحليب الطازج، والمحولين،
- العمل في إطار تعاقدية منظم من خلال إعادة تأهيل الديوان الوطني للحليب.

وأضاف السيد الوزير أنه تم وضع نظام ضبط للمواد ذات الاستهلاك الواسع، وهي الحبوب والحليب ومواد أخرى، عن طريق ثلاثة (03) دواوين، وهي الديوان الجزائري المتعدد المهن للحبوب، والديوان الوطني للحليب والديوان الوطني المتعدد المهن للخضر والفواكه.

3.1.1/ وزير المالية: استمعت لجنة التحقيق يوم الأربعاء 11 ماي 2011 إلى وزير المالية، السيد كريم جودي، الذي قدم عرضا، بين من خلاله أن الدولة نهاية شهر أوت 2011، ستتخذ إجراءات جديدة، فيما يخص تحديد أسعار مادتي السكر والزيت، باعتماد آليات ستسمح بخفض الرسوم الجمركية والضريبة على فائدة أرباح الشركات لا سيما الرسم على القيمة المضافة الخاصة باستيراد أو إنتاج السكر الأحمر والأبيض و المواد الأولية والزيوت الغذائية.

وعن مصير الإعفاءات الجمركية والجبائية بعد انقضاء تاريخ 31 أوت أعلن السيد كريم جودي عن مقترحين تنوي الحكومة اعتمادهما من أجل حماية القدرة الشرائية للمواطنين أمام أي زيادات للأسعار المنبثقة عن تقلبات السوق الدولية: الأول يتمثل في الحفاظ على نفس الإعفاءات في حين تواصل زيادة الأسعار العالمية لهذه المواد، بينما يتمثل المقترح الثاني في الرجوع إلى الرسوم السابقة مع الإبقاء

على إمكانية تدخل الدولة لتعويض المتعاملين على الخسارة التي قد يتسبب فيها تسقيف الأسعار.

ومن خلال العرض والمناقشة رد السيد الوزير على استفسارات السادة الاعضاء كما يلي :

- البنوك الخاصة بتوطين حسابات المتعاملين هي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري،
- وزارة المالية ليست هي القطاع المعني بتحديد أو تسقيف أسعار المواد المستوردة أو المنتجة أو المصدرة،
- وعن إنتاج وزراعة المواد الأولية لمادتي السكر والزيت محليا كعباد الشمس والقصب السكري والشمندر، اقترح الوزير النظر مع وزارة الفلاحة، إذا كانت تتوفر على الموارد المائية والمحفزات اللازمة لتحقيق هذا المشروع الذي سيخفف من فاتورة الاستيراد،
- إجراء التعامل بالصك بدل التعامل بالنقد، ليس إجراء جديدا وإنما ورد ضمن قانون المالية لسنة 2010، الذي نص على طرق الدفع في البنوك ، وتقرر تنفيذه في 01 أفريل سنة 2011.

أما عن أسباب الأزمة فقال الوزير أنها تعود لأسباب داخلية وأخرى خارجية وهي:

- ارتفاع نسبة سعر مدخّلات السكر بـ 30، وارتفاع نسبة سعر مدخّلات الزيت بـ 20% في السوق الدولية،
- عامل المناخ الذي اثر على المحاصيل في اكبر البلدان المنتجة، منها الجفاف في البرازيل والفيضان التي مست أستراليا،
- عامل المضاربة المتصل بقانون العرض والطلب وكذا التقلبات المسجلة في أسعار العملة "الدولار والأورو"،

- ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل، بسبب ارتفاع سعر النفط،
- إلغاء العمل بنظام الحصص،
- احتكار القلة لسوق استيراد السكر ، مما أدى إلى نقص الهوامش التي تشجع المنتجين على البقاء في السوق،
- وأضاف السيد الوزير أن الاضطرابات التي عرفتها البلاد في شهر جانفي 2011 توقفت، بمجرد اتخاذ الحكومة، لإجراءات إستعجالية بالنسبة لمادتي السكر والزيت.

4.1.a/ وزير النقل: استمعت اللجنة، يوم الثلاثاء 24 ماي 2011، إلى السيد عمار تو، وزير النقل، الذي قدم عرضا ، أشار من خلاله أنه حضر جميع اجتماعات المجالس الوزارية المشتركة المنعقدة بخصوص دراسة مشروع المرسوم التنفيذي المتضمن تسقيف الأسعار عند الاستهلاك وهوامش الربح لمادتي الزيت والسكر، تلتها مناقشة مستفيضة طرح من خلالها الأعضاء جملة من التساؤلات رد عليها الوزير مؤكدا أنه ، خلال الثلاثي الرابع لسنة 2010 والثلاثي الأول لسنة 2011، لم تعرف مصاريف الميناء المتعلقة بمادتي السكر والزيت، أي تغيير حسب دفتر التسعيرة المطبقة على مستوى كل ميناء، سواء ما تعلق بمصاريف الشحن، والنقل البحري، والتأمين، وتكلفة انتظار الباخرة في عرض البحر أو بقائها على الرصيف، وكذا مصاريف التفريغ، والنقل إلى المخازن.

5.1.a/ وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار: استمعت لجنة التحقيق ، يوم الأربعاء 25 ماي 2011 ، إلى السيد محمد بن مرادي، وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، الذي قدم مداخلة عن القدرات الإنتاجية الموجودة لمادتي السكر والزيت ، تلتها مناقشة مستفيضة طرح من خلالها السادة الأعضاء مجموعة من الأسئلة رد عليها الوزير في نقاط نلخص أهمها فيما يلي:

- لم يكن هناك وقف للإنتاج خلال شهر ديسمبر 2010، و شهر جانفي 2011، بل كانت اختلالات في شبكة التوزيع والتموين،
- هناك 03 وحدات إنتاجية لمادة السكر كانت تابعة للقطاع العام (ENASUCRE) سابقا، وحوّلت للقطاع الخاص، وهناك 12 وحدة إنتاجية لمادة الزيت كانت تابعة للقطاع العمومي (ENCG) سابقا تمت تخصيصتها،
- القطاع العمومي ليس له تأثير على تسويق المواد الواسعة الاستهلاك كالزيت والسكر والفرينة والدقيق، لأن كل القدرات الإنتاجية تابعة للقطاع الخاص، أما بالنسبة لمادة الحليب، فالقدرات الموجودة تابعة للقطاع العمومي، بالتالي يمكن أن يؤثر على السوق.
- لجأت الدولة إلى خصخصة المؤسسات العمومية التي كانت لها مديونية والتي ترتب عنها ضغط مالي على ميزانية الدولة،
- ثمة هيئة تابعة للقطاع الوزاري تتابع عملية الخصخصة، والتي تمت على أساس دفتر شروط،

كما أوصى السيد الوزير بضرورة إنشاء هيئة ضبط لتسيير المخزون الاستراتيجي على مستوى السوق الوطنية، مشيرا أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقدم تسهيلات لكل مستثمر وطني كان أم أجنبي، على حد سواء ، كما ستتولى الدولة مهمة ضبط السوق، من خلال المساهمة في رأسمال المؤسسات الخاصة.

6.1.1/ وزير الاستشراف والإحصائيات: استمعت لجنة التحقيق يوم الأحد 29 ماي 2011 ، إلى وزير الاستشراف والإحصائيات، السيد عبد الحميد تمار، الذي قدم عرضا حول تطور وتنظيم أسواق الزيت والسكر خلال سنة 2010، ومن خلال العرض والمناقشة رد السيد الوزير موضحا، أن نسبة ارتفاع سعر السكر خلال الأسبوع الأول من شهر جانفي 2011 قدرت بـ 23 % وأن نسبة ارتفاع سعر

الزيت في ذات الوقت قدرت بـ 22 % وهذا مقارنة بمعدل أسعار شهر ديسمبر 2010 .

أما أسعار المواد الأساسية الأخرى (الشاي ، القهوة ، الحبوب الجافة ، العجائن) فلم تعرف زيادة ملحوظة مقارنة بسعر الزيت والسكر.

وارجع سبب ارتفاع سعرهاتين المادتين الى:

- ارتفاع مدخلات كل منها (المواد الأولية) خلال الثلاثي الأخير من سنة 2010،
- إجبارية التعامل بالفواتير وإستعمال الصك،
- ضعف هيكل السوق الجزائري الخاص وتبعية الاستهلاك الوطني للسوق الدولية.

ويرى السيد الوزير أن ارتفاع الأسعار قد يكون بسبب احتكار أو شبه احتكار بعض المتعاملين على السوق.

وعن الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة ، فقد قال السيد الوزير أنها استعجالية ووظيفية لا تحل الأزمة بصفة دائمة، وعليه يرى أنه لا بد من إعادة النظر في هيكل السوق الوطنية وتصحيح الوضعية الاقتصادية ، ومحاربة المنافسة غير المشروعة وكذا محاربة السوق الموازية .

وفيما يخص وزارته فإنه يرى ضرورة انشاء معهد وطني خاص بهذه الظروف، يسهر على متابعة الاسعار الدولية والتنبؤ على حالات الخطر.

وأشار السيد الوزير أنه أجريت عدة تجارب خاصة بزراعة قصب السكر والشمندر في الأراضي الجزائرية ، لكن النتائج كانت غير فعالة.

2.1 / الهيئات والمؤسسات العمومية :

1.2.1 / محافظ بنك الجزائر: استمعت لجنة التحقيق يوم الأحد 22 ماي 2011 إلى محافظ بنك الجزائر السيد محمد لكصاسي وبعد العرض والمناقشة رد السيد المحافظ كما يلي:

- نسبة التضخم في الجزائر المقدرة بـ 4 % ليست مقرونة أساسا بقوة الاقتصاد الوطني الذي يبقى يعتمد أساسا على المحروقات.
- بالنسبة لإجبار المتعاملين الاقتصاديين التعامل بالقرض المستندي فقد ثمن المحافظ هذا الإجراء لما له من مزايا في تتبع نشاط السلع وأسعارها و تبادلها.
- يرى السيد المحافظ أنه ليس هناك علاقة بين ارتفاع أسعار مادتي الزيت و السكر وقضية إجبارية استعمال الصكوك البنكية في المعاملات المالية التي تزيد قيمتها عن خمس مائة ألف دينار جزائري (500000.00 دج)
- يرى السيد المحافظ أن الأزمة الاقتصادية العالمية لم تتسبب في ارتفاع الأسعار في بداية سنة 2011، لأن الجزائر كوتت لنفسها مخزونا مكنها من التصدي للأزمة و ضمان أمنها الغذائي خلال سنتي 2009 و 2010.
- يرى السيد المحافظ أن من أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة جانفي 2011 هي التركيبة غير الملائمة للسوق الجزائرية.
- في الأخير يرى السيد المحافظ أن للدولة دور هام في تحقيق توازن أسعار المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك من خلال الدعم و المراقبة و ذلك لتجنب التأثير السلبي للأسعار الدولية على الاستهلاك الوطني.

2.2.1 / المدير العام للجمارك: استمعت لجنة التحقيق ، يوم الأحد 23 ماي 2011، إلى المدير العام للجمارك، السيد محمد عبدو بودريالة، ، الذي قدم جملة من المعطيات عن تطور استيراد مواد الحليب والسكر والزيت والقمح حسب كل

متعامل، للفترة ما بين 2010 والثلاثي الأول لسنة 2011 وكذا الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ منذ شهر سبتمبر 2005، والمتمثلة في نظام الحصص، المتضمن اعفاءات من الحقوق والرسوم الجمركية لمادتي السكر والزيت، ويتم توزيعها حسب قاعدة الداخل الأول المستفيد الأول " فيفو"، مشيراً أن نظام الحصص بالنسبة لمادتي السكر والزيت جمد لسنة 2011.

ومن خلال العرض والمناقشة رد السيد المدير العام، كما يلي:

- المواد الأساسية كالسكر والزيت غير معنية بالتهريب عبر الحدود،
- المقايضة تتعلق بالمواد غير المدعمة كالتمور والشاي، والتين المجفف، وهي خاضعة لرقابة مصالح الجمارك،
- تضطلع مصالح الجمارك بمهمة الرقابة في حدود الصلاحيات الموكلة لها وهي مراقبة كل السلع الصادرة والواردة، وتعود الرقابة على الفوترة إلى المصالح التابعة لوزارة التجارة،
- سمح استعمال القرض المستندي بإضفاء شفافية أكثر في المعاملات التجارية، ووضع حد لعمليات الاستيراد المشبوهة،
- بخصوص التأخر في معالجة ملفات الجمركة، لا يخص مصالح الجمارك لوحدها،
- تمثل الكمية المستوردة في إطار نظام الحصص نسبة 10 % من الطلب الوطني،
- ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك في السوق الوطنية مرتبط بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

- 3.2.1/ المدير العام للضرائب: استمعت لجنة التحقيق يوم الاثنين 23 ماي 2011 إلى المدير العام للضرائب السيد عبد الرحمان راوية، وخلال النقاش الذي دار بينه وبين اعضاء اللجنة ، رد السيد المدير العام موضحا ما يلي:
- لا توجد أية علاقة بين الضريبة ورفع أسعار مادتي السكر والزيت أو مواد أخرى، غير انه توجد بعض الرسوم التي لها تأثير على النشاط المهني بنسبة تقدر بـ 2 %.
 - نفى السيد المدير أن الشروط التي فرضت على الموزعين بالجملة صادرة عن مديرية الضرائب ، مؤكدا انه لا يوجد من طلب من المتعامل سفيتال فرض تلك الشروط،
 - تم إخضاع المتعامل سفيتال إلى إجراء مراجعة الحسابات في شهر ماي من سنة 2009 في إطار المراقبة العادية، فكان أول إشعار بإعادة التقويم في شهر ديسمبر 2010،
 - وتم إخضاع مجمع كوجيبي " لابلال " ومجموعة سفولا "عافية" إلى إجراء مراجعة الحسابات في إطار المراقبة العادية ، فثبتت جدية هؤلاء المتعاملين مما مكّنهم من الاستفادة من المعاملات التفضيلية ،
 - سجل المتعامل سفيتال ارتفاعا كبيرا في رقم المبيعات،
 - وتحصل سفيتال على تسعة 9 قرارات تفضيلية من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار،
 - المتعامل هو المستفيد الوحيد من إجراء خفض الرسم على القيمة المضافة على الأسعار،
 - كل الملفات الخاصة بتعويض المتعاملين على الفارق الناتج عن تسقيف الأسعار تمر على وزارة التجارة .

وعن أسباب ارتفاع أسعار مادتي السكر والزيت ، فقد رد المدير العام بأنها تعود إلى:

- ارتفاع أسعار موادها الأولية في السوق الدولية، مستبعدا الرأي الذي أرجع الأسباب إلى إشعار المتعاملين بإجراء مراجعة الحسابات أو دفع الضرائب.

4.2.1/ مدراء عامون عن وزارة التجارة: استمعت اللجنة إلى كل من المدير العام للتجارة الخارجية ، المدير العام للرقابة الاقتصادية وقمع الغش، والمدير العام لضبط النشاطات والتقنين على مستوى وزارة التجارة .

بعد فتح باب النقاش انصبت ردود السادة المدراء حول المواضيع التالية:

- عرفت أسعار المواد الأولية لمادتي السكر والزيت ارتفاعا مذهلا على مستوى السوق الدولي مما انعكس على أسعارها الاستهلاكية بعد التحويل، وكذا تكاليف النقل، التي تأثرت بارتفاع أسعار الطاقة، إلى جانب العوامل التقنية المتصلة بقانون العرض والطلب وكذا الأزمة الاقتصادية الأوروبية ، مما أثر بصفة مباشرة على ثمن استهلاكها على المستوى المحلي ، ولم يظهر الارتفاع في أسعار تلك المواد، بنفس قيمة ارتفاع أسعار مادتي السكر والزيت لأن هاتين المادتين هما الأكثر استعمالا وضرورة ولا بديل عنهما،
- في شهر ديسمبر سنة 2010 ، أنشأت وزارة التجارة لجنة ، تسهر على معرفة تطور أسعار المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك ،
- لا تأثر الحصص على أسعار الاستهلاك، إذ أنها لا تعود بالفائدة على المستهلك بل تعود بالربح على المتعامل.
- لم يعمل مجلس المنافسة إلى يومنا هذا لظروف تقنية ، لكن في غيابه تتدخل الحكومة في حالة ارتفاع كبير للأسعار لضمان القدرة الشرائية للمواطن، ويظهر هذا الدور في الميدان عندما اتخذت الحكومة إجراءات

استعجاله بغياب مجلس المنافسة، تمثلت في تسقيف الأسعار وتعويض المنتجين عن الفارق في الأسعار الناتج عن التسقيف .

- أكد السادة المدراء من خلال ردّهم أنه لا توجد وضعية احتكار على السوق من طرف المتعامل سفيتال، وإنما يوجد هيمنة من طرف عدة متعاملين ، لا تتجاوز نسبة كل متعامل من المبيعات أو المشتريات المنجزة 40 %، وإذا ما فاقت هذه النسبة، فإن الدولة تتدخل .

- وأكدوا في نفس السياق أن قانون المنافسة لا يمنع الهيمنة وإنما يمنع الإساءة في استعمال وضعية الهيمنة وعرقلة المنافسة، ولا يجبر المتعاملين بالتصريح بوضعيتهم المهيمنة على السوق.

- صرحوا أنه لم يتم تسجيل أية مخالفة ضد المتعامل سفيتال، مؤكدين على سلامة وضعيته القانونية.

- وعن تعويض الفارق في السعر الناتج عن تسقيف الأسعار ، أوضح المدير العام للرقابة الاقتصادية وقمع الغش ، أن المتعاملين تعطلوا في تقديم ملفات طلب التعويض ، لأنّ المديرية اشترطت تقديم الفواتير لكي يتم تعويضهم ، وأشار المدير العام في ذات السياق أن هؤلاء المتعاملين انتظروا بعضهم البعض لكي يقدموا ملفات التعويضات ، دون توضيح أسباب ودواعي انتظار بعضهم البعض.

كما أشار في سياق حديثه أن أول متعامل قدم ملف طلب التعويض هو "عافية" بتاريخ 2011/04/17، وآخر متعامل قدم ملف طلب التعويض هو المتعامل "واست أنبور" وقدر مبلغ التعويض المقدم للمتعاملين السبعة (7) قيمة ثلاث 3 ملايين وخمسة مائة ألف دينار جزائري.

ولقد رفض المدراء العامون الإجابة على السؤال الخاص بالشروط التي فرضها المتعامل سيفيتال على الموزعين بالجملة في ذلك الوقت الحساس بالذات .

5.2.1 / الرئيس المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية: استمعت اللجنة يوم الأربعاء 22 جوان 2011 إلى الرئيس المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، السيد بوعلام جبار، فبعد المناقشة المستفيضة رد السيد المدير العام كما يلي:

- فيما يخص التعامل بالقرض المستندي الذي نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 2009، يرى السيد المدير العام أن هذه الآلية لها إيجابيات كثيرة على تتبع السيولة وأسعار السلع فضلا على ضمان التعامل المسبق مع البنوك. فقد عرفت هذه الآلية صعوبات في بدايتها لكن و مع تدعيم البنك لموارده البشرية وإمكانياته المادية، أصبح يتحكم أكثر فأكثر فهذا النوع من التعامل المستعمل عالميا.
- لاحظ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ارتفاع أسعار المواد الواسعة الاستهلاك من خلال تحويل فواتير المتعاملين عند الاستيراد،
- فيما يخص مادة الزيت و لتفادي الوقوع في الأزمة مستقبلا، يقترح بنك الفلاحة والتنمية الريفية تطوير زراعة مادة الصووجة محليا خاصة و أن الأخصائيين يؤكدون أن نجاح هذه التجربة سيساهم في خفض سعر إنتاج الزيت بنسبة تتراوح بين 20 و 25 %.
- بالنسبة لتكرير السكر، يرى السيد المدير العام أن التجارب أثبتت نجاح عملية زراعة بنجر السكر محليا، لذلك فهو يؤكد استعداد البنك لتشجيع هذه العملية للتقليل من استيراد هذه المادة الواسعة الاستهلاك.
- لتطوير المنتجات الفلاحية والزراعية وتمويل المواد الصناعية، يقترح المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية التمويل الفدرالي لسد ثغرة تمويل القطاع الفلاحي.

6.2.1/ المدير العام للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية: استمعت اللجنة يوم الأحد 12 جوان 2011، إلى المدير العام للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية السيد محمد بنيني ، الذي قدم عرضا موجزا عن نشاط الوكالة ، أوضح من خلاله ما يلي :

- أن سبب ارتفاع الأسعار في السوق الوطنية، راجع إلى تقلبات أسعار البورصة، مشيرا أن المتعاملين الخواص لهم مسؤولية مباشرة في رفع الأسعار من خلال تأثير تكاليف الواردات على مستوى الموانئ بما فيها (النقل والتأمين)، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج ومنه ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك،

- كما أرجع المدير العام عوائق التصدير خارج المحروقات إلى:

1. نقص العرض بسبب انعدام الاستثمار وعدم تنظيم السوق،
2. ضعف دعم الدولة في مجال المرافقة و التأطير، وانعدام التنسيق بين مختلف الأطراف، وعدم توفر المعلومة الاقتصادية على كل المستويات،
3. لم يتم تصدير مادتي السكر والزيت خلال السداسي الثاني من شهر ديسمبر 2010 وشهر جانفي 2011.

وأشار السيد المدير العام أن الوكالة تخضع لقانون إداري، وهذا الوضع القانوني لا يسمح لها باتخاذ القرارات.

7.2.1/ المدير العام للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار : استمعت اللجنة، يوم الثلاثاء 14 جوان 2011، إلى مدير الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، السيد عبد الكريم منصوري، ومن خلال العرض والمناقشة أوضح ما يلي :

- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار تهتم بكل النشاطات الاقتصادية للسلع والخدمات، ماعدا تلك المتعلقة بمجال الطاقة والمناجم،

- أنشأت الوكالة بورصة الشراكة لتسهيل الاتصال بين حاملي المشاريع الاستثمارية الوطنيين والأجانب.
- في مجال إنتاج الزيوت، ثمة مشروع استثمار من طرف المتعامل "لابال"، لإنجاز وحدات الزيت الخام لتغطية السوق الوطنية.
- الدولة لا تشجع ولا تدعم مشاريع إنتاج مشتقات الحليب، على حساب إنتاج الحليب المدعم.

8.2.1/ المدير العام للسجل التجاري: استمعت لجنة التحقيق يوم الاثنين 30 ماي 2011 إلى المدير العام للمركز الوطني للسجل التجاري، السيد محمد ضيف، الذي قدم عرضا عن المركز الوطني للسجل التجاري، ونشاطات مختلف المتعاملين، مشيرا إلى التسهيلات المدرجة منذ ثمانية 8 سنوات، ومن خلال العرض والمناقشة، أوضح السيد ضيف أن :

- إيداع الحسابات الاجتماعية هو إجراء إجباري على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري، إذ يدخل في إطار الإشهارات القانونية الإلزامية وذلك ، طبقا للمادة 717 الفقرة 03 من القانون التجاري: " تودع حسابات الشركة المذكورة في المقطع الأول في المركز الوطني للسجل التجاري خلال الشهر الذي يلي مصادقة الجمعية العامة عليها، ويعد الإيداع بمثابة إشهار".
- وأكد السيد محمد ضيف أنه لا يمكن لأي كان طلب الحسابات التجارية، لأنه شرط خاص بالمركز الوطني للسجل التجارية دون غيره، وطلب المتعامل سفيتال من تجار الجملة تجديد سجل العملاء، يعد تعسفا في استعمال حقه أو استغلالا لنفوذه.

كما تحفظ المدير العام للمركز الوطني للسجل التجاري عن الإدلاء برأيه في الأسباب التي أدت الى ظهور أزمة جانفي 2011 ، مبررا أنه ليست من صلاحياته تحليل الأزمة، وإنما يتمثل دوره في التزويد بالمعلومات فقط.

9.2.1/ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: استمعت لجنة التحقيق يوم الثلاثاء 31 ماي 2011 إلى السيد بوراس جودي، نائب رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الذي قدم عرضا مفصلا عن مهمة هذا المجلس، ومن خلال المناقشة، رد عليها السيد بوراس موضحا ما يلي:

- الأسباب الحقيقية لأزمة جانفي 2011، ترجع إلى الفارق في قيمة العرض والطلب وكذا الممارسات الانتهازية لبعض التجار بهدف تحقيق الربح الإضافي والشخصي، مستبعدا الرأي الذي ينسب الأزمة إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطن.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي له رأي تشاوري مع الحكومة فقط، فهو يقترح الحلول، والحكومة تقرر في مدى قبولها أو رفضها.

- الإجراءات والتدابير الاستعجالية السريعة والفعالة التي اتخذتها الحكومة في شهر جانفي لمواجهة الأحداث، كان لا بد منها لإعادة الاستقرار الفوري للبلاد .

يجب على الدولة أن توجه دعمها إلى ذوي الاحتياجات الخاصة من المجتمع، عن طريقة عملية المسح الأسرى، لان المجلس لا يملك الإمكانيات الضرورية لقياس القدرة الشرائية للأسر.

10.2.1/ مدير المركز الوطني للأعلام الآلي والإحصاء التابع لمديرية الجمارك : استمعت لجنة التحقيق، يوم الاثنين 30 ماي 2011، إلى مدير المركز الوطني للأعلام الآلي والإحصاء (الجمارك)، السيد حري، الذي قدم لمحة وجيزة عن المركز، ومن خلال العرض والمناقشة أكد السيد المدير على ما يلي:

- ضرورة إعادة النظر في آليات منح الامتيازات الجبائية، ومنها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فيما يخص قائمة المواد المعنية والمستفيد منها،
- ضرورة متابعة عملية الدعم في الميدان لكي يستفيد المستهلك منها،
- الأسعار المحددة في السوق الوطنية ناتجة عن وضعية الهيمنة لمتعامل واحد،

- ضرورة إنشاء هيئة خاصة لضمان رقابة صارمة بالنسبة للمواد الأساسية كالسكر والزيت والحليب والقمح الصلب واللين، والتي يتم استيرادها،
- في شهر جانفي 2011، تم استيراد ما قيمته 19 مليون دولار من السكر الأبيض، و 3 مليون دولار في شهر فيفري، ولم يتم استيراد أي كمية في شهر مارس،
- نظام الحصص لم يكن له تأثير على الأسعار عند الاستهلاك.

11.2.1 / المدير العام للديوان الوطني للإحصائيات: استمعت اللجنة يوم الاثنين 30 ماي 2011 إلى المدير العام للديوان الوطني للإحصاء السيد محمد منير براح، الذي بين من خلال رده على استفسارات السادة النواب أن :

- الديوان الوطني للإحصاء، به مصلحة خاصة بتحليل ومراقبة الأسعار، مهمتها التوزيع والنشر فقط،
- لا يمكن قياس القدرة الشرائية، ولكن يمكن قياس كمية الاستهلاك لكل أسرة.

12.2.1 / المدير العام للديوان الوطني للمني للحليب : استمعت لجنة التحقيق يوم الثلاثاء 31 ماي 2011، إلى المدير العام للديوان الوطني للمني للحليب، السيد فتحي نصار، الذي رد على أسئلة السادة النواب كما يلي:

- تم استحداث الديوان الوطني للحليب في سنة 1997، ولم يتم تفعيله إلا في سنة 2007 إثر الأزمة العالمية الأولى للحليب،
- أما فيما يتعلق بالأزمة في أواخر سنة 2010، فقد أكد السيد المدير أنه، لم تكن هناك ندرة في مسحوق الحليب، بل كانت هناك اختلالات في توزيع مسحوق الحليب،

- تم اتخاذ كل الإجراءات في الميدان، لتوفير مسحوق الحليب الموجه لإنتاج أكياس الحليب المدعم بـ 25 دج إلى غاية ديسمبر 2011، وتم وضع برنامج تكميلي إلى غاية 2 جانفي 2012،
- يقدر دعم الدولة بـ 33 مليار دج لمسحوق الحليب، وأكثر من 17 مليار دج للحليب الطازج،
- في سنة 2011 تم إنشاء لجنة مكونة من المدير العام للديوان الوطني ورئيس مجلس الإدارة، وممثلين عن وزارة التجارة والمالية والفلاحة، مكلفة بتوزيع الحصص للمنتجين حسب حجم الإنتاج والمنطقة.

13.2.1/ المدير العام للديوان الجزائري المهني للحبوب : استمعت اللجنة يوم الثلاثاء 31 ماي 2011، إلى المدير العام للديوان الجزائري المهني للحبوب، السيد نور الدين كحال، الذي قدم عرضا عن قطاعه، ومن خلال العرض والمناقشة رد موضحا ما يلي:

- إن المخزون الاستراتيجي للديوان يغطي ستة أشهر، وأن إمكانيات التخزين للديوان الوطني موجودة وكافية وأن الدولة تملك 170 مزرعة نموذجية لإنتاج الحبوب .
- نوعية القمح المحلي معترف بجودتها عالميا إلا أن انتاجيتها محدودة وأن المنتج الوطني من القمح الصلب واللين لا يغطي إلا 30 % من الطلب الوطني، لذا تضطر الجزائر لاستيراد 70 % حيث يستورد الديوان الوطني نسبة 90 % من احتياجات البلاد، مهما كانت الأسعار في السوق الدولية، إلى جانب بعض الخواص الذين يستوردون كميات محدودة عندما تكون الأسعار منخفضة في السوق الدولية،
- صرح السيد المدير العام أن لدى الديوان طريقة خاصة لاستيراد القمح من الخارج بأسعار معقولة.

14.2.1/ رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة : استمعت لجنة التحقيق يوم الاثنين 13 جوان 2011 إلى السيد الطاهر كليل، رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الذي قدم عرضا وجيزا عن نشاط الغرفة، وخلال المناقشة التي تلت هذا العرض، طرح الأعضاء بعض الأسئلة، أجاب عنها رئيس الغرفة كما يلي:

- أسباب ازمة جانفي 2011 تعود أساسا إلى فرض إجراء التعامل بالفوترة، على تجار التجزئة وتجار الجملة،
- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، لها أعضاء في جميع القطاعات المختصة كالديوان المتعدد المهن للحليب والديوان الجزائري المهني للحبوب.
- يجب أن ترفق الدولة دعمها للإنتاج أو للمنتج برقابة صارمة تبدأ من وقت وصول السلع على مستوى الجمارك إلى غاية التوزيع، حتى تصل إلى المستهلك.

15.2.1/ رئيس الاتحاد العام للتجار والحرفيين :استمعت اللجنة يوم الاثنين 13 جوان 2011، إلى السيد صالح صويلح، رئيس الاتحاد العام للتجار والحرفيين، الذي قدم عرضا موجزا عن دور الاتحاد في السوق الوطنية ، عقب هذا العرض طرحت بعض الأسئلة التي أجاب عليها رئيس الاتحاد نلخصها فيما يلي:

- تعدد الوسطاء في شبكة التوزيع يؤثر على الأسعار عند الاستهلاك،
- لابد من مراقبة أسعار تكلفة المنتج المصنع ومقارنتها بهوامش الربح للمنتج،
- لابد من توسيع تطبيق إجراء تسقيف الأسعار وتحديد هوامش الربح ليشمل أيضا مواد أخرى كالبقول الجافة،
- المستفيدون من إجراء تخفيض الرسوم الجمركية هم المستوردون والمنتجون وليس التاجر الصغير والمستهلك،

- الصك هو أفضل وسيلة دفع تجنب مستعملها التعرض لخطر السرقة، إلا أنه لابد من ترسيخ ثقافة التعامل بالصك ووضع ضوابط تحكم وتؤطر التجاري في هذا المجال،
- لابد من الصرامة في تطبيق القانون في مجال الفوترة،
- يتم استعمال مسحوق الحليب في إنتاج مشتقات الحليب، وبالتالي الغش في نوعية حليب الأكياس المعروض في السوق.

3.1/ الاستماع للخبراء :

1.3.1/ السيد صالح موهوبي: استمعت اللجنة يوم الاثنين 20 جوان 2011 إلى السيد الخبير صالح موهوبي ، الذي أفاد اللجنة بعرض مستفيض، تلتها مناقشة سمحت لأعضاء اللجنة بطرح مجموعة من الأسئلة، رد عليها السيد الخبير ، نلخصها فيما يلي:

- كل الاقتصاد الوطني مدعم من طرف الدولة: مذكرا ببعض الأمثلة منها (المواد الاستهلاكية ، الماء ، الكهرباء، التربية ، التعليم العالي ، النقل والزراعة)، حيث يقدر دعم الدولة ب 1500 مليار دينار، فهذه القيمة تهدد اقتصاد الجزائر داخليا وتمنع من تحقيق اقتصاد حرقائم بذاته، لأن انتهاج سياسة دعم الأسعار والاعتماد على البترول كمورد ، سيؤدي إلى إفلاس الخزينة العمومية للدولة مستقبلا، ولتخفيف العبء على هذه الأخيرة لا بد من تطوير الإنتاج المحلي بنوعيه الصناعي والزراعي وضم السوق الموازية التي تمثل نسبة 40 % من الاقتصاد الوطني بعد تنظيمها طبعاً .
- إن المواد المدعمة تستفيد منها كل الفئات، حتى الأجانب المقيمين في الجزائر يستفيدون من دعم الدولة، إذا لا يوجد توازن اجتماعي.
- وضعية الاحتكار تهدد كيان الدولة ، ولكن وضعية الهيمنة التي يوجد عليها المتعامل "سفيتال" لا تؤثر إذا ثبت احترامه للقوانين ، وإذا تأكدت مخالفته لقانون المنافسة، ففي هذه الحالة يجب أن تتدخل الدولة .

وعن الأسباب التي أدت إلى ظهور أزمة شهر جانفي المنصرم حسب رأيه تعود لأسباب ثانوية وأسباب رئيسية فبالنسبة للأسباب الثانوية فهي:

- جمود العرض، رغم أننا نملك كل الإمكانيات الضرورية لتحقيق اكتفاء ذاتي وكما يمكننا الوصول إلى مستوى التصدير، وهذا من خلال تشجيع الزراعة المحلية للمواد الأولية، وتحفيز الفلاحين في هذا المجال.

- الحجم الكبير للدعم، عندما ارتفعت أسعار المواد واسعة الاستهلاك، سخرت الحكومة قيمة 3 مليار دينار لاستقرارها، فهذا الدعم يعد إجراء مؤقتا وسهلا، ولكنه خاطئ.

- استبعد السيد موهوبي الرأي الذي ينسب الأسباب الحقيقية للأزمة إلى ارتفاع أسعار الزيت والسكر،

- استبعد أيضا الرأي الذي يقول أن الأزمة مفتعلة من شخص أو آخر،

أما السبب الرئيسي للأزمة فهو يعود للمشاكل الاجتماعية التي كانت موجودة على المستوى المحلي.

كما اقترح السيد موهوبي بعض الحلول لتفادي وقوع الأزمة مستقبلا وهي:

- تطبيق حقيقة الأسعار رغم أنها قد تحقق ضعفا في القدرة الشرائية، إذ لا يمكن اعتبار دعم الدخل حلا أبديا لأنه سيؤدي إلى إفلاس الخزينة العمومية،

- تفعيل دور مجلس المنافسة لتفادي الاستغلال السيئ لوضعيات الهيمنة.

- تشجيع الإنتاج المحلي للمواد الأولية.

2.3.1/ السيد عمار شوقي جبارة: استمعت للجنة يوم الثلاثاء 21 جوان 2011، إلى السيد الخبير، عمار شوقي جبارة الذي قدم عرضا تحت عنوان " المواد الأساسية بين اضطرابات الأسواق الدولية وآليات الضبط"، تضمنت المحاور الآتية:

- تحديد بعض المفاهيم (الإعانات، الدعم، الحقوق الجمركية، آليات الدعم)،

- اضطرابات الأسواق الدولية وآثارها،

- تطور مفهوم السياسة الجبائية وأثرها،

- تنظيم السوق الداخلية (الرهانات والمقتضيات).

تلتها مناقشة مستفيضة، طرحت من خلالها مجموعة انشغالات رد عليها السيد الخبير مشيراً أن:

سبب الأزمة، هو فرض إجراء استعمال الصك في المعاملات التجارية، رغم أن الهدف من هذا الإجراء هو امتصاص السيولة في السوق الموازي لتميرها في الدوايب البنكية، والتحكم فيها أكثر، حيث لم يتم تقييم آثار اللجوء إلى الصك كوسيلة دفع في الاقتصاد الوطني الذي تمثل نسبة 40 % منه اقتصاد موازي، فكان لابد من أن يتم تطبيقه بصفة تدريجية وبطريقة عملية أكثر، حتى لا يكون شرط تعجيزي، مقترحاً أن يتم:

- تفعيل مجلس المنافسة في أقرب الآجال،

- التفكير في إدماج التجارة الموازية داخل دائرة الإنتاج المشروع من خلال تدابير تحفيزية، وتنظيمها في إطار قانوني،

- الاستعانة في إطار المناولة، بمكاتب الاستشارة واليقظة الإستراتيجية الخاصة،

- تنظيم السوق من خلال تدابير منافسة وجباية ضبطية،

- تدخل الدولة في مجال الضبط وتحديد المعالم الكبرى في إطار سياسة شاملة، مع إشراك كل الفاعلين،

- تحسين تسيير الموانئ ، لأنها تعد بمثابة فضاءات عبور السلع وليس تخزينها، والموانئ الجافة هي امتداد لها،

- إرساء إستراتيجية شاملة والتصدير خارج المحروقات.

3.3.1/ السيد عبد الكريم حرشاوي : استمعت اللجنة يوم الثلاثاء 14 جوان 2011 إلى السيد الخبير عبد الكريم حرشاوي، الذي قدم عرضا مفصلا شمل المواضيع التالية:

- تحليل الوضعية،
- العوامل الداخلية،
- العوامل الخارجية،
- التهريب عبر الحدود.

ومن خلال العرض والمناقشة أوضح السيد حرشاوي ما يلي:

- يقدر دعم الدولة ب 300 مليار دينار سنويا بالنسبة للمواد الأولية ، وهو دعم مفرط وعشوائي،
- إن وضعية الهيمنة التي يتمتع بها المتعامل "سيفيتال" لا تؤثر على هيبة الدولة، إذا احترمت قواعد المنافسة لكن إذا ثبت أن هناك مخالفة من طرفه، ففي هذه الحالة تتدخل الدولة للحد من الاستغلال السيئ لوضعية الهيمنة.

ومن خلال رده عن أسئلة السادة النواب أوضح أن سبب الأزمة هو:

- فرض إجراء استعمال الشيك في المعاملات التجارية ، و إجبارية التعامل بالفوترة. مشيرا أنه كلما أرادت الدولة مراقبة السوق أو فرضت استعمال الفواتير ، يؤدي ذلك إلى ندرة المواد الغذائية وارتفاع أسعارها.
- وفي ختام عرضه قدم جملة من التوصيات والحلول لتحقيق اقتصاد وطني قائم بذاته وذلك ب:

- توجيه الدعم من خلال تحضير ملفات خاصة عن العائلات ذات الدخل الضعيف في كل بلدية، ومن خلال كشوف الرواتب،
- تطوير الإنتاج الزراعي،
- تكوين إطارات في المجال الفلاحي،

- وضع استراتيجية للنمو،
- تكوين المراقبين،
- تشجيع استثمارات الخواص،
- دعم الإنتاج بدلا من دعم الأسعار.

4.1/الاستماع للمتعاملين الاقتصاديين :

1.4.1/ شركة " كوجيسي " - "كوقرال " :استمعت اللجنة إلى السيد عبد النور قاسحي، نائب رئيس مجمع " كوجيسي " - "كوقرال " الذي قدم تعريفا موجزا عن شركته ، تلتها مناقشة ، سمحت للسادة الأعضاء الاستفسار على مجموعة من المواضيع رد عليها نائب الرئيس موضحا أن:

- تطور أسعار مادة الزيت في السوق الوطنية تخضع لتقلبات أسعارها في البورصات العالمية، مضيفا أنه في أواخر 2010، عرفت أسعار مادة الزيت في السوق الدولية ارتفاعا معتبرا.

- وإثر هذا الارتفاع، قامت شركته برفع أسعارها بزيادة تتراوح بين 11 و13 دج للتر الواحد، ليصل بذلك سعر التجزئة إلى 710 و 715 دج. وكان من المفترض أن يكون السعر لدى الاستهلاك 751 دج، غير أنه لوحظ ارتفاع غير عادي في السعر لدى الاستهلاك على مستوى سوق التجزئة، حيث وصل إلى 780 دج و 800 دج في 3 جانفي 2011.

- وأضاف المتحدث أن سعر تكلفة عبوة الزيت ذات سعة 5 لتر قدرت بـ 630 دج، مؤكدا أن الشركة لم ترفع أسعارها إلى المستوى الذي وصلت إليه الأسعار لدى الاستهلاك.

- من جهة أخرى، أشار أنه على المستوى العالمي، لا تزال أسعار مادة الزيت الخام مرتفعة، على غرار ارتفاع أسعار كل المواد الأولية، بالإضافة إلى توسع السوق العالمية للاستهلاك (الصين، الهند)، التي أدت إلى تزايد الطلب على هذه المواد مقابل بقاء العرض في نفس المستوى.

- كما بين نائب رئيس المجمع أن الشركة تعمل على مشروع التكرير باعتباره منشأ للثروة، وعلى الدولة تدعيم مثل هذه المشاريع للخروج من التبعية للخارج، وهو الحل الذي يحقق الأمن الغذائي.
- وأشار إلى أن حصة الشركة في السوق تقدر بنسبة 13 إلى 14 %،
- وأن زبائن الشركة معروفين ومسجلين في ملفات، ولديهم حسابات بنكية ويدفعون بالصك.
- كما أكد أن مادة الزيت غير معنية بنظام الحصص، مشيراً إلى أن المجمع يفكر في رفع حصته في السوق، من خلال الاستثمار في الصناعة التحويلية بتحسين المردود ورفع قدراته الانتاجية.
- تم تسجيل تأخير في دفع التعويضات للشركة.

2.4.1/ شركة "كوجيبي" - "الابال": استمعت اللجنة يوم الاحد 26 جوان 2011 الى السيد بوكروشة مصطفى رئيس مجلس إدارة ، مدير عام سابق لشركة كوجيبي ، التي كانت مؤسسة عمومية وخصصت بنسبة 70 %، حيث قدم عرضاً موجزاً عن نشاطات الشركة تلتها مناقشة مستفيضة ، طرحت من خلالها مجموعة انشغالات رد عليها السيد المدير ، نلخصها فيما يلي :

- سبب الأزمة، هو فرض المتعامل سيفيتال شرط إجراء استعمال الصك في المعاملات التجارية، والفوترة وكذا الحسابات الاجتماعية لآخر سنتين، وانه أراد بحسن نية تعويد موزعيه على القانون الذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 أفريل 2011 .

- كل المواد الواسعة الاستهلاك مستوردة، فهي تخضع لتقلبات أسعارها في البورصات العالمية، مما أثر على أسعارها في السوق الوطنية ، مضيفاً أن التركيبة غير الملائمة للسوق تؤدي إلى ظهور وضعية الاحتكار.
- عندما سقفت الدولة الأسعار كان عليها تسقيف الهوامش لكل من المنتجين، تجار الجملة وتجار التجزئة، للحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك.

نفى السيد رئيس مجلس الإدارة أن يكون سبب أعمال الشغب راجع لارتفاع اسعار السكر والزيت مقترحا أن يتم:

- تفعيل مجلس المنافسة في أقرب الآجال ، لتفادي الاستغلال السيئ لوضعيات الهيمنة
- تشجيع الإنتاج المحلي للمواد الأولية.
- إرساء إستراتيجية شاملة والتصدير خارج المحروقات،
- تشجيع مشروع معالجة الحبوب ودعم الدولة لمثل هذه المشاريع لتحقيق الأمن الغذائي
- ضرورة دعم المنتج بدلا من دعم الدخل، لأنه سيؤدي إلى إفلاس الخزينة العمومية.

3.4.1/ شركة عافية، فرع مجمع " سافولا": استمعت اللجنة، يوم الاثنين 27 جوان 2011، إلى السيد وائل المرجي، المدير العام لشركة عافية، فرع مجمع سافولا، الذي قدم شركته على أنها استثمار سعودي من مجموعة سافولا السعودية، وأن حصة شركة عافية في السوق تقدر بمتوسط 20 إلى 25 % ، تلت هذا التعريف مناقشة مستفيضة، طرح من خلالها السادة الأعضاء جملة من الاستفسارات نلخص أهمها فيما يلي :

تعود أسباب أزمة جانفي الى:

- ارتفاع أسعار الزيت في السوق العالمية في أواخر 2010، حيث بلغت نسبة الارتفاع 42 %، فقررت شركة عافية رفع أسعارها للمحافظة على هامش ربحها، غير أنها فوجئت في بداية شهر جانفي 2011، بارتفاع سعر منتج زيت "ايليو" في السوق، دون أن يرفع المنافس "سفيتال" أسعاره، وعرفنا بعد ذلك أن سفيتال صرح أنه قام بتطبيق القانون فيما يتعلق باستعمال الفاتورة، إثر

ذلك رفع تجار الجملة أسعار "ايليو" و"عافية" في السوق تلقائيا دون أن يرفع المنتج أسعاره.

- أكد السيد المدير العام لشركة عافية، أن شركتهم لم تكن لها أية علاقة بما حدث، واعتبر ما حدث له علاقة بقرار "سفيتال" بتطبيق القانون، مما أدى إلى رفع الأسعار فجأة في سوق الجملة والتجزئة.

- وبالنسبة لزراعة الصوجا، فهو نشاط يتطلب خبرة مختلفة، بالإضافة أن الاستثمار ضخيم، مقارنة بالاستثمار في التكرير، وعادة في مثل هذا الاستثمار تكون شراكة بين القطاع الخاص والدولة، إلى جانب الدعم المادي، وحاليا من غير المجدي الدخول في مشاريع مثل هذه لأنها غير مربحة.

- عافية تتعامل مع 30 موزع عبر كامل التراب الوطني، وكل مبيعاتها تتم بالفاتورة،

- تستورد مجموعة سافولا زيت الصوجا والدرة لصناعة منتج عافية، وقد تم إعفاء الصوجا وعباد الشمس من الحقوق والرسوم الجمركية، ولم يتم إعفاء زيت الدرّة،

- اجراء تسقيف الاسعار وهوامش الربح يقلص من وضعية الهيمنة على السوق،

- إن وضعية الهيمنة ليست لها علاقة مع الأزمة، في حين أنها قد تكون إقصاء للآخرين من السوق، كما أن إجراء تسقيف الأسعار وهوامش الربح يقلص من وضعية الهيمنة في السوق.

- بالنسبة لإجراءات تعويض فارق السعر من طرف الحكومة، تم التعويض بالكامل على المخزون ما قبل جانفي 2011، مع قليل من التأخير، في حين لم يتم التعويض عن المبيعات الشهرية.

4.4.1/ مجمع سفيتال : استمعت لجنة التحقيق يوم الاثنين 27 جوان 2011 إلى

السيد إسعاد ربراب، الرئيس المدير العام لمجمع سفيتال الذي قدم عرضا أوضح من خلاله ، بأنه يستورد قيمة 415 مليون دولار، ويصدر قيمة 231 مليون دولار،

مشيرا أن استيراد السكر الاحمر يتيح فرصة تصدير السكر الابيض وأن عملية التصدير يحقق من خلالها مجمع سفيتال قيمة مضافة تقدر بـ 73 مليون دولار.

واطلع السيد المدير العام، بأن سفيتال اشترت المواد الأولية سنة 2010 بقيمة اقل من المتعاملين الآخرين، فاستفادت الدولة الجزائرية من هذه العملية بتخفيض قيمة 255 مليون دولار.

مشيرا أن هناك اثنا عشرة (12) مصفاة للزيت في الجزائر، طاقتها الإنتاجية تغطي السوق الوطنية بنسبة 300 %، وخمس مصافي للسكر طاقتها الإنتاجية تغطي السوق الوطنية بنسبة 200 %، وان سفيتال تساوي طاقتها الإنتاجية 2 مليون طن ويصدر إلى 28 دولة أوروبية .

وأوضح السيد ربراب للجنة، ان مجمع سفيتال، رغم قدراته، غير مهتم بوضعية الاحتكار، لأنه يحتاج الى المنافسة .

وردا عن السؤال المتعلق بمخزون السكر وكمية الانتاج، أفاد السيد ربراب للجنة بأن المخزون الذي كان بحوزة سفيتال يقدر بـ 184 طن من السكر، أي بمعدل 90 طن شهريا وان المجمع انتج خلال شهر جوان 2010 حوالي 85 طن من السكر الأبيض إلا أنه لم يكن بعلمه أن طلب السوق يكون غير معتاد، حيث بلغ كمية تقارب 42 ألف طن، اضطر حسب السيد ربراب، الى اعادة شراء منتوجه المباع للأجانب لارضاء السوق المحلي، رغم الخسارة الكبيرة التي نجمت عن هذا التصرف.

أما عن أسباب ارتفاع أسعار مادتي السكر والزيت خلال شهر جانفي المنصرم ، فقد أكد السيد إسعاد ربراب، أنه يعود لتجار الجملة وليس للمنتجين أو الموزعين، وأنه ليس هناك ندرة لتلك المادتين، إلا أن تجار الجملة الذين يفتقدون إلى وضعية قانونية صحيحة، قرروا غلق محلاتهم، بعد مراقبتهم ومحاسبتهم من طرف فرق الرقابة المختلطة مصحوبة بالدرك الوطني، التي حجزت كل السلع غير

المفوترة، مما تسبب في ندرة ورفع أسعار السكر والزيت في السوق الوطنية، وجعل تجار التجزئة يبيعون مخزونهم بأسعار مرتفعة وصلت نسبة ارتفاع تلك الأسعار إلى 50 و 60 %، وان مبيعات سفيتال قدرت بـ 40 % مما اعتادت على بيعه.

وأشار إلى أن فئة الشباب التي قامت بالحرق والسرقة لم تكن تعرف سعر السكر والزيت سواء القديم أو الجديد ، وإنما انتفضت فجأة بسبب تراكم الوضعيات الاجتماعية، معللا كلامه أنه خلال سنة 2008 ارتفع سعر عبوة الزيت /5 لترات إلى 800 دج دون انتفاضة المجتمع الجزائري.

نفى السيد ربراب أنه طلب الحسابات الاجتماعية من زبائنه ، وكذا فرضه عليهم شرط التعامل بالشيك في التعاملات المالية التي تزيد عن 50000.00 دج ، مبررا قوله أن هذا الاجراء ورد في قانون المالية لسنة 2010، وان عدم احترامه يعرض صاحبة لعقوبة إعادة التقويم.

اثر ذلك صرح السيد ربراب أنه فوجئ بقرارات مجلس الوزراء يوم 09 جانفي 2011 التي أصدرت لصالح المستورد "برحال" الذي استفاد من قيمة 47 ألف طن في إطار الحصص المعفية من الحقوق الجمركية والرسوم ، وأن الاستيراد الواحد قد حقق له 67 مليار سنتيم.

كما أنه اعتبر هذه القرارات غير عادلة لأنها نصت على تعليق الرسم على القيمة المضافة وخفض الحقوق الجمركية على السكر الأبيض بنسبة 52 % للمستوردين وبنسبة 22 % للمنتجين، بينما لم يمس هذا الإجراء مادة الزيت، مشيرا أن هذا الإجراء سيغلق يوما باب المصافي الصغيرة ، بينما لا يؤثر ذلك على مصافي مجمه كونه متنافس عالمي.

ولما قررت وزارة التجارة تسقيف أسعار مادتي السكر والزيت على ان تتحمل الدولة تعويض الفارق أو الخسارة ، كان هو أول من طبق هذا الإجراء ، وقام

بإخبار كل موزعيه و زبائنه بقرار التخفيض إلا انه تلقى مراسلة من طرف المدير العام للرقابة الاقتصادية و قمع الغش، أخبر من خلاله انه قام بتحطيم الأسعار مستفسرا عن سبب التخفيض الكبير للأسعار، مطالبا مجمع سفيتال برفع أسعارهايتين المادتين السكر والزيت إلى الأسعار المتفق عليهما.

أعقب هذه المراسلة جواب بالنفي للأسباب التالية: فيما يتعلق بمادة السكر لا يمكن سفيتال رفعه لأنه سيرفع من طرف التجار الأجانب ويؤدي ذلك إلى غلق كل المصانع . وأما فيما يتعلق بمادة الزيت، علق الانصياع بأمر كتابي موقع من وزير التجارة يتضمن رفع سعر الزيت لأن هذا القرار لا يخدم مصلحة المستهلك. وجاء في تصريح السيد ربراب، في إطار مسألة دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك، أن الدولة تدعم أسعار الحليب والقمح فقط ولا تدعم السكر والزيت .

5.4.1/ شركة "سوراسوكر"، و شركة "بروليبيوس": استمعت اللجنة، يوم الثلاثاء 28 جوان 2011 إلى السيد باراش عيسى، رئيس مجموعة باراش، بصفته الرئيس المدير العام لشركة سوراسوكر، وأحد شركاء بروليبيوس، كممثلا للشركتين في آن واحد، الذي قدم عرضا تلتها مناقشة سمحت لأعضاء اللجنة بطرح مجموعة من الاسئلة ، رد عليها المدير، نلخص أهمها فيما يلي:
بالنسبة لأسباب ظهور أزمة جانفي 2011 تعود إلى :

- ارتفاع أسعار مادتي الزيت والسكر في البورصة، وانعكاس ذلك على الأسعار في السوق الوطنية،
- إجبارية استعمال الصكوك في المعاملات التجارية وكذا الفاتورة،
- إخضاع مادتي الزيت والسكر كمواد استراتيجية، إلى عدة ضرائب ورسوم،
- تركيبة السوق الوطنية بوجود وضعية الهيمنة لمنتج واحد.

مشيرا في سياق تصريحاته أن مخزون المنتج خلال فترة ديسمبر- فيفري 2011 كان متوفرا، غير أنه كان هناك تضارب على مستوى التوزيع، بسبب لجوء المتعامل

المهيمن في السوق، في الأسبوع الأول من جانفي، إلى إلزام زبائنه بتقديم عدد من الوثائق، مما دفعهم الى رفض شراء المنتج.

وفي تلك الفترة، قامت شركة بروليبيوس برفع أسعار منتوجها بـ 5 دج لعبوة الزيت ذات سعة 5 لتر، بنفس نسبة الأسعار لدى الاستهلاك. في حين لم ترفع سوراسكر سعر السكر.

وقد سجلت سوراسكر مبيعات جيدة قدرت بـ 7000 طن خلال الأسبوع الأول من جانفي 2011، أي ما يعادل مبيعات شهر ونصف.

أما بالنسبة لمادة الزيت، أشار السيد باراش، أنه في سنة 2008، ارتفعت الأسعار أكثر من الارتفاع المسجل في 2011، ولم يؤدي ذلك إلى أزمة.

وأشار أن تأثير تطبيق الاجراءات المتعلقة بتسقيف هامش الربح يؤدي إلى تعزيز وضعية الهيمنة لسفيتال، واختفاء الوحدات الصغيرة كسوراسكر. للتقليل من وضعية الهيمنة في السوق، يجب منح نفس الامتيازات، وتوفير نفس الظروف، لكل المتعاملين لأننا في وضعية منافسة غير نزيهة، في غياب مجلس المنافسة كأداة ضبط ، مشيرا إلى أن العمل الرقابي للجان المشتركة منتظم ودائم، وليس هو السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار.

6.4.1/ شركة واست أنبور : استمعت اللجنة يوم الاثنين 12 سبتمبر 2011 إلى الرئيس المدير العام لمجمع واست أنبور السيد قادة برحال، الذي قدم عرضا أوضح من خلاله انه بدأ في استيراد السكر والحبوب سنة 1997، وأن أسباب الأزمة التي عرفتھا البلاد في شهر جانفي المنصرم راجعة لعدة عوامل أهمها:

- لجوء المتعامل المهيمن "سفيتال" إلى فرض إجراءات انفرادية تقضي بإرغام تجار الجملة والموزعين بالجملة على إثبات إيداع الحسابات الاجتماعية

وإلزامية حضور صاحب السجل التجاري أو ممثله عند الاستلام، وفرض التعامل بالصك.

- لجوء تجار الجملة إلى اقتناء كميات كبيرة من مادتي السكر والزيت قبل نهاية سنة 2010، تخوفا من دخول حيز التنفيذ الإجراء المتعلق بإجبارية استعمال الصكوك للمبالغ التي تفوق 500.000 دج،
- غياب مجلس المنافسة ، الذي جعل جهاز الرقابة غير قادر على الحد من هيمنة المتعامل "سفيتال" التي تمثل نسبة 85 % من السوق الوطنية، والتي جعلته يتحكم في أسعار الاستهلاك،

وفي رده عن استفسارات السادة النواب أوضح السيد المدير النقاط التالية:

- العمل بنظام الحصص بدأ خلال الأربعة أشهر الأخيرة من سنة 2005 ، ولم يكن سفيتال حاضرا آنذاك ، حيث اشترت شركة واست أنبور قيمة 30 ألف طن من السكر أي نسبة 60 % من تلك الحصص.
- أعلن وزير التجارة في شهر جويلية سنة 2010، أنه سيتواصل العمل بنظام الحصص لسنة 2011 ، غير أنه في شهر ديسمبر 2010 ألغت الحكومة قرار العمل بنظام الحصص دون أي سبب يذكر، مع العلم أن شركة واست أنبور، هي الوحيدة التي كانت قد أحضرت كمية 47 ألف طن من السكر في شهر سبتمبر 2010 ، ليتم بيعها بنظام الحصص المعفية من الحقوق والرسوم الجمركية،
- طريقة الدفع في شركة "واست انبور" هي : إما الصكوك البريدية أو السفتجة أو التحويل الحسابي.
- وفيما يخص زراعة البنجر السكري في الأراضي الجزائرية ، فقد أجاب السيد برحال أنها غير ناجحة، ولكن يمكن للدولة أن تأجر أراضي تصلح لزراعة هذه المادة، كالسودان مثلا،

في الختام تقدم السيد المدير العام بمجموعة من التوصيات أهمها:

- تفعيل نشاط مجلس المنافسة ، للحد من الهيمنة غير المشروعة.
- الإكثار من الوحدات الإنتاجية في البلاد للحد من وضعية الاحتكار وهيمنة المتعامل سفيتال غير العادية والتي تمثل نسبة 85 % من السوق الوطنية،
- التساوي في الفرص لجميع المتعاملين ، توزيع الثروات بطريقة عادلة،
- الإسراع في تفعيل مشروع طافراوي،
- توسيع ميناء مستغانم.

I.5/ الاستماع الى تجار الجملة :

ارتأت اللجنة، من أجل استكمال المعلومات حول السوق الوطنية، الاستماع إلى عدد من تجار الجملة، بصفتهم حلقة هامة في شبكة توزيع المواد موضوع التحقيق، والذين تم اختيارهم من القوائم المرسلة من طرف المديرية العامة للضرائب والمتعاملين الاقتصاديين، إلا أنهم لم يحضروا إلى الاجتماع المقرر، لأسباب تجهلها اللجنة.

II /الزيارات الميدانية :

قامت الأفواج المنبثقة عن لجنة التحقيق حول ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الواسعة الاستهلاك في السوق الوطنية، بمعاينة عدد من الموانئ والمؤسسات العمومية والخاصة المنتجة للمواد الواسعة الاستهلاك محل التحقيق، وهذا في الفترة الممتدة من 09 إلى 07 - 11 إلى 14 - 07 - 11.

II.1/ الزيارات الميدانية لولايات الوسط :

II.1.1/ ميناء الجزائر العاصمة : يرى أعضاء اللجنة أن مؤسسة ميناء الجزائر، مواكبة للتطورات الحاصلة في مجال النقل البحري خاصة منها التجهيزات والآليات الثقيلة وجهاز السكانير، وكذا المساحات التي تسمح بتداول الحاويات ، و قدرة التخزين الكبيرة ، كما لوحظ أنه لا يوجد تأخير أو تعطيل في عملية دخول و

تفريغ المواد الغذائية واسعة الاستهلاك، وأن السفن الحاملة لهذه المواد تعطى لها الأولوية لتفريغها بسرعة، كما أن عملية المراقبة تتم في وقت قصير جدا، غير أنه تم تسجيل بعض الملاحظات أهمها :

- استغراق عملية التحاليل الخاصة بمراقبة النوعية، وقتا طويلا يتراوح (من 15 إلى 30 يوما) بسبب عدم إمكانية القيام بهذه العملية على متن السفينة وهي في عرض البحر، لأن طاقم العمال المختصين بأخذ العينات من السفن وهي في أعماق البحار، رفضوا بسبب عدم تأمينهم للذهاب إلى عرض البحر،
- مشكلة وجود مخبر واحد بالعاصمة،
- عدم وجود تنسيق بين إدارة مؤسسة ميناء الجزائر ومختلف مصالحها، لسوء توزيع المهام المنوطة لكل منها ،
- عدم وجود تنسيق بين ميناء الجزائر وموانئ دبي،
- العديد من حاملات الحاويات غير مستعملة.

II.1.2/ وحدة كوغرال صافية : لاحظت اللجنة أن هذه الوحدة مسيرة من طرف أجنبي (اسباني)، وأنه لا يوجد أي استثمار، كما أطلع المسؤول ، أعضاء اللجنة ، أن هذه الوحدة تعاني من مشكلة معالجة الفضلات، وكذا عدم حصولها على التعويض الناتج عن تسقيف الأسعار شهر جانفي 2011 .

II.1.3/ موانئ دبي: يرى أعضاء اللجنة ان هذه المؤسسة لم تحقق النتائج المرجوة من عملية الشراكة، رغم أنها تحظى بامتياز تشغيل عمليات ميناء الجزائر.

II.1.4/ وحدة كوليتال للحليب ببئر خادم: لاحظ أعضاء اللجنة ،التنظيم المحكم لهذه الوحدة، كما أوضح مسؤولها، أنها لم تعرف أي اختلال فيما يتعلق بالإنتاج خاصة في فترة الاضطرابات التي عرفتها السوق الوطنية، كما أن التموين بغبرة الحليب كافي ويصل في وقته.

5.1.1/مطحنة "سيم" للقمح بولاية البليدة : لاحظ أعضاء اللجنة التسيير والتنظيم المحكمين لهذه المطحنة، غير أن مسؤولها يرى أن الحصص التي يمّون بها والتي تقدر بنسبة 60 % قليلة نوعا ما ، خاصة عندما تكون أيام العمل خمسة 05 أيام في الأسبوع، ويتمنى رفع هذه الحصص إلى نسبة 100 %.

6.1.1/مطحنة "مولا" للقمح : يرى أعضاء اللجنة أن هذه المطحنة مجهزة بآليات عصرية، ورغم ذلك طرح مسؤولها مشكلة عدم كفاية الحصص التي تمون بها المطحنة ، فيطلب رفعها إلى نسبة 100 %، كما يلح على ضرورة تحسين نوعية القمح الممّون من طرف الديوان الوطني المهني للحبوب .

7.1.1/وحدة بني تامو للحليب بالبليدة: المصنع هو " جيبلي " القديمة، مشكلته الوحيدة أنه لم يحصل على دينه المقدرب 100 مليون دينار من الديوان المتعدد المهن للحليب مند سنة 2007 الى يومنا هذا.

8.1.1/وحدة ترافل للحليب بالبليدة : لاحظ أعضاء اللجنة التنظيم والتسيير المحكمين لهذه الوحدة، كما صرح مسؤولها أنها لم تعرف أي اختلال أو مشاكل خاصة، في الفترة التي عرفت فيها السوق الوطنية تذبذب وندرة في الحليب.

9.1.1/ميناء بجاية : ميناء بجاية منقسم إلى جزئين ، أحدهما يستعمل من طرف المتعامل سفيتال، ويرى أعضاء اللجنة أن هذا الميناء له مواصفات عالمية، إذ يحتوى على أحدث إمكانيات التصدير، كما أن نتائج الشراكة مع "السنغفور" مرضية جدا، وأن السفن الحاملة للمواد الغذائية لها الأولوية في التفريغ بمجرد وصولها ، غير أنه سجلت بعض المشاكل التي تعترض النشاط الحسن للميناء وهي :
- مشكلة استغراق نتائج التحاليل الخاصة بمراقبة النوعية، وقتا طويلا بسبب عدم إمكانية القيام بهذه العملية على متن السفينة وهي في عرض البحر، لان طاقم العمال المختصين بأخذ العينات من السفن وهي في

- أعماق البحار، يرفضون بحجة عدم تأمينهم للذهاب إلى عرض البحر،
- مشكلة عدم وجود مخبر ببجاية، فانتظار السفينة لنتائج التحاليل طويلا، يكلف المتعاملين مصاريف زائدة ،
- احتواء الميناء على جهاز سكا نير قديم جدا.

10.1.11/ وحدة سفيتال ببجاية : بعد معاينة هذه الوحدة، اتضح أن هناك تنظيم محكم من خلال العمل وكذا التجهيز، غير أن مسؤولها طرح مشكلة عدم حصوله على رخصة استغلال "الرصيف رقم 24 " بميناء بجاية، ضف إلى ذلك جملة من الانشغالات طرحت أثناء جلسة الاستماع في مقر المجلس الشعبي الوطني يوم الاثنين 27 جوان 2011 .

11.1.11/ وحدة كوجيبي لبال ببجاية : يرى اعضاء اللجنة أنه لا توجد عملية استثمار مهمة لتحديث آليات الإنتاج .

12.1.11/ مطحنة غراني صومام: طرح مسؤول هذه المطحنة ،مشكلة التموين المقدرة بنسبة 60 % والتي اعتبرها قليلة، خاصة عندما تكون أيام العمل خمسة 05 أيام في الأسبوع ، وأن نوعية القمح التي يمونه بها الديوان المهني للحبوب رديئة جدا، مشيرا إلى أنه لو تسمح الدولة له باستيراد المادة الأولية، لاشترى نوعية أحسن بثمن أخفض .

13.1.11/ وحدة "صومام" للحليب : يرى مسؤول هذه الوحدة أن الحصص التي تمون بها وحدته بغبرة الحليب كافية ومنتظمة، مشيرا ان نشاط الوحدة لم يعرف أي اختلال فيما يتعلق بالإنتاج خاصة في تلك الفترة التي عرفتها البلاد فيما يخص ندرة الحليب.

2.ii/الزيارات الميدانية لولايات الشرق:

1.2.ii/وحدة ايدوغ: صرح مسؤول هذه الوحدة أن طاقتها الإنتاجية بالنسبة للحليب تقدر ب 200 ألف لتر يوميا، كما أشار الى المشاكل التي عرفتها الوحدة والتي أدت إلى الاختلالات خلال الفترة ما بين 2009 ، 2010 وهي:

- مشكلة الحساب البنكي الذي لم تكن تتوفر عليه الوحدة آنذاك،
- المشاكل الإدارية على مستوى الميناء، والتي أدت إلى فساد المواد الأولية في الحاويات سنة 2010 ، لأنها بقيت هناك مدة 3 إلى 5 أشهر،
- نقص تموين الوحدة بغبرة الحليب ، فاضطرت إلى التموين من وهران ومستغانم وعين الدفلى.

كما أشار إلى أن سبب ندرة المادة الأولية، يعود لانتهاز بعض الخواص فرصة دعم الدولة لغبرة الحليب لإنتاج مشتقات الحليب.

كما أثار مشكلة شبكة توزيع حليب الأكياس، حيث أن الموزعين يطرحون مشكلة النقل وقلة التموين بالمقابل يطالبون برفع هامش ربحهم.

2.2.ii/ مطحنة"سيبوس" بعنابة التابعة لمجمع سميد قسنطينة: بعد المعاينة اتضح أن الديوان الجزائري المهني للحبوب يقوم بواجبه مع هذه الوحدة ودون أي مشكل ، كما لوحظ أنه ليس هناك مخزون احتياطي من القمح، حيث أن ما يدخل إلى هذه المؤسسة تقوم بطحنه وبيعه ،وهي تموين أساسا ولايتي عنابة والطارف .

كما صرح مسؤول هذه الوحدة بأنها حققت نتائج إيجابية في السداسي الأول من سنة 2011 ،

3.2.ii/ ميناء عنابة: يعد من الموانئ المهمة لأن أغلبية المواد الواسعة الاستهلاك تستورد منه بما فيها الحليب والحبوب والزيوت والسكر، كما أن الإجراءات

الخاصة بخروج هذه المواد تقام في أسرع وقت، وتتم الإجراءات الجمركية كذلك بسرعة ، فيما يخص الزيوت والسكر لأن المخازن موجودة بجانب الميناء .

4.2.11 / وحدة "جيبلي" للحليب بعنابة: لاحظ اعضاء اللجنة التجهيزات الحديثة لهذه الوحدة وكذا التنظيم المحكم والسير الحسن لمختلف أقسامها، كما صرح مسؤولها أن الأزمة التي حدثت في 31 ديسمبر 2010 لم تمس ولاية عنابة، ولم تواجه هذه الوحدة ضغوطا كبيرة وأسهمت في مساعدة جهة الوسط بإمداداتها، غير أن بعض وحدات إنتاج الحليب الخاصة لم ترض بالكمية الممنوحة لها من غبرة الحليب فحدث خلل في مختلف جهات الوطن .

5.2.11 / ميناء سكيكدة: لاحظ أعضاء اللجنة أن ميناء سكيكدة يحتوي على ماكنات جديدة لتفريغ شحنة البواخر في أقل مدة ، وفيما يخص المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك ، ليس هناك أي تأخر في تسلم البضاعة، وهذا من إيجابيات هذه المؤسسة، التي تسهل الإجراءات الجمركية على المتعاملين الاقتصاديين، وتعطي الأولوية للتخزين إلى المواد الغذائية، حيث ان المتعاملين الخواص يخرجون سلعهم في وقت يتراوح بين 24 ساعة و 48 ساعة، أما الديوان الجزائري المهني للحبوب فيخرج بضاعته في ظرف 5 أيام .

6.2.11 / مطحنة ليطورال بسكيكدة : اتضح من خلال معاينة هذه الوحدة أنها تمر بمرحلة صعبة بسبب ضائقة مالية جعلتها تعجز عن دفع أجور العمال.

7.2.11 / وحدة ساحلي للحليب الخاصة: لوحظ أن هذه الوحدة تشكو من نقص حصة التموين بغبرة الحليب، وأشار مسؤولها انه بإمكان الوحدة تحقيق إنتاج أكبر لو توفرت لها كمية أكبر من المادة الأولية، وأضاف أن ولاية سكيكدة لم تمسها الأزمة رغم ندرة غبرة الحليب، لأن هذه الوحدة قامت في ذلك الوقت بالاستيراد من الخارج وغطت حتى الطلب على مستوى عنابة وقالمة، وهي توزع كل ما تنتجه دون مشاكل .

8.2.ii / مطحنة عمر بن عمر بقالمة : صرح مسؤول هذه المطحنة أنه في سنة 2010 تم تسهيل الإجراءات على مستوى الجمارك، وأن الأزمة بدأت مع تحديد الدولة لنسبة استيراد القمح مع بداية سنة 2010 ،

9.2.ii / وحدة بني فوغال لإنتاج الحليب المبستر: تملك هذه الوحدة مجمع لجلب الغبرة من الخارج، لكنها واجهت مشكلة من حيث التموين بغبرة الحليب في ديسمبر 2010، وفي هذا الصدد أوصى مسؤولها بدعم الفلاح أكثر حتى يكون المنتج أوفر، فتح وحدة جديدة لإنتاج الحليب لتغطية العجز، وإعادة النظر في توزيع حليب البقر وإمداده به، وعلى الأقل فتح مشروع لتربية الأبقار الحلوب .

10.2.ii / وحدة (سوراسوكر) : وجد اعضاء اللجنة عمال هذه الوحدة في إضراب .

11.2.ii / ميناء جيجل: تبين لأعضاء اللجنة أن ميناء جيجل هو أحدث مؤسسة للنقل البحري على المستوى الوطني وهو من أكبرها، إذ يمكن للبواخر الكبيرة أن ترسو فيه، ولكن أحيانا يكون التعطيل في التفريغ نظرا إلى كثرة البواخر التي تضطر إلى انتظار دورها، إضافة إلى مرور المواد الغذائية على التحاليل المخبرية، وأشار مسؤول الميناء أن الحكومة وضعت جزءا من ميناء جنجن وميناء الجزائر تحت تصرفات موانئ دبي العالمية، ومؤسسات تشارك فيه بنسبة 50 %، وأن الميناء يستورد القمح والزيت والسكر، لكن السكر قليل جدا حوالي باخرة نهاية كل سنة، نظرا إلى التحفيزات المادية الممنوحة للمستوردين من قبل الدول الأوروبية نهاية كل سنة.

3.ii / الزيارات الميدانية لولايات الغرب :

1.3.ii / ميناء وهران : من خلال المعاينة لاحظت اللجنة أنه لا يوجد تأخير أو تعطيل في عملية دخول و تفريغ المواد الغذائية واسعة الاستهلاك ، وأن السفن الحاملة لهذه المواد خاصة القمح و السكر و الزيت و كذا غبرة الحليب تعطى لها

الأولوية و تسخر لها إمكانات كبيرة لتفريغها بسرعة، كما أن عملية المراقبة تتم بسرعة بحيث يتمكن المتعاملين أحيانا من الحصول على الموافقة في اليوم نفسه ان لم يكن هناك أي مشكل، فرغم الوسائل المحدودة للعمل فإن الجميع يقوم بدوره على أكمل وجه غير أنه لوحظ عدم وجود تنسيق بين المصالح(مديرية الميناء والجمارك)، كما أن الميناء بصفة عامة يشكو من النقص في قدرة التخزين بسبب عدم استغلال الأماكن الخاصة بالتخزين المغلقة وكذا مشكلة عملية مراقبة النوعية التي لا يمكن القيام بها على متن السفينة وهي في عرض البحر.

2.3.11 /وحدة "عافية" للزيت : لوحظ أن هذه الوحدة مجهزة بآليات جد متطورة ، وتحظى بتسيير محكم لكن تعاني من مشكلة واحدة فيما يخص التخزين على مستوى الميناء، إذ أنها تدفع 18.000 دولار لليوم عن كل سفينة تنتظر في الميناء للتفريغ بسبب عدم وجود أماكن للتخزين و كذا عدم الحصول على الوثائق في وقتها.

3.3.11/مطحنة حابور للقمح : لاحظ أعضاء اللجنة ، أنه في الوقت الحالي يوجد استقرار فيما يخص الطلب سواء فيما يتعلق بالقمح اللين أو القمح الصلب كما أنه لا توجد مشاكل ، وأن نسبة حصة التموين بالقمح والتي تقدر بنسبة 60 % ، فقد اعتبرها مسؤول المطحنة كافية على العموم في الوقت الحالي بالنسبة للسوق، أما إذا تعلق الأمر بفائدة المؤسسة فيما يخص المردود فهو يتمنى أن ترتفع الحصة إلى 100 %.

4.3.ii/ ميناء مستغانم : لا حظ أعضاء اللجنة أن ميناء مستغانم يحتاج إلى عملية تهيئة لأنه يعاني من عدة مشاكل أهمها:

- مشكلة ميناء الصيد المتواجد بداخل الميناء الذي يسبب ضيق في المساحات وعرقلة في تفريغ السفن،
- محدودية الأرصفة وصغرها ، تمنع استقبال السفن الكبيرة الحجم،
- مشكل عمق مياه الميناء التي لا تتجاوز 7.60 م وبالتالي لا يمكن للسفن التي تتجاوز 10.000 طن دخول الميناء لتفريغ شحناتها فيضطر للتفريغ في ميناء وهران.

كما أوضح السيد المدير العام بالنيابة للميناء أنه في أواخر شهر ديسمبر 2010 وبداية شهر جانفي 2011 كانت الأمور عادية ولم يسجل أي اختلال أو تعطيل في خروج السلع أو في تفريغها،

5.3.ii/ وحدة السكر واست أنبور : لا حظ أعضاء اللجنة التنظيم المحكم والتجهيز المتطور للوحدة من حيث الآليات ، غير أن الرئيس المدير العام أثار جملة من المشاكل والتي كان قد طرحها في جلسة استماعه في مقر المجلس الشعبي الوطني وهي :

- مشكلة محدودية عمق ميناء مستغانم ، حيث تتوجه كل السفن ذات الحمولة الكبيرة إلى ميناء وهران؛
- أن شركة واست أنبور هي الوحيدة التي لم تحصل على التعويض الناتج عن تسقيف أسعار مادة السكر إلى يومنا هذا، رغم المراسلات العديدة للهيئات المختصة،
- مشكلة ميناء مستغانم فيما يخص تفريغ السفن التي لا يمكنها دخول الميناء بسبب العمق المحدود للمياه ، فتضطر السفن ذات الحجم الكبير إلى التفريغ في ميناء وهران،

- المشكل العالق فيما يخص التنازل بين ميناء مستغانم و مؤسسة "برحال" لتكرير السكر، فقد أوضح هذا الأخير بأن عملية التنازل قد تمت وفق عقد ، ويقوم بتسديد فواتير لفائدة الميناء بحيث يدفع مستحقات استغلال تلك الخزانات شهريا ورغم ذلك لم يستفد منه بسبب عدم منحه رخصة تمكنه من استغلال تلك الخزانات،
- مشكل آخر يتمثل في توقف أشغال إنجاز مصنع طفراوي للسكر وهو يطالب الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بالتعويضات المالية ، وقد راسل الجهات المعنية في العديد من المرات ولم يحصل على الرد، وحسب تصريحاته فإنه قد حصل على تصريح لإنجاز هذا المشروع منذ سنة 2003 ورغم مرور كل هذه السنوات لم يحصل على أمواله،
- مشكل الخزانات الموجودة على مستوى ميناء وهران، الفارغة وغير المستغلة من طرف مؤسسة كوغرال والديوان الوطني لتغذية المواشي.

6.3.11/ وحدة "الساحل" للحليب التابعة لمجمع جيبلي للحليب: لاحظ أعضاء اللجنة ان هذه الوحدة تتمتع بتسيير وتنظيم محكم ولا تعاني من أية مشكلة ، كما صرح مسؤولها بأنها لم تعرف أي اختلال فيما يتعلق بالإنتاج في الفترة التي عرفتها البلاد فيما يخص ندرة الحليب، كما أن غبرة الحليب تصل في وقتها و بصفة مستمرة.

7.3.ii/مطحنة « بني شقران » للقمح اللين: لوحظ من خلال المعاينة أن هذه المطحنة لا تعاني من أية مشكلة ، كما أوضح مسؤولها أنه خلال الأزمة التي عرفتھا البلاد، لم يسجل توقف أو تأخير في التوزيع و البيع حيث كان نشاط الوحدة عادي و كان هناك توفر في مادة الفرينة.

8.3.ii/ وحدة "أميرتيزي" للحليب : لاحظ أعضاء اللجنة أن الوحدة لا تعتمد فقط على المادة الأولية المتمثلة في غبرة الحليب بل تقوم بعملية جمع حليب الأبقار من عند المربين .

و عن فترة الإضطرابات التي عرفتھا البلاد نتيجة الندرة، صرح مسؤولها ان الوحدة لم تعرف أي إختلالات و لا مشاكل .

9.3.ii/مطحنة متيجي للقمح : لوحظ ان هناك تسيير وتنظيم محكم ، كما أوضح مسؤول الوحدة أن هذه المطحنة لم تعرف أي إختلالات أو مشاكل في التوزيع خلال فترة الإحتجاجات والإضطرابات التي عرفتھا البلاد جراء ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك ، إلا أنه يرى أن الحصبة التي تمون و المقدرة بـ 60 % قليلة نوعا ما بالنظر إلى أرض الواقع بحيث يقول أنها تصل إلى 35 % عندما تكون أيام العمل خمسة أيام في الأسبوع وتمنى رفع هذه الحصبة حتى يكون الإنتاج وفير فيما يخص القمح الصلب واللين، وأشار السيد متيجي أن مجمه يعمل بالفواتير ويقوم بدفع مستحقاته من الضرائب المختلفة، ويعتمد إلى مطالبة زبائنه بإعادة تجديد سجلاتهم التجارية كل شهر وذلك بإحضار أو تجديد بعض الوثائق.

III/ الوثائق والمستندات :

بغية الإحاطة بموضوع التحقيق من كل جوانبه، طالبت اللجنة من الجهات المعنية، طبقاً لأحكام المادة 83 من القانون 99-02 الذي يحدد تنظيم البرلمان بغرفتيه وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، كل الوثائق والمستندات التي تساعدها على تأدية مهمتها فتحصلت على مجموعة من :

- النصوص القانونية والتنظيمية ،
- جداول من المديرية العامة للجمارك،
- جداول من المديرية العامة للضرائب ،
- قوائم المتعاملين العموميين والخواص المستفيدين من امتيازات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.
- حصيلة المؤسسات العمومية التي خصصت في مجال الأربعة مواد الواسعة الاستهلاك محل التحقيق .

الفصل الثاني: تحليل المعطيات

1. الاستماع:

توصلت اللجنة من خلال جلسات الاستماع التي عقدتها إلى التحاليل الآتية:

1.1. قطاع المالية والبنوك :

أ- السيد وزير المالية: خلص، السيد الوزير، إثر تحليله إلى أن الأزمة تعود إلى عوامل خارجية وداخلية. تمثلت العوامل الأولى في ارتفاع الأسعار في السوق الدولية والتقلبات المسجلة في عملي "الدولار" و"الأورو" وعوامل عدة كالمضاربة المتصلة بقانون العرض والطلب وتكلفة الإنتاج المتأثر بأسعار الطاقة و عامل المناخ. أما أهم العوامل الداخلية فهي إجراء الإعفاء من حصص التعريفة الجمركية ووضع المتعامل المهيمن

ب- المدير العام للجمارك: أرجع مدير الجمارك سبب ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك في السوق الوطنية إلى تأثيره بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية. وقدم، ذات المسؤول، معلومات تفيد أن المواد الأساسية - كمادتي السكر والزيت - غير معنية بالتهريب عبر الحدود وأن الرقابة على التجارة الخارجية مهمة الجمارك لكن الرقابة على الوفرة من اختصاصات وزارة التجارة.

وأضاف المدير العام أن المقايضة تتعلق بالمواد غير المدعومة وهي خاضعة لرقابة مصالح الجمارك وأن التعامل بالقرض المستندي زاد في شفافية المعاملات التجارية وأنهى الاستيراد المشبوه كما أنه اعترف بالتأخر المسجل في معالجة ملفات الجمركة.

ج/المدير العام للضرائب: أكد مسؤول الضرائب أن مجمع سفيتال مهيمن وليس محتكر وأن مديريته لم تكن وراء إصدار الشروط التي فرضت على بائعي الجملة في بداية شهر جانفي 2011 أو وراء تصرف هذا المجمع إزاء تجار الجملة. كما أنه

استبعد أن يكون سبب المظاهرات التي عرفتها البلاد في شهر جانفي 2011 جراء ارتفاع الأسعار راجع إلى إشعار المتعاملين بعملية مراجعة الحسابات أو دفع الجباية أو إلى نتيجة تأثير الضرائب على الأسعار لأنها غير جدية بالاعتبار. وفي تشخيصه للاضطرابات التي أدت إلى ارتفاع الأسعار، ذكر نفس المسؤول سببين. يتمثل السبب الأول في تأثير السوق الدولية وأما السبب الثاني فيمكن في المضاربة على المخزون من طرف التجار إذ بيع المخزون المشتري بأسعار منخفضة بأسعار مرتفعة.

د/ محافظ بنك الجزائر: حسب محافظ البنك، إن أهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع الأسعار لم تعد إلى الأزمة الاقتصادية العالمية إذ أن الجزائر كونت لنفسها مخزونا يضمن أمنها الغذائي أو إلى إجبارية استعمال القرض المستندي أو الصكوك في المعاملات التجارية، بل إلى عدم ملاءمة هيكل السوق الوطنية.

ه/مدير عام بنك الفلاحة و التنمية الريفية : استبعد مدير عام البنك - الذي يستهدف جزء هام من نشاطه القطاع الفلاحي - القرض المستندي الذي نص عليه قانون المالية لسنة 2009 في حدوث أزمة الندرة. ولم يخف ذات المسؤول أن اختلالا في الاستيراد أعقب التطبيق إلا أن ذلك عائد، حسب، إلى فترة التكيف مع الإجراء إذ انتظمت الأمور في نهاية سنة 2009 غير أن المتعاملين يعتبرون هذا الإجراء معطلا أي مكلفا.

خلاصة تحليل القطاع المالي: تم شبه إجماع بين مسؤولي القطاع على أن الأزمة عائدة، أساسا، إلى ارتفاع الأسعار في السوق الدولية ثم إلى عوامل داخلية تصدرتها الوضعية المهيمنة لمجمع سفيتال والمضاربة على المخزون بينما انتفت مسؤولية التعامل بالقرض المستندي في ذلك. وعكس زملائه، امتاز تدخل محافظ البنك بتبرئة الأزمة الاقتصادية العالمية إذ كانت الجزائر تمتلك، وقتها، مخزونا

يضمن أمنها الغذائي وبالإشارة إلى تركيبة السوق الوطنية كمصدر للاضطرابات والاقتصاد الوطني الذي يبقى مرهونا بالمحروقات.

2.1. قطاع الفلاحة والتنمية الريفية :

أ/ السيد وزير الفلاحة و التنمية الريفية: أرجع السيد الوزير الأزمة التي مست مادة الحليب إلى ارتفاع أسعار مسحوق الحليب في السوق العالمية وما ترتب عن ذلك من توقف في نشاط الاستيراد للخواص.

ب/ المدير العام للديوان الجزائري المهني للحبوب : صرح السيد المدير أن المنتج الوطني من القمح الصلب و اللين لا يغطي إلا 30 % من الطلب الوطني وأن الجزائر مضطرة لاستيراد الباقي أي 70 % حيث يتولى الديوان الجزائري المهني للحبوب هذه المهمة بصفة أساسية.

يضاف إلى هذه الخصوصية أن مبيعات الديوان، سواء المستوردة أو المنتجة محليا، تتم بأسعار مدعمة. كما صرح السيد المدير أن المخزون الاستراتيجي للديوان لاحتياجات البلاد يقدر بستة أشهر.

ج/ المدير العام للديوان الوطني للحليب: أكد السيد المدير أن الاضطرابات التي عرفتها السوق الوطنية في منتج الحليب تعود إلى سببين. السبب الأول تراجع الاستيراد من طرف الخواص نتيجة لارتفاع سعر مسحوق الحليب في السوق الدولية، والسبب الثاني إلى الاختلالات في التوزيع.

خلاصة تحليل قطاع الفلاحة و التنمية الريفية: أرجعت الأزمة التي مست مادة الحليب إلى ارتفاع أسعار مسحوق الحليب في السوق العالمية وما ترتب عن ذلك من توقف في نشاط الاستيراد للخواص. وتبين أن الجزائر، لضعف أو عدم إنتاج القمح الصلب واللين، مضطرة إلى استيراد 70 % من الطلب الوطني وقد تبقى

معرضة لأزمات دورية كلما أرتفع السعر في السوق الدولية والأمر ينطبق على كل المواد المستوردة ومنها مسحوق الحليب.

3.1. قطاع التجارة :

أ/ السيد وزير التجارة : تعود أسباب الأزمة، حسب الوزير، إلى بيع التجار المخزون القديم بأسعار جديدة و تصرف المتعامل المهيمن "سفيتال" تجاه تجار الجملة.

ب/ مديريات وزارة التجارة : تناولت جلسة الاستماع إلى السادة المدراء عدة مواضيع. حصرت أسباب ارتفاع أسعار مادتي السكر و الزيت والمواد الواسعة الاستهلاك في تأثير السوق الدولية وأسباب مناخية وعوامل متصلة بقانون العرض والطلب والأزمة الاقتصادية الأوروبية. واتضح أن الحصص لا تؤثر على أسعار الاستهلاك وأنها مربحة للمتعامل قبل المستهلك.

كما صرح هؤلاء المدراء أن مجلس المنافسة الذي أنشئ سنة 1995 لم يفعل ويبقى غير عملياتي، وأن قانون المنافسة لا يمنع الهيمنة وإنما الإساءة في استعمالها وعرقلتها وأنه لا يجبر المتعامل بالتصريح بوضعيته المهيمنة على السوق. وجاء في معرض ذكر المتعامل سيفيتال أنه ليس محتكرا وأن وضعيته القانونية سليمة. كما جاء بخصوص هيمنة المتعاملين، أنه لا يسمح لكل واحد منهم بتجاوز نسبة 40 % من المبيعات والمشتريات المنجزة ولا تتدخل الدولة إلا إذا تجاوزت هذه النسبة.

أما فيما يتعلق بالغش، أبلغت اللجنة أن الظاهرة أخذت أبعادا خطيرة إذ أحصت المديرية العامة للرقابة والاقتصاد عن مواد غير مفوترة من منتجين مستوردين وبائعي الجملة مبلغين قدرا ب 60 مليار دينار سنة 2009 و ب 53 مليار دينار خلال سنة 2010.

ج/ المدير العام للمركز الوطني للسجل التجاري : برأ المدير العام للسجل التجاري ذمة ناقلي البضائع دون فاتورة أو سجل تجاري في أسباب ارتفاع الأسعار و حدوث الأزمة كما اعتبر طلب المتعامل سفيتال من تجار الجملة تجديد سجل العميل تعسفا في استعمال الحق واستغلالا للنفوذ.

د/ المدير العام للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية: أوضح المدير العام أن الوكالة لا تتمتع بالموارد البشرية والمالية اللازمة ويستلزم قانونها الأساسي التغيير كما أن تقاريرها المساعدة على تجنب الأزمات لاتخاذ القرار الصائب لم تستغل أو تتبع بقرارات.

أما أسباب ارتفاع الأسعار في السوق الوطنية، ذكر منها عدم تحكم المتعاملين الخواص في سعر التكلفة. لم تستثن هذه الملاحظة المتعاملين العموميين إذ طلب المدير العام إعادة النظر في تسيير الموائى بغية تخفيض التكاليف ومراجعة القوانين المتعلقة بالملاحة البحرية. صاحب هذه الملاحظة وصف للسوق الوطنية التي من سماتها، عدم التنظيم ونقص العرض لانعدام الاستثمار و ضعف دعم الدولة في مجال المرافقة والتأطير وغياب التنسيق بين مختلف الهيئات.

ه/ رئيس الاتحاد العام للتجار و الحرفيين : حسب رئيس الاتحاد، يعود سبب ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية في شهر جانفي 2011 إلى العوامل التالية:

- المضاربة و انعدام الرقابة على جميع المستويات.
- التهريب عبر الحدود،
- تحويل استعمال القمح الصلب المدعم إلى إنتاج العجائن الغذائية غير المدعمة.

ومن بين الاختلالات التي أشار إليها مسؤول الاتحاد الإقرار بوضعية شبه احتكارية في مادتي السكر والزيت و استعمال مسحوق الحليب في إنتاج مشتقات الحليب وبالتالي، الغش في نوعية الحليب.

و/ المدير العام للغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة: ذكر السيد المدير بمسألة العجز في الرقابة وطالب بمضاعفها بإنشاء ديوان عمومي و لاسيما للمستوردين.

خلاصة تحليل قطاع التجارة

بصرف النظر عن تأثير السوق الدولية وزيادة التكاليف، والتهريب وانعدام الرقابة، نستخلص أن من أسباب الأزمة بيع التجار المخزون القديم بأسعار جديدة وتصرف المتعامل المهيمن "سفيتال" تجاه تجار الجملة.

وينبغي هنا الإشارة إلى التناقض في الأقوال إذ يحمل المتعامل المهيمن "سفيتال" عبء الأزمة بوصفه متعسفا في استعمال الحق ومستغلا للنفوذ بينما يصفه أحد المسؤولين في نفس القطاع بأنه ليس محتكرا وأن وضعيته القانونية سليمة وغير مخالفة للقانون.

ولاحظت لجنة التحقيق من أن بعض الهيئات الادارية يشكو نقص الموارد البشرية والمالية اللازمة وتقدم القانون الأساسي وعدم الاكتراث بما تقدمه من تقارير استشرافية.

4.1. قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار :

أ/ السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار : صرح السيد الوزير بأن الإختلالات مست شبكة التوزيع والتموين بصفة أساسية.

وقد أفاد السيد الوزير اللجنة بقائمة المؤسسات العمومية التي تمت خصصتها، والمنتجة للمواد المعنية بموضوع التحقيق، والتي سجلت اللجنة بخصوصها نقص

في تنفيذ الإلتزامات المنصوص عليها في دفتر الشروط وضعف الإستثمار فيها من طرف أغلبية المالكين الجدد، حسب الجدول التالي :

السكر	الزيت	الملبنات	المطاحن	مجال النشاط
3	3	5	6	عدد المؤسسات العمومية المخصصة

المصدر: وزارة الصنعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار.

ب/ المدير العام للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار: تطرق مدير الوكالة إلى مشكل العقار الذي يعيق الاستثمار إذ هناك مشاريع لم تنجز بعد بسببه كما أنه أشعر اللجنة بعدم دعم الدولة لمشاريع إنتاج مشتقات الحليب وأخبرها بالتأثير السلبي لمراجعة قانون الاستثمار التي تنعكس سلبا على المستثمرين و الوكالة. وقد أفادت المعلومات المتحصل عليها من الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار والمديرية العامة للضرائب بقائمة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للمواد المعنية بالتحقيق التي استفادت من الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار للفترة ما بين 1993-2011 حسب الجدول الآتي :

مناصب الشغل المنشأة	مبلغ الإستثمار	عدد المشاريع المنجزة	مجال النشاط
9000	41 مليار دج	235	المطاحن
5000	23 مليار دج	115	الملبنات
900	18 مليار دج	8	إنتاج الزيت
550	19 مليار دج	5	إنتاج السكر

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

وبالإضافة إلى الإعفاءات الممنوحة في إطار نظام الحصص والقرارات الأخيرة للحكومة، إستفاد المتعاملون خلال السنوات الثلاثة 2009/2008/2007 من مبالغ الإمتيازات الجبائية على النحو التالي :

المتعامل المستفيد	عدد قرارات منح الإمتياز	طبيعة النشاط	الفترة	مبلغ الإمتيازات الجبائية 2009/2007
سيفيتال	9	إنشاء وتوسيع	2008/1998	11,7 مليار دج
عافية	1	إنشاء	2007	640 مليون دج
كوجيبي لابلال	1	إعادة تأهيل	2007	25 مليون دج

المصدر: المديرية العامة للضرائب.

خلاصة قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : حسب المشرفين على القطاع، فإن الأزمة تكمن في الاختلالات في شبكة التوزيع والتموين، وفي مشكل العقار الذي يعد كعائق للاستثمار.

5.1. قطاع الاستشراف والإحصائيات :

أ/ السيد وزير الاستشراف و الإحصائيات : اعتبر السيد وزير الاستشراف أن الأزمة تعود إلى ارتفاع أسعار مدخلات الزيت والسكر وإلى إجبارية التعامل بالفاتورة وتسديد المستحقات بالصك قصد محاربة السوق الموازية مما كلف التجار مصاريف زائدة أسقطوها بدورهم على المستهلك.

ب/ المدير العام للديوان الوطني للإحصاء : صرح السيد المدير أن الديوان مرصد للتزويد بالمعلومات الإحصائية، لا يمكنه تقييم السياسات المتبعة أو تحليل أزمة ندرة المواد الاستهلاكية التي عرفها شهر جانفي 2011.

ج/ نائب رئيس المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : اعتبر نائب رئيس المجلس تدخل الدولة ضروريا لتنظيم السوق لكن قرار تسقيف الأسعار من طرف الدولة كان سببا في إبداء عدة ملاحظات من طرفه إذ أن الإجراء مكن بعض

التجار من بيع المخزون القديم بأسعار جديدة مرتفعة كما أنه لا يجب ديمومته لما يسببه من خسائر كبيرة للخزينة العمومية ثم إن استمرار الدولة في دفع الفارق في الأسعار للإبقاء على استقرار أسعار مادتي السكر و الزيت، سيؤدي إلى عودة الاقتصاد الموجه. و ضمن المسؤول تصريحه عدة توصيات بشأن ضرورة ترشيد الاستهلاك لأن الطلب فاق العرض وترشيد النفقات العمومية لتخفيف العبء على الخزينة العمومية.

خلاصة تحليل قطاع الاستشراف والإحصائيات :

ذكرت مجددا مسؤولية "سفيتال" في حدوث الأزمة واعتبرت سياسة الدولة في دفع الفارق في الأسعار للإبقاء على استقرار أسعار مادتي السكر والزيوت، مؤدية إلى عودة الاقتصاد الموجه.

6.1. قطاع النقل :

أ/ السيد وزير النقل : فند السيد وزير النقل ادعاء تأثير سعر التكلفة على الأسعار إذ أوضح أنه، خلال الثلاثي الرابع لسنة 2010 والثلاثي الأول لسنة 2011، لم تعرف مصاريف الميناء المتعلقة بمادتي السكر والزيوت أي تغيير حسب دفتر التسعيرة المطبقة على مستوى كل ميناء سواء ما تعلق بمصاريف الشحن والنقل البحري والتأمين و تكلفة انتظار الباخرة في عرض البحر أو بقاءها في الرصيف وكذا مصاريف التفريغ والنقل إلى المخازن.

7.1. المتعاملون الاقتصاديون :

أ/ رئيس مجلس إدارة مجمع "كوجيبي لابال" : أرجع مسؤول "كوجيبي لابال"، التي كانت مؤسسة عمومية تمت خصصتها بنسبة 70 %، أسباب الأزمة إلى فرض المتعامل "سفيتال"، عن حسن نية وقصد تعويد موزعيه على القانون الذي

يدخل حيز التنفيذ ابتداء من أول أبريل 2011، شروطا مثل الفوترة واستعمال الصك وإظهار الحسابات الاجتماعية لآخر سنتين.

فتلك الشروط التي اعتبرها المتحدث تعجيزية أدت بالموزعين و تجار الجملة إلى رفض شراء منتوجات "كوجيبي لابل". لكن، بما أن كل المواد الواسعة الاستهلاك مستوردة، فارتفاع الأسعار - الذي لم يره المتحدث سببا لأعمال الشغب - مرده، أساسا، إلى تقلبات الأسعار في السوق الدولية.

وأشار المتحدث إلى أن الدولة، لما سقفت الأسعار، كان عليها تسقيف الهامش لكل من المنتجين وتجار الجملة وتجار التجزئة للحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك. وختم رئيس مجلس إدارة مجمع "كوجيبي لابل" تدخله بوصف السوق الوطنية الذي يشكو، حسبه، من هيكلية غير ملائمة ومؤدية إلى الاحتكار، فيتطلب عدة إجراءات مثل تشجيع الإنتاج المحلي وتحفيز مشروع معالجة الحبوب وتفعيل دور مجلس المنافسة في أقرب الآجال لتفادي إساءة استعمال الوضع المهيمن ودعم المنتج بدل الدخل لتجنب إفلاس الخزينة العمومية.

ب/ الرئيس المدير العام لمجمع "سفيتال": أخبر مسؤول المجمع بأن "سفيتال" يستورد ما قيمته 415 مليون دولار تحسبا من أن قد يمنع يوما من الاستيراد فيكون بحوزته مخزونا كافيا. وأما في مجال التصدير، فقد يصدر المجمع ما قيمته 231 مليون دولار مشيرا إلى أن استيراد السكر الأحمر يتيح فرصة تصدير السكر الأبيض ومؤكدا على ضرورة التصدير الذي يحقق من خلاله "سفيتال" قيمة مضافة تقدر بـ 73 مليون دولار. وأطلع المتحدث اللجنة بأن المجمع اشترى المواد الأولية سنة 2010 بقيمة أقل من المتعاملين الآخرين وأن الدولة الجزائرية استفادت من هذه العملية بتخفيض قدره 255 مليون دولار.

وأضاف المتحدث أن هناك اثنا عشرة مصاف للزيت وخمسا للسكر تغطي طاقتها الإنتاجية السوق الوطنية بنسبة 300 % و 200 % وأن المجمع، الذي تقدر طاقة

مصافيه بـ 2 مليون طن و يصدر إلى 28 دولة أوروبية، يملك حصة كبيرة من السوق الوطنية وأن الدولة أعطته، حصريا، حق بيع منتوجاته وفقا للقانون لأنه - من بين 12 مصفاة سكر - يمتلك أكبر مصفاة في العالم. وأكد السيد ربراب أن المجمع، رغم قدراته، لا يسيئ استعمال وضعيته ولا يريد الاحتكار ولا يعيق المنافسة. وفي سياق الحديث عن الهيمنة على السوق الوطنية وامتيازات المجمع المحتملة، أشار المتحدث إلى أن المتعامل "عافية" - الذي لم يسلم رصيفا لحفظ مخزونه - ثاني مهيمن على السوق بعد "سفيتال" حيث قام بتحطيم الأسعار رغم منع القانون ذلك ولم تحرك الدولة ساكنا.

وأطلعت اللجنة بأن المخزون الذي كان بحوزة سفيتال يقدر بـ 184 ألف طن من السكر، أي معدل 90 طن شهريا، وأن المجمع أنتج خلال شهر جوان 2010 حوالي 85 ألف طن من السكر الأبيض إلا أنه لم يكن بعلمه أن طلب السوق يكون غير معتاد، حيث بلغ كمية تقارب 42 ألف طن وذلك أمر محير قد يبرره التهريب عبر الحدود نحو تونس أو ليبيا. اضطر هذا الطلب المجمع إلى إعادة شراء منتوجه المباع للأجانب لإرضاء السوق المحلي، رغم خسارة البائع حصة من الهامش وتركه للأجنبي حصة بالمجان.

وصرح المتحدث بخصوص أسباب ارتفاع أسعار السكر و الزيت، أنه يعود لتجار الجملة و ليس للمنتجين أو الموزعين وأنه ليس هناك ندرة لتلك المادتين إلا أن تجار الجملة، الذين يفتقدون إلى وضعية قانونية صحيحة، قرروا غلق محلاتهم بعد مراقبتهم ومحاسبتهم من طرف وحدات الدرك الوطني التي حجزت كل السلع غير المفوترة مما تسبب في الندرة ورفع الأسعار من قبل تجار التجزئة. وصلت نسبة هذا الارتفاع إلى 50 و 60 % وقدرت مبيعات سفيتال، خلال هذه الفترة، بـ 40 % مما اعتادت على بيعه. أما عن أسباب الأزمة، استبعد المتحدث أن تعود لهذا الارتفاع أو لندرة المادتين في السوق مضييفا أن فئة الشباب انتفضت بسبب تراكم

الوضعيات الاجتماعية مذكرا بأنه، خلال سنة 2009، ارتفع سعر قارورة 5 لترات من الزيت إلى 800 د.ج دون انتفاضة.

ونفى المتحدث أنه طلب ملفات أو حسابات اجتماعية من زبائنه وأن الملف المطلوب من الزبون حتى يتم تزويده بالسلع المطلوبة يتمثل في البطاقة الضريبية والسجل التجاري فقط كما أنه أكد، بخصوص إجبارية استعمال الصكوك البنكية في التعاملات المالية الذي تفوق 500.000 د.ج ابتداء من شهر مارس 2010، أن هذا الإجراء منصوص عليه في قانون المالية لسنة 2010 الذي يعاقب على الحالة التي يبيع فيها المتعامل إلى تجار الجملة بسجل تجاري على سبيل المجاملة بتصحيح ضريبي بنسبة 50 % من الفاتورة ويعاقب الزبون بتصحيح ضريبي بنسبة 50 % من هامش الربح. وحصل أن مصالح المجمع حينما أعلنت الموزعين بتاريخ بداية التعامل بالصك لتحضيرهم وتعويدهم على استعماله، أبدى هؤلاء تخوفهم من تصحيح ضريبي للسنوات الأربعة الأخيرة.

وأطلع الرئيس مدير عام لمجمع "سفيتال" اللجنة أنه، لما طلب وزير التجارة من المتعاملين في مجال السكر والزيت تقديم حلول لإعادة الأسعار إلى الحد التي كانت عليه من قبل، اقترح أن تعلق أو تخفض الرسوم على القيمة المضافة وكذا الحقوق الجمركية إلى 5 أو 7 % على هاتين المادتين وإذا لم يكن ذلك كافيا أن يتدخل وزير المالية أمام بنك الجزائر. وأضاف السيد ربراب، أمام تخوفات وزير التجارة من أن تكون حالة الإعفاء أو التخفيض غير متبوعة بتخفيض المتعاملين على أرض الميدان، أنه تعهد بتحمل ذلك شخصيا موضحا أن تخفيض أسعاره سيجبر المتعاملين على تخفيض أسعارهم. إثر ذلك، صرح السيد ربراب أنه تفاجأ بقرارات 09 جانفي 2011 لمجلس الوزراء التي رأها هدية لصالح المستورد "رحاب" الذي استفاد من قيمة 47 ألف طن في إطار الحصص المعفاة من الحقوق والرسوم وأن الاستيراد الواحد يحقق له 67 مليار سنتيم. كما أنه اعتبر هذه القرارات غير عادلة لأنها نصت على تعليق الرسوم على القيمة المضافة وخفض

الحقوق الجمركية على السكر الأبيض بنسبة 52 % للمستوردين و 22 % للمنتجين بينما لم يمس هذا الإجراء مادة السكر مشيرا إلى أن هذا الإجراء سيغلق يوما باب المصافي الصغيرة بينما لا يؤثر على مصافي مجمع سفيتال كونه متنافس عالمي.

وأخبر مسؤول سفيتال أنه لما قررت وزارة التجارة تخفيض أسعار مادتي السكر والزيت على أن تتحمل الدولة تعويض الفارق أو الخسارة عن ذلك التخفيض، كان هو أول من طبق هذا الإجراء وأنه قام بإخبار كل موزعيه وزبائنه بقرار التخفيض إلا أنه تلقى مراسلة من طرف المدير العام للرقابة الاقتصادية وقمع الغش أخبر من خلالها أنه لم يحترم أسعار السوق و أنه قام بعملية تحطيم الأسعار مستفسرا عن سبب التخفيض الكبير للأسعار و مطالبها مجمع سفيتال برفع أسعار السكر والزيت. أعقب هذا المراسلة جواب بالنفي. برر المجمع نفيه بأنه، فيما يتعلق بمادة السكر لا يمكن "سفيتال" رفع سعرها لأنه سيرفع من طرف التجار الأجانب ويؤدي ذلك إلى غلق كل المصانع. وأما فيما يتعلق بمادة الزيت، عُلق الانصياع بأمر كتابي موقع من وزير التجارة يتضمن طلب رفع سعر الزيت لأن هذا القرار لا يخدم مصلحة المستهلك حسب مسؤول المجمع.

وأخيرا، تقدم السيد ربراب بعدة ملاحظات جاء فيها أن المتعاملين الآخرين طلبوا من وزير التجارة إمكانية تقديم الدولة دعما يضمن بقاءهم مستغريا هذا الطلب ومتسائلا فيما إن كانت مهمة الدولة تكمن في تقديم الدعم للخواص ليقوموا بمنافسة غيرهم. كما أن الرئيس مدير عام لمجمع "سفيتال" نفى دعم الدولة للسكر والزيت. وأشار السيد ربراب، من بين ما أشار إليه، إلى أن السلطات العمومية رفضت في سنة 1977 بيعه المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة (ENCG) و أنه وضع ملفا خاصا بزراعة البذور الزيتية أمام الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار منذ عشر سنوات وأن هذا المشروع كان قادرا على أن يربح الدولة الجزائرية ما

يقدر بـ 3 مليار في السنة إلا أنه لم يحصل على إجابة، سواء بالنفي أو بالرفض، إلى يومنا هذا.

ج/ المدير العام لشركة "عافية" (فرع مجمع "سافولا") : شركة "عافية" استثمار من مجمع "سافولا" السعودي تتراوح حصته من السوق الوطنية ما بين 20 و 25 % يستورد زيت الصويا والذرة لصناعة منتوجه. تم إعفاء الصويا وعباد الشمس من الحقوق والرسوم الجمركية ولم يتم إعفاء زيت الذرة.

إستبعد مدير عام "عافية" أن تكون لهيمنة المتعامل علاقة مع الأزمة معتبرا أن تسقيف الأسعار وهوامش الربح سيقص من وضعية الهيمنة في السوق. وأرجع المتحدث سبب ارتفاع أسعار الزيت إلى تأثير السوق الدولية مما اضطر الشركة إلى رفع أسعارها للحفاظ على هامش ربحها غير أنها، وهي عضو في جمعية منتجي الزيوت، قامت بتجميد قرار رفع الأسعار بناء على طلب السيد وزير التجارة أثناء الاجتماع العاجل الذي جمعه بالمنتجين لدراسة الوضع. وأوضح المتحدث أن ارتفاع سعر متوج "إليو" للمنافس "سفيتال"، في بداية جانفي 2011، لم يعد إلى رفع الأسعار من طرف هذا الأخير، بل إلى تجار الجملة بعد تطبيق "سفيتال" القانون المتعلق بالفوترة ولقد فعلوا بالمثل مع منتج "عافية". لذلك اعتبر مدير "عافية" أن الأزمة لها علاقة بقرار "سفيتال" بتطبيق القانون ما أدى إلى رفع الأسعار فجأة في سوق الجملة والتجزئة.

وألح مسؤول "عافية" على ضرورة تشجيع الاستثمار الأجنبي لتكريس التنافس وطلبه بالتسريع في تطبيق إجراءات التعويض وأشار إلى أن الدخول في زراعة الصويا يتطلب خبرات مختلفة واستثمارا ضخما يجمع القطاع العام والخاص وهو غير مربح الآن.

د/ الرئيس المدير العام لشركة "سوراسوكر" وممثل شركة "بروليبوس": أرجع المتحدث سبب ارتفاع أسعار الزيت والسكر إلى عدة عوامل مثل تأثير السوق

الدولية و إجبارية استعمال الصكوك و الفاتورة في المعاملات التجارية الوطنية و إخضاع المادتين إلى عدة ضرائب ورسوم. وكان التضارب في التوزيع من هذه الأسباب علما بأن مخزون المنتج كان متوفرا خلال فترة ديسمبر – فيفري 2011. فُسر هذا التضارب بلجوء المتعامل المهيمن "سفيتال" إلى إلزام زبائنه تقديم عدد من الوثائق، مما دفعهم إلى رفض شراء المنتج. وتمت الإشارة إلى أن تطبيق الإجراءات المتعلقة بتسقيف هامش الربح سيؤدي إلى تعزيز وضعية "سفيتال" واختفاء الوحدات الصغيرة مثل "سوراسوكر" وطلب المتحدث، إثر ذلك، لتقليص وضعية الهيمنة في السوق الوطنية، منح نفس الامتيازات لكل المتعاملين معتبرا الوضع الحالي غير نزيه يميزه غياب مجلس المنافسة كأداة ضبط و مستبعدا، في ذات السياق، أن يكون ضعف العمل الرقابي سببا في ارتفاع الأسعار. أضاف كذلك المتعامل الخاص إلى الأسباب السابقة، تركيبة السوق الوطنية الحالية أي هيكلتها حول وضعية الهيمنة لمنتج واحد مشيرا إلى أن، أثناء سنة 2008، فاق ارتفاع الأسعار المسجل آنذاك الارتفاع الحالي دون أن يؤدي ذلك إلى أزمة.

ه/ نائب رئيس مجمع "كوجيسي كوغرال" : تقدر حصة المجمع من السوق الوطنية ما بين 13 إلى 14 % . يعود، حسب مسؤوله، سبب ارتفاع أسعار مادة الزيت – التي لا يمسهها نظام الحصص - إلى عدة عوامل مثل تأثير تقلبات أسعار السوق الدولية على سعر مادة الزيت في السوق الوطنية مما أجبر المؤسسة على رفع أسعارها ليصل بذلك سعر التجزئة إلى 710 و 715 د.ج – مشيرا إلى أن سعر التكلفة لعبوة 5 لتر قدر بـ 630 د.ج - غير أن الأسعار المسجلة في السوق الوطنية ارتفعت بصفة غير معتادة لتصل إلى 780 و 800 د.ج في 3 جانفي 2011.

ختم مسؤول "كوجيسي-كوغرال" تدخله ملحا على ضرورة تشجيع مشاريع التكرير و مشيرا إلى التأخر في تطبيق إجراءات التعويض.

و/ الرئيس المدير العام لمجمع "واست أنبور" : عكس سابقه، صرح مسؤول "واست أن بور" أن إيعاز ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية في السوق الوطنية لا يبرر بارتفاعها في البورصة لأن الارتفاع طرأ في الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر 2010 بينما حدثت الأزمة في شهر جانفي 2011. تبع هذا التصريح، ذكر الأسباب التي كانت وراء الأزمة ومنها:

- وضعية المهيمن للمتعامل "سفيتال" الذي تعادل حصته من السوق الوطنية 85 % التي تجعله يتحكم في السوق و يحدد الأسعار ليطيح بالمتعاملين الآخرين. و دليل ذلك، حسب المتعامل دائما، تحديد "سفيتال" سعر السكر بـ 69 د.ج رغم أن الدولة سقفته عند 90 د.ج وعدم استجابته لأمر وزارة التجارة برفع السكر إلى القيمة التي حددتها الحكومة. واعتبر المتعامل أن غياب مجلس المنافسة مكن "سفيتال" من أن يصل إلى ما وصل إليه إضافة إلى أن هذا الأخير يتمتع بمعاملة خاصة من طرف الحكومة.

- لجوء "سفيتال" إلى فرض إجراءات انفرادية على الموزعين وتجار الجملة كما صرح ممثل "سفيتال" بنفسه أثناء الجلسة الذي جمعته ومنتجي الزيت أمام وزير التجارة.

- اقتناء وتخزين تجار الجملة كميات كبيرة من مادتي السكر والزيت للتخوف من إجبارية التعامل بالصحك في المبالغ التي تفوق 500.000 د.ج.

وبعدما اعترض المتحدث على اعتبار الإجراءات الحكومية المتعلقة بتعليق الرسم على القيمة المضافة و خفض الرسوم الجمركية على السكر الأبيض بنسبة 52 % للمستوردين و 22 % للمنتجين هدية له كما يدعيه بعض المتعاملين، لفت نظر لجنة التحقيق إلى أن القوانين السائدة هي التي ساعدت المتعامل "سفيتال" على تحقيق وضعية شبه احتكارية على السوق الوطنية فيما يخص مادتي السكر و الزيت.

ختاما لتدخله، وبعدها أشار إلى أن زراعة بنجر السكر غير ناجحة على الأراضي الجزائرية لافتا الانتباه إلى إمكانية الدولة تأجير أراض سودانية مثلا، صرح المتعامل بعدم حصوله على التعويضات الناتجة عن تسقيف الأسعار رغم إيداعه الملف المطلوب مما يتسبب في أضرار لشركته قد ترغمها على غلق أبوابها أشار المتحدث أنه تقدم بمشروع خاص بتكرير وتحويل السكر سنة 2003 ولكنه لم يتحصل على موافقة الحكومة رغم موافقة الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار الذي تحصل عليها سنة 2006.

في الأخير، تشير اللجنة إلى الصراع القائم بين المتعاملين الخواص من خلال تصريحاتهم و اتهاماتهم لبعضهم البعض وهذا مؤشر خطير على العلاقة بينهم لضمان الاستقرار في السوق الوطنية. وستبقى الأمور على حالها - وقد يتفاقم الوضع - طالما لم يضبط السوق ولم يطور الإنتاج المحلى ولم يتم تفعيل دور مجلس المنافسة ولم تراجع سياسة دعم الأسعار.

8.1. الخبراء : تطرقت تدخلات وتحليلات الخبراء إلى النقاط التالية:

- الأسباب المؤدية إلى أزمة شهر جانفي 2011، حسب الخبير موهوبي صالح السبب الرئيسي يعود إلى المشاكل الاجتماعية الموجودة محليا و أما الأسباب الثانوية فهي متعلقة بجمود العرض و حجم الدعم. ورأى البعض أن سبب الأزمة يعود إلى فرض إجراء استعمال الفاتورة أو استعمال الصك في المعاملات التجارية لامتنعاص السيولة في السوق الموازية و تمريرها في الدواليب البنكية ولذا كان ينبغي أن يطبق هذا الإجراء تدريجيا.
- الاحتكار
- وضعية الاحتكار تهدد كيان الدولة.

- بعكس الاحتكار، فإن وضعية الهيمنة - على غرار وضعية المتعامل "سفيتال" - لا تؤثر شريطة احترامها قوانين وقواعد المنافسة ولذلك يجب تفعيل دور مجلس المنافسة.

- دعم الدولة

- دعم المواد إجراء خاطئ ويجب العودة إلى السعر الفعلي وتطبيق حقيقة الأسعار رغم أن ذلك سيضعف القدرة الشرائية.

- يقدر هذا الدعم بـ 1500 مليار دينار وهو مهدد لاقتصاد البلاد داخليا ومانع من تحقيق اقتصاد قائم بذاته والاستمرار في سياسة الدعم والاعتماد على البترول كمورد، سيؤدي إلى إفلاس الخزينة العمومية والحل يكمن في تطوير الإنتاج المحلي (الزراعي والصناعي) وضم السوق الموازية، بعد تنظيمها، إلى الاقتصاد الوطني.

- سياسة الدعم لا تعني توازنا اجتماعيا لأن جميع الفئات تستفيد منه بما فيها الأجانب المقيمون بالجزائر.

ويستخلص من الإستماعات المختلفة، بأن الاقتصاد الوطني خاضع لتقلبات السوق الدولية ومعرض للمضاربة الداخلية والخارجية، وذلك في غياب إنتاج وطني منتظم وعدم ضبط المنافسة وسياسة دعم غير ناجعة وانتشار واسع للسوق الموازية.

وتشير اللجنة أنها لم تلمس توجهها واضح المعالم لتشجيع المبادرة فيما يخص الاستثمار في مجال زراعة المواد الأولية لمادتي السكر والزيت ضمن السياسة الفلاحية المنتهجة من طرف الدولة، إذ سجلت تباينا في وجهات النظر حول فكرة تطوير الإنتاج الزراعي الوطني للحبوب الزيتية منها الصوجا والذرة وعباد الشمس، وكذا قصب السكر والشمندر السكري.

حيث اعتبر بعض الخبراء والمسؤولين أن مثل هذه المشاريع بمثابة حلول ضرورية على المدى المتوسط والبعيد، للتقليص من التبعية إزاء السوق الخارجية وضمان أقصى حد من الأمن الغذائي. يتطلب إنجاز هذه المشاريع توفير الإمكانيات الملائمة ضمن إستراتيجية فلاحية تنموية شاملة. مشيرين في ذات السياق، أن الجزائر طورت في السبعينات زراعة الشمندر السكري في منطقتي الخميس وقالمة، وكذا زراعة عباد الشمس بمناطق أخرى. وحسب مصادر أخرى، أجريت تجارب لزراعة قصب السكر في مناطق الجنوب. في حين، رأى بعض المتعاملين أن الاستثمار في مثل هذه المشاريع الضخمة، عادة ما تنجز إلا بتدخل الدولة إلى جانب القطاع الخاص، نظرا لطول مدة تحصيل عائدات الاستثمار، كما تتطلب خبرة في الميدان وتوفير الموارد المائية والاستعانة بتأطير تقني متخصص.

II. الزيارات الميدانية:

1. الموانئ: من خلال معاينتها لعدد من الموانئ، لاحظت اللجنة محدودية قدرات استقبال بعض الموانئ، بسبب صغر الأرصفة، ومشكل عمق المياه، التي لا تسمح برسو السفن ذات الحمولة الكبيرة و/أو تعرقل عملية التفريغ.

كما سجلت اللجنة نقص في قدرات التخزين على مستوى بعض الموانئ بسبب عدم استغلال بعض الأماكن الخاصة بالتخزين، وعدم استعمال العديد من حاملات الحاويات، ونقص المخابر في بعض الجهات أو انعدامها في بعض الآخر، وطول مدة إجراء التحاليل الخاصة بالمراقبة النوعية، لعدم إمكانية القيام بها على متن السفينة وهي في عرض البحر، فضلا عن نقص التنسيق بين مصالح الجمارك وإدارة مؤسسة الميناء.

وعلمت اللجنة عدم تسجيل أي تأخير في عملية خروج وتفريغ المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك، وسرعة إجراء عملية المراقبة، وتسهيل الاجراءات الجمركية.

2.ii المطاحن: من خلال معاينتها لعدد من المطاحن العمومية والخاصة، أعلمت اللجنة بعدم تسجيل أي توقف أو تأخير في نشاطات التوزيع والبيع، خلال فترة الاضطرابات التي عرفت بها البلاد.

فيما سجلت انشغال معظم المطاحن الخاصة المتضمن رفع حصصها من القمح الصلب واللين المحددة بنسبة 60 % من طاقتها التحويلية، والشكوى المتعلقة برداءة نوعية القمح المنتج محليا.

3.ii وحدات انتاج الحليب (الملبنات) : من خلال معاينتها لعدد من الملبنات العمومية والخاصة، تم إعلام اللجنة بعدم وجود اختلالات في نشاط إنتاج الوحدات خلال الفترة التي عرفت فيها السوق الوطنية ندرة في الحليب، مع الإشارة إلى انتظام التموين بمسحوق الحليب بالنسبة لبعض الوحدات وبالكمية الكافية.

في حين، أثارت بعض الوحدات الخاصة مشكل التموين خلال شهر ديسمبر 2010، معتبرة أن الكمية الموزعة عليها من مسحوق الحليب غير كافية وغير متناسبة مع قدراتها الانتاجية.

4.ii وحدات انتاج الزيت: لاحظت اللجنة، لدى معاينتها للوحدات التي زارتها، قدم التجهيزات وغياب الاستثمار في تطوير وسائل الانتاج، على مستوى وحدتي كوغرال صافية وكوجيبي لابل، وحدثة تجهيزات ومعدات وحدتي سفيتال وعافية.

كما سجلت اللجنة انشغالات بعض المتعاملين، المتمثلة في عدم تمكينهم من الحصول على فضاءات للتخزين على مستوى الموانئ، كما هو الشأن للبعض الآخر، وعدم تكافؤ الفرص في الامتيازات الممنوحة.

5.ii وحدات إنتاج السكر: سجلت اللجنة، الانشغالات التي أثارها مسؤول شركة واست انبور، والمتمثلة في عدم تمكينه من تحقيق مشروعه الاستثماري، وعدم منحه رخصة استغلال الخزانات على مستوى ميناء مستغانم.

III - المقالات الصحفية:

من خلال الاطلاع على مختلف المقالات الصحفية الصادرة حول موضوع التحقيق، خلال شهر جانفي 2011، توصلت اللجنة إلى تحليل تسلسل الأحداث خلال تلك الفترة.

حيث لاحظت أن مقالات كل الصحف، نسبت الاضطرابات التي عرفتها البلاد في بداية جانفي 2011، إلى الارتفاع المفاجئ لأسعار بعض المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك وغلاء المعيشة.

كما نقلت أنه بمجرد اتخاذ مجلس الوزراء إجراءات استعجالية تقضي بتسقيف أسعار مادتي السكر والزيت، بتاريخ 8 جانفي 2011، توقفت الاضطرابات.

غير أنه بعد هذا التاريخ، أصبحت بعض المقالات، تحاول نسب هذه الاضطرابات إلى أسباب أخرى.

الفصل الثالث: محاور التحقيق

1- تطورات الأسواق العالمية:

ما فتئت أسعار المواد الغذائية تزداد ارتفاعا في الأسواق العالمية، مهددة ببلوغ مستويات قياسية. فقد ارتفع مؤشر البنك الدولي لأسعار المواد الغذائية بنسبة 15 % ما بين أكتوبر 2010 وجانفي 2011. وهذا المستوى من الارتفاع في الأسعار بالنسبة لهذه المواد يقل فقط بـ 3 % عن المستوى القياسي الذي سجله في 2008.

إذا تواصلت الاتجاهات الحالية في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فإنها تضع الدول ذات المداخيل الضعيفة في أزمة نقص في التموين الذي لا يغطي الطلب العالمي المتزايد بفعل التطور الديمغرافي وتطور نظم وأنماط الاستهلاك.

لقد تم تسجيل هذا الارتفاع لمؤشر أسعار المواد الغذائية للبنك العالمي بين أكتوبر 2010 وجانفي 2011، نتيجة الظروف المناخية الصعبة، تقلبات في قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بالعملات الأخرى وخاصة الأورو، تحسين أنماط الاستهلاك نتيجة تحسين في المستوى المعيشي في بعض البلدان، وزيادة الاحتكار لبعض المواد الغذائية الإستراتيجية لدى بعض الدول المصدرة. لهذه الأسباب وغيرها، فقد بلغ مؤشر أسعار المواد الغذائية ذروته منذ بداية متابعته في بداية التسعينيات من القرن الماضي.

فحسب مؤشر البنك العالمي دائما، بلغت الأسعار العالمية للسكر في بداية 2011، مستوى لا مثيل له منذ ثلاثين سنة، بعد أن ارتفع بنسبة 20 % منذ جانفي 2010. في حين، ارتفعت أسعار زيوت الطعام بنسبة 73 % منذ جوان 2010 وكان سعر القمح الأكثر ارتفاعا، حيث تضاعف خلال الفترة ما بين جوان 2010 وجانفي 2011.

فيما يلي سوف نتطرق إلى تطور الأسواق العالمية لهذه المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع والتي تمثل محور اهتمام لجننتنا.

1.1. السوق العالمية للسكر:

إن السوق العالمية للسكر تعرف وللمرة الثالثة على التوالي عجزا في الإنتاج، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المخزونات العالمية من السكر، والتي هي في أدنى مستوياتها، سوف تستمر في الانخفاض إلى نهاية 2011. وبالتالي فإن السوق العالمية ستبقى مرتفعة على الأقل إلى بداية الموسم 2012/2011، وذلك حسب توقعات المنظمة العالمية للسكر.

بالنسبة للإنتاج العالمي للسكر خلال 2011/2010 (جدول رقم 1)، فإنه متوقع أن يصل إلى 168.05 مليون طن أي بزيادة 5 % مقارنة بمنتج الموسم 2010/2009.

الجدول 1 : تطور إنتاج البلدان المصدرة (مليون طن)

الفائض / العجز			الإستهلاك			الإنتاج			البلد المصدر
09/2008	10/2009	11/2010	09/2008	10/2009	11/2010	09/2008	10/2009	11/2010	
23.8	26.5	27.2	12.8	12.9	12.9	36.6	39.4	40.0	البرازيل
5.7 -	2.0-	3.0	21.7	22.0	24.0	16.0	20.0	27.0	الهند ⁽²⁾
4.6	4.3	5.1	2.6	2.6	2.7	7.2	6.9	7.8	تايلاند
0.2	0.1	0.6	4.8	4.7	4.7	5.0	4.8	5.3	المكسيك
3.6	3.0	2.4	1.2	1.2	1.2	4.8	4.1	3.6	أستراليا
26.4	31.9	38.2	43.1	43.4	45.5	69.5	75.2	83.7	جميع البلدان

المصدر: ISO, France AgriMer

أما الاستهلاك العالمي (الجدول رقم 2) فإنه، بالعكس متوقع أن يزيد بنسبة 2.1 % وينتظر أن يصل إلى 167.9 مليون طن حسب المنظمة العالمية للسكر.

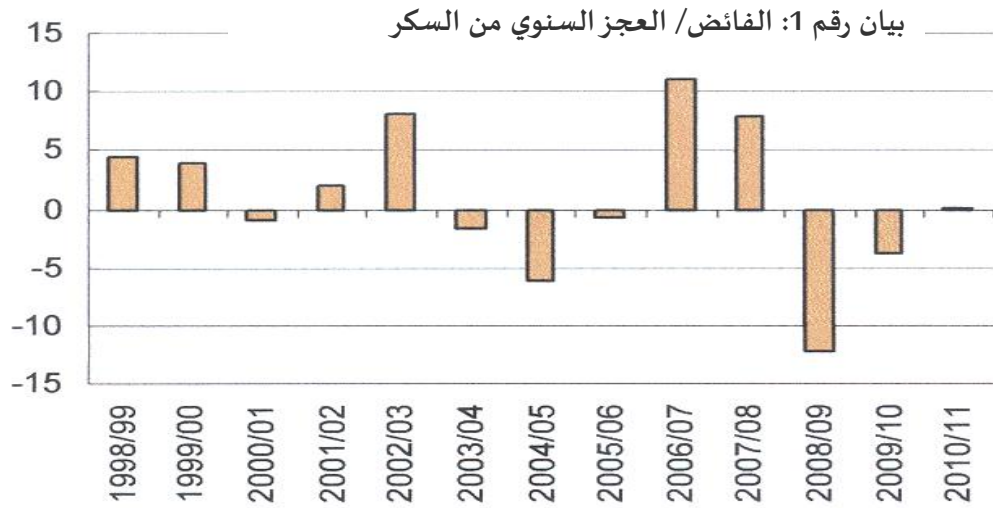
فلن يعيد إنتاج موسم 2011/2010 توازن المخزونات العالمية. فنسبة المخزونات إلى الاستهلاك بالنسبة لموسم 2011/2010 قد تراجعت بنسبة 35.4 %، أدنى مستوياته منذ 20 سنة.

الجدول 2 : تطور إنتاج البلدان المستوردة (مليون طن)

الفائض / العجز			الإستهلاك			الإنتاج			البلد المصدر
09/2008	10/2009	11/2010	09/2008	10/2009	11/2010	09/2008	10/2009	11/2010	
2.9 -	3.2 -	4.1 -	6.7	6.8	6.9	3.8	3.6	2.8	روسيا
1.3 -	1.4 -	1.4 -	1.3	1.4	1.4	0.0	0.0	0.0	الجزائر
1.7 -	2.3 -	2.7 -	4.6	4.8	5.0	2.9	2.5	2.3	أندونيسيا
1.0 -	1.2 -	1.0 -	4.5	4.5	4.5	3.5	3.4	3.5	باكستان ⁽²⁾
1.6 -	4.3 -	4.0 -	15.1	16.0	15.8	13.5	11.7	11.8	الصين ⁽²⁾
1.3 -	1.3 -	1.3 -	1.4	1.4	1.4	0.1	0.1	0.1	ماليزيا
3.6 -	3.4 -	3.3 -	10.5	10.6	10.6	6.9	7.2	7.3	الولايات المتحدة الأمريكية
2.9 -	0.6 -	2.6 -	19.5	19.7	19.7	16.6	19.1	17.1	الإتحاد الأوروبي ⁽²⁾
16.3 -	17.7 -	20.4 -	63.6	65.2	65.3	47.3	47.5	44.9	مجموع البلدان

المصدر : ISO, FO Licht, France AgriMer

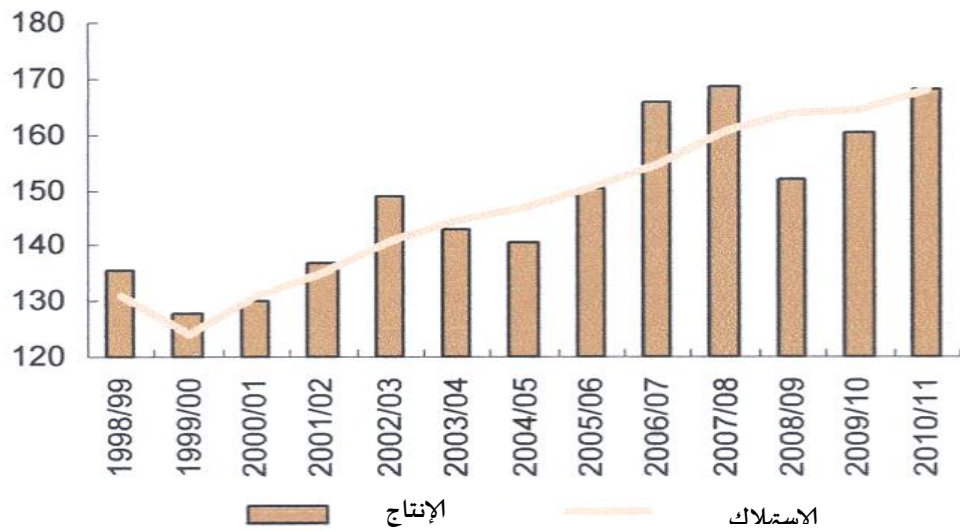
بخصوص وضعية التجارة العالمية للسكر فقد سجل تطور قليل في 2011/2010. فالسوق تستمر في الارتفاع. فالمتوفر من السكر للتصدير يتوقع أن يبقى مستقرا أو يزيد بكميات ضعيفة جدا. فإذا كان بالإمكان لهذه الكميات أن تزداد في البرازيل وتايلاندا، فإن الشك يبقى يسود الإمكانيات الحقيقية للهند وبلدان أخرى مثل أستراليا والاتحاد الأوروبي التي تشهد صادراتها تراجعا بنسب جد هامة (بيان رقم 1).



المصدر: المنظمة العالمية للسكر

أما بخصوص الاستيراد، فإن الطلب على مادة السكر محتمل أن يبقى عاليا خلال الموسم 2011/2010 مقارنة بالموسم 2010/2009 (بيان رقم 2)،

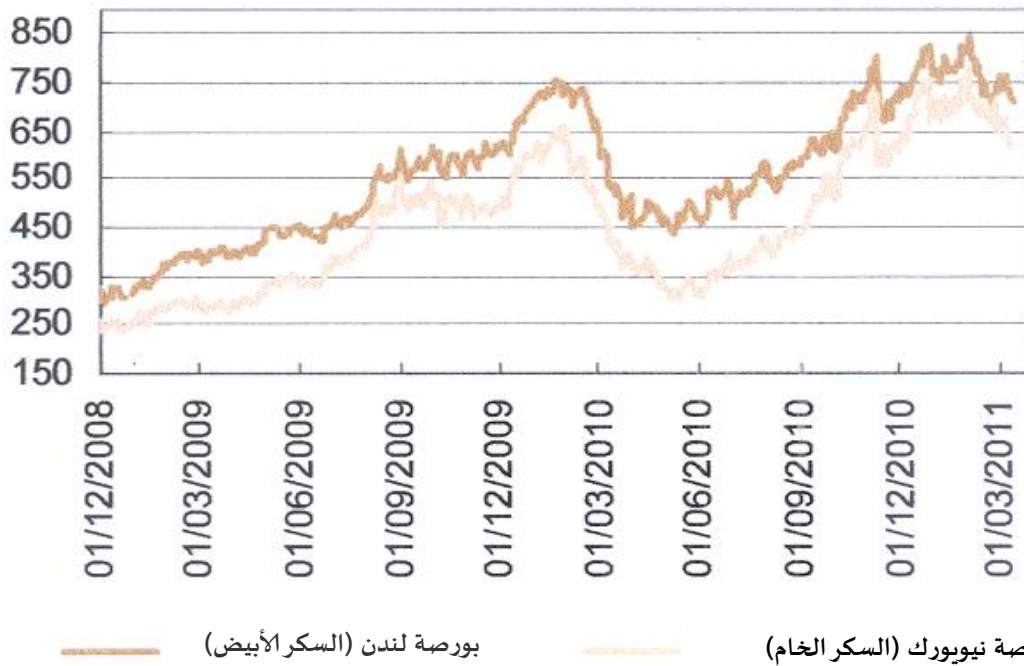
بيان رقم 2: الإنتاج / الاستهلاك السنوي من السكر



المصدر: المنظمة العالمية للسكر

وينتظر أن يزداد في روسيا، والصين والاتحاد الأوروبي وكذا جميع البلدان التي لها نقص في مخزونها.

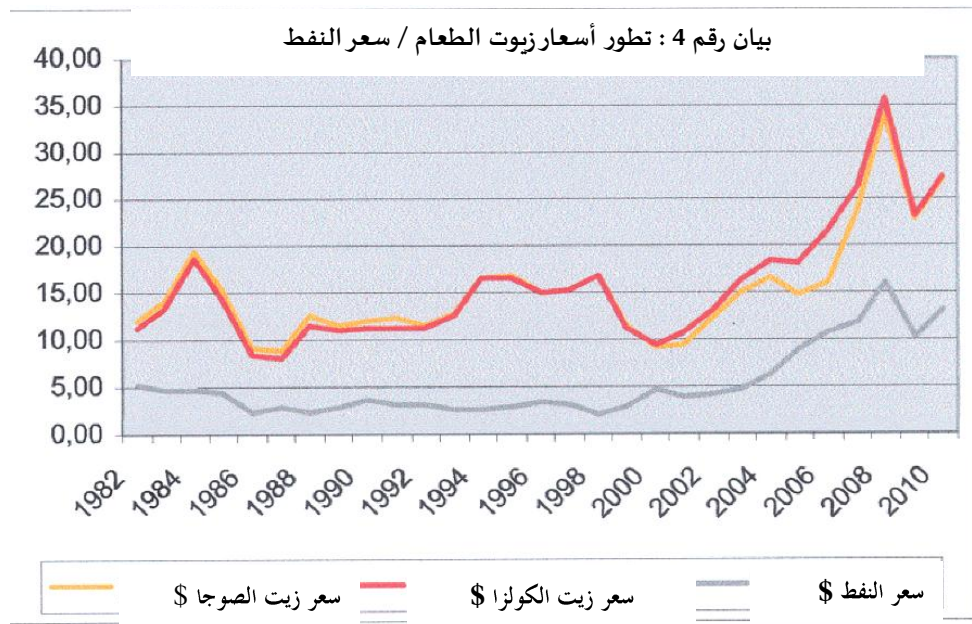
وعن مستويات الأسعار العالمية للسكر (بيان رقم 3)، نجدها دائمة الارتفاع ، مثلها مثل الأسعار المحلية في كثير من البلدان. فسعر السكر الخام في مارس 2011 كان يقدر بـ 589.7 دولار للطن، أما السكر الأبيض في نفس الشهر كان يقدر بـ 700.4 دولار للطن. وقد سجل أقصى سعر في شهر فيفري 2011 بـ 778.44 دولار للطن بالنسبة للسكر الخام و 844.5 دولار للطن بالنسبة للسكر الأبيض.



المصدر: LIFFE et ICE

2.1. السوق العالمية لزيوت الطعام:

ارتفعت أسعار زيوت الطعام ارتفاعا شديدا في الأشهر الأخيرة من سنة 2010 وبداية 2011 (بيان رقم 4)



المصدر: Etablissement National des produits de l'Agriculture et de la Mer

فقد زادت أسعار زيوت الطعام بسبب عدد من الصدمات ذات الصلة بالمناخ. وأدى طول جفاف الطقس إلى تخفيض التوقعات الخاصة بالمحاصيل في البرازيل والأرجنتين اللتين تشكل صادراتهما معا من الصوجا نحو 45 % من السوق العالمية. ومن ناحية أخرى أدت الفيضانات في جنوب ماليزيا وفي إندونيسيا إلى إعاقة محاصيل زيت النخيل.

انتقل هذا الارتفاع في الأسعار العالمية بسرعة إلى الأسعار المحلية في كثير من البلدان، حيث ارتفعت الأسعار المحلية بنسب مختلفة، ليبلغ الارتفاع في زيت الطعام نسبة 15 % ما بين شهري سبتمبر وديسمبر 2010 في الجزائر.

3.1. السوق العالمية للحليب : فيما يخص السوق العالمية للحليب، فإنها تتسم بدورة جديدة لارتفاع الأسعار على المستوى العالمي، وهذا راجع إلى تداخل عدة عوامل منها زيادة الطلب العالمي على الحليب ومشتقاته، وعرض غير كافي من طرف المنتجين الأساسيين في السوق العالمية نتيجة للصدمات المناخية التي مست عدة مناطق من العالم.

فبالنظر إلى المعطيات العالمية حول تطور الإنتاج العالمي للحليب، يتضح أن هذا الإنتاج شهد انخفاضا محسوسا خلال سنة 2010 والسادسي الأول من 2011، وهذا بسبب الفيضانات التي عاشتها كل من استراليا والباكستان وكذا ظاهرة الجفاف التي مرت بها كل من روسيا ونيوزيلندا وهذا قد أثر سلبا على التبادلات وكذا على أسعار الحليب. هذه الأخيرة نجدها قد وصلت إلى حوالي 5000 دولار أمريكي للطن خلال السداسي الثاني من سنة 2010 وبداية 2011.

وإذ علمنا أن الطلب على الحليب ومشتقاته يتجه نحو الارتفاع خاصة من طرف بلدان مثل الصين وروسيا، في الوقت ذاته، فإن الإنتاج كان تطوره متواضعا. هذه الوضعية تجعلنا نتخوف من الاضطرابات التي قد تمس السوق العالمية للحليب.

4.1. السوق العالمية للحبوب : كانت أسعار القمح هي الأكثر ارتفاعا خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2010، حيث تسببت الصدمات المناخية التي أصابت العديد من أكبر البلدان المنتجة للقمح وكذا العوامل الاقتصادية والمالية الأخرى، مع ما أعقبها من فرض قيود على التصدير، في الحد من كمية العرض وارتفاع الأسعار إلى أكثر من الضعف مقارنة بالمستويات التي سجلتها من قبل.

فحسب تقرير البنك العالمي، يوجد حاليا عاملان اثنان يبقيان على ارتفاع أسعار القمح. فمن ناحية العرض، هناك حالة عدم الاستقرار بشأن حجم ونوعية صادرات القمح، ومن ناحية أخرى، تتجه إمكانية إقبال كبرى البلدان المستوردة للقمح ولاسيما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بطلبات شراء ضخمة. ويرتبط ذلك بالرغبة في طمأننة الشعوب إلى كفاية مخزونات الغذاء المحلية، في وقت تواجه فيه بعض البلدان حالة من عدم الاستقرار السياسي.

واتسم انتقال الزيادات في أسعار القمح العالمية إلى الأسعار المحلية للمنتجات المرتبطة بالقمح بالارتفاع في بلدان كثيرة. خاصة وأن العديد من هذه البلدان

تعتمد بشدة على المنتجات المستخرجة من القمح في توفير حصة كبيرة من استهلاك شعوبها ولاسيما للفقراء.

وفي كثير من البلدان الأخرى، تحملت الحكومات والمستهلكون أعباء التكيف مع ارتفاع أسعار القمح العالمية. ففي الهند، أسهم ارتفاع أسعار مشتريات القمح المحلية في تكوين مخزون للحبوب قياسي تم تصريفه للحد من الأسعار وبالتوازي مع ذلك تم توسيع نطاق برنامج دعم أسعار القمح. وتقدر نسبة من يصل إليهم دعم الخبز في مصر بنحو 85 % من السكان ومع ذلك فإن المستهلكين في هذه البلدان نفسها لم يفلتوا تماما من آثار زيادات الأسعار العالمية، حيث ارتفعت أسعار منتجات القمح غير المدعمة، فضلا عن غيرها من السلع الأساسية.

وشهدت أسعار الذرة زيادة حادة، حيث ارتفعت في جانفي 2011، بنسبة 73 % مما كانت عليه في جوان 2010.

وارتفعت أسعار الأرز العالمية بمعدل أبطأ من غيره من الحبوب الغذائية الأخرى، ولا تزال آفاق المستقبل مستقرة بالنسبة له.

وما يمكن ملاحظته من خلال تحليلنا لتطور الأسواق العالمية لبعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، أن الأسعار لا ترتفع بنفس الوتيرة في كل البلدان، حيث تتأثر الأسواق الوطنية حسب نوع الحماية التي تمارسها الحكومات ضد ضغوطات الأسعار العالمية، من خلال استعمال الإعانات وتخفيض أو إلغاء الرسوم على الاستيراد، ورفع الإنتاج الوطني. ففي الجزائر، مثلا، ألغت الحكومة الرسوم والحقوق الجمركية المفروضة على السكر وزيوت الطعام، عند الاستيراد، في جانفي 2011، وفي اندونيسيا زادت الحكومة من الدعم المالي لمنتجي زيوت الطعام المحليين.

II- السوق الوطنية : إن تطور أسعار المواد الغذائية في السوق الوطنية مرتبط أساسا بتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية، على اعتبار أن تموين السوق الوطنية بالمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، كمواد أولية تستعمل كمدخلات في صناعة هذه المنتجات، أو كمنتوج مصنع موجه للاستهلاك المباشر، يخضع للاستيراد بنسب عالية .

لقد عرفت أسعار المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك ارتفاعا مذهلا على مستوى الأسواق العالمية خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2010 وبداية 2011، وانتقلت هذه الزيادات في الأسعار بصفة سريعة إلى أسعار هذه المواد لدى الاستهلاك في السوق الوطنية.

حيث ارتفعت أسعار السكر وزيوت الطعام على المستوى المحلي، بصورة مفاجئة في بداية الأسبوع الأول من شهر جانفي 2011، بنسبة 24 % للسكر و16 % للزيت مقارنة بمتوسط أسعارها في ديسمبر 2010، مع ارتفاع أقل لأسعار المواد الغذائية الأساسية الأخرى كالقهوة والشاي والبقول الجافة والعجائن. في حين، لم يكن للزيادات في أسعار الحبوب والحليب على المستوى العالمي، أي تأثير في السوق الوطنية كونها منتوجات مدعمة من طرف الدولة.

1.II. النصوص القانونية : يحكم نشاط التجارة في الجزائر مجموعة من النصوص القانونية، أهمها :

- الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 يتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

- الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، والمتعلق بالمنافسة، المعدل والمتمم، الذي يكرس مبدأ حرية الأسعار التي تحدد وفقا لقواعد السوق التي تحكمها آليات العرض والطلب، مع إمكانية تدخل الدولة لتسقيف، أو تحديد أو التصديق على أسعار وهوامش ربح السلع والخدمات الضرورية

وذاات الاستهلاك الواسع، عند الضرورة، وكل هذا تحت مراقبة مجلس المنافسة .

- القانون رقم 02-04 المؤرخ في 23 يونيو سنة 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الذي يكرس مبادئ الشفافية والشرعية والنزاهة على القواعد التجارية في المعاملات، والذي تم تعديله سنة 2010، ضمانا للتطبيق الفعلي للقانون المتعلق بالمنافسة.

- القانون رقم 30-09 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2009، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، وهو بمثابة القانون الإطار الذي يحكم حماية صحة المستهلك وسلامته، ويقضي بإخضاع المنتوجات المروجة في السوق الوطنية للرقابة في مجال المواصفات القانونية المعتمدة والمقاييس المعمول بها.

وبمفهوم الأمر رقم 03-03، المتعلق بالمنافسة، المذكور أعلاه، تعرف وضعية الهيمنة بأنها الوضعية التي تمكن مؤسسة ما من الحصول على مركز قوة اقتصادية في السوق المعنية من شأنها عرقلة قيام منافسة فعلية فيه، وتعطيها إمكانية القيام بتصرفات منفردة إزاء منافسيها... (المادة3). وتقضي أحكام المادة الثامنة عشر (18) من هذا الأمر، بأن لا تفوق الحصة من المبيعات أو المشتريات لمجمع ما في السوق 40 % كحد أقصى.

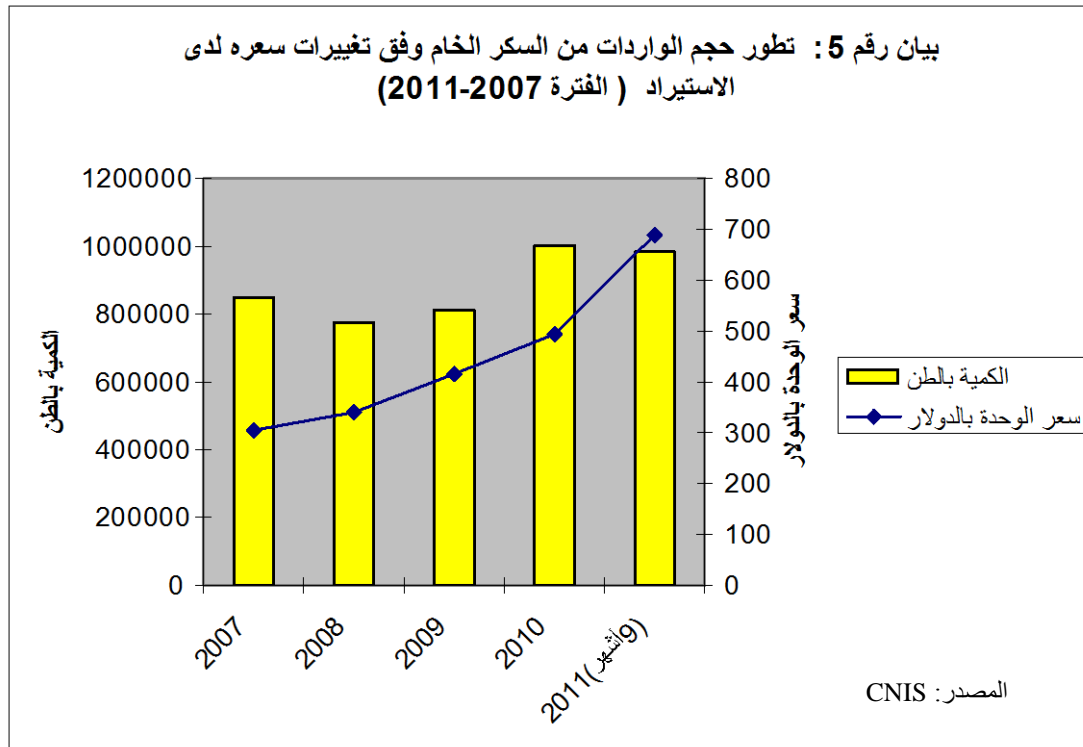
2.11. التموين : يتم تموين السوق الوطنية بالمواد الغذائية خاصة منها الأساسية وذاات الاستهلاك الواسع، كالحبوب، والحليب، والسكر، والزيوت الغذائية، بنسب عالية من الاستيراد، كمواد أولية و/أو كمواد مصنعة.

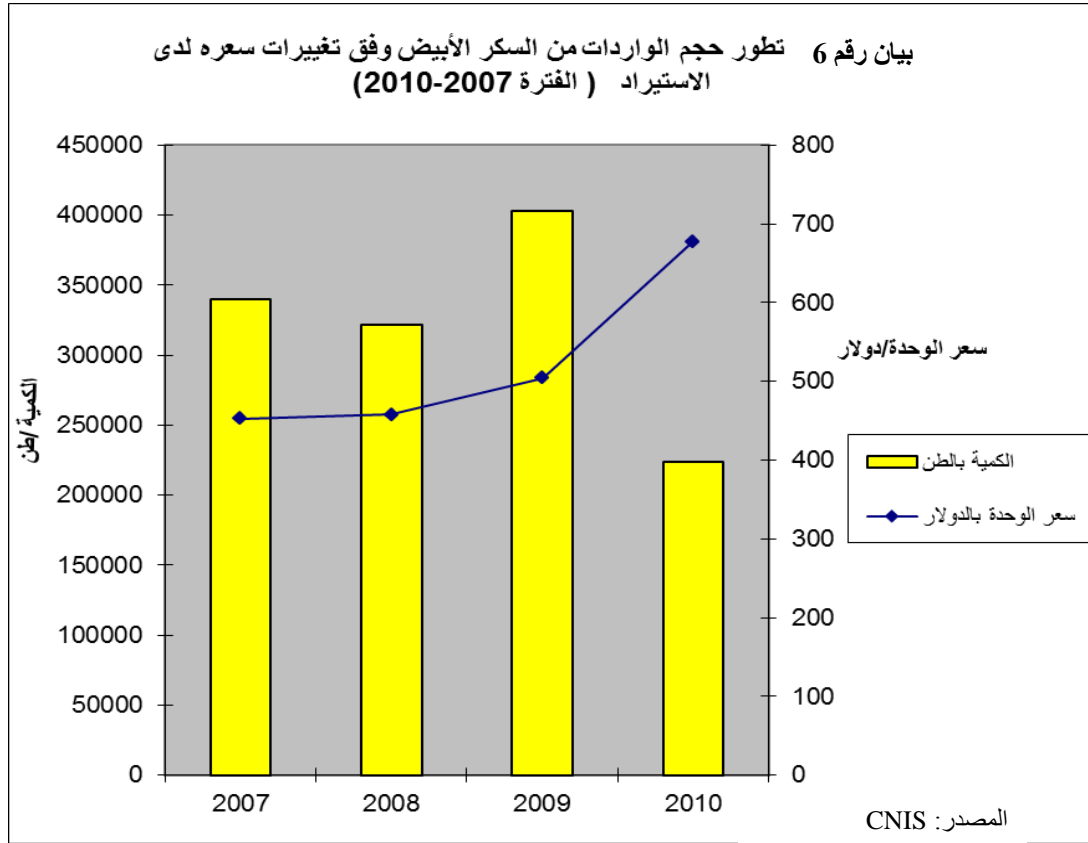
وتتم عملية الاستيراد من طرف الدولة عبر الدواوين العمومية ومن طرف الخواص، بحيث تتولى الدواوين العمومية استيراد كميات كبيرة من الحبوب ومسحوق الحليب، بالنظر إلى خصوصيتها كمواد إستراتيجية متعلقة بالأمن

الغذائي، ولكونها مواد مدعمة من طرف الدولة، بينما يتم استيراد مادتي السكر والزيوت الخام من طرف الخواص.

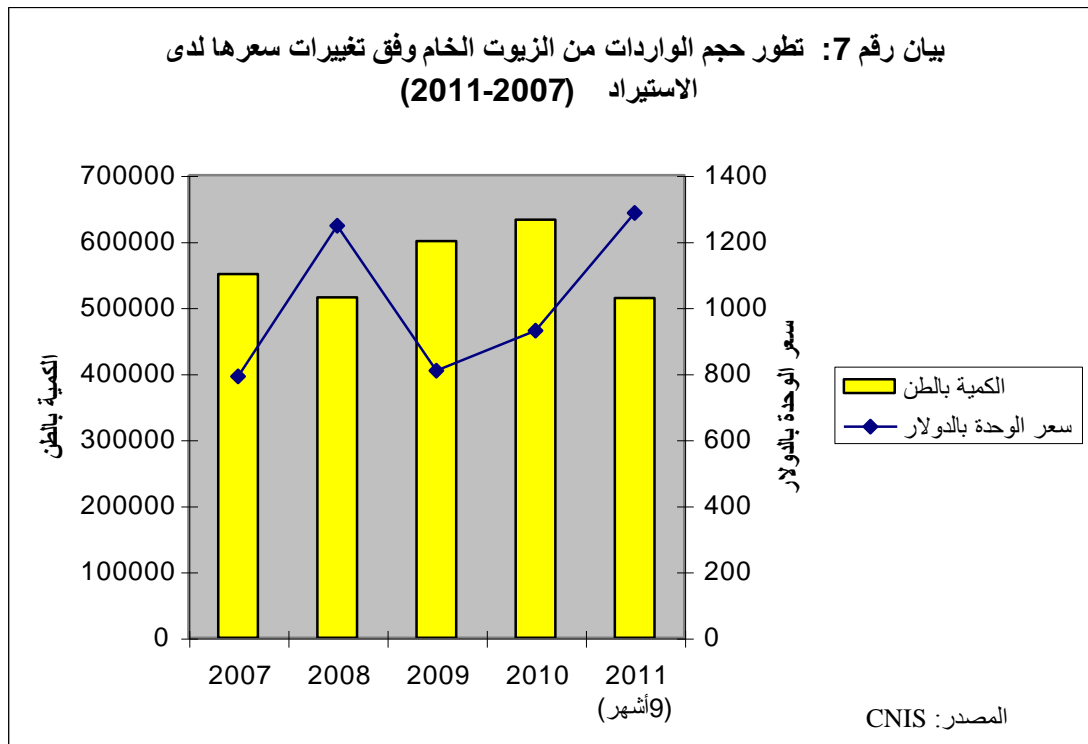
فيما يخص السكر وزيوت الطعام، يتم استيرادها كمواد أولية و/أو كمواد موجهة للاستهلاك المباشر، من طرف الخواص.

في سنة 2010، تم استيراد حوالي 1 مليون طن من السكر الخام أي بزيادة 23 % مقارنة بواردات سنة 2009 (بيان رقم 5)، في حين تراجعت الواردات من السكر الأبيض بـ 44 % مقارنة بسنة 2009 (بيان رقم 6).





أما بالنسبة للزيوت الخام، سجلت سنة 2010 زيادة في حجم الواردات مقارنة بسنة 2009، مع ملاحظة زيادة معتبرة في أسعارها في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 (بيان رقم 7).

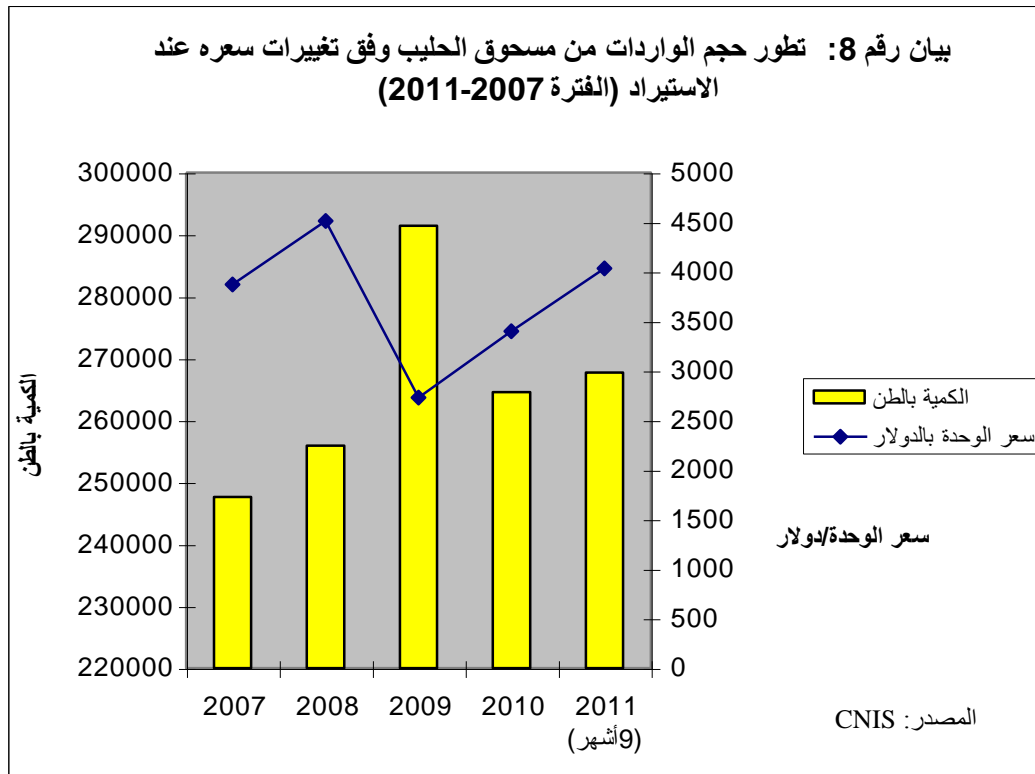


وفيما يخص مسحوق الحليب، يتولى الديوان الوطني للحليب استيراد مسحوق الحليب الموجه لإنتاج حليب الأكياس المدعم بسعر 25 دج، ويقوم بعض الخواص باستيراد مسحوق الحليب بأسعاره العالمية لاستعماله في إنتاج مواد غير مدعمة.

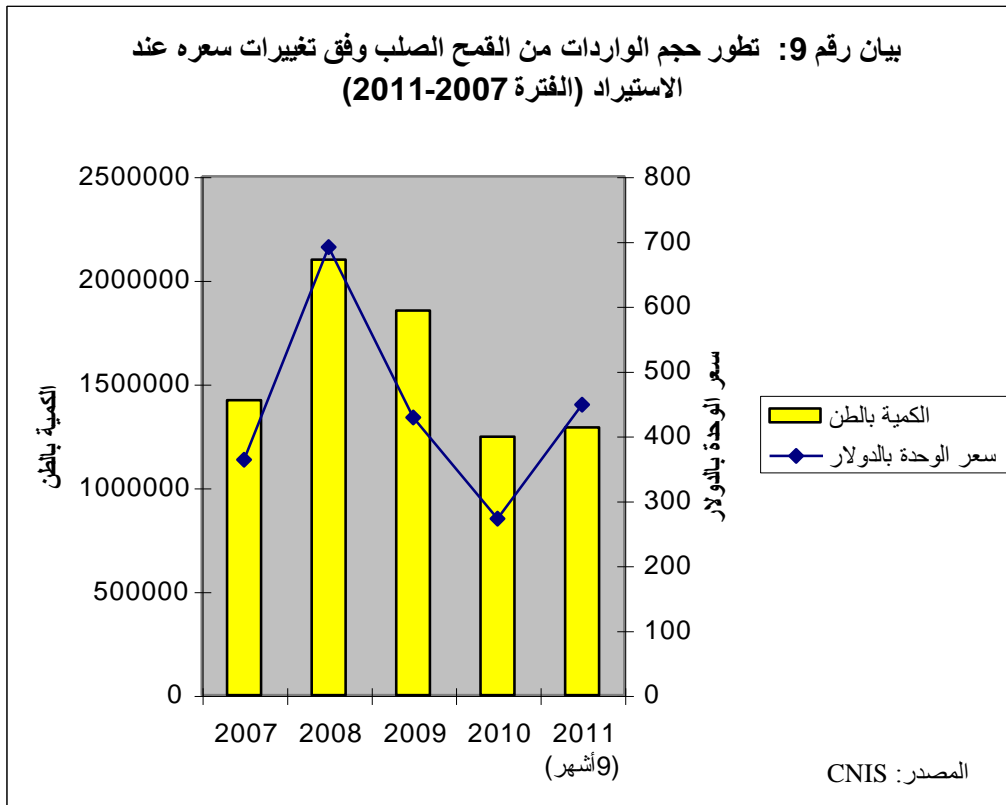
ويقدر الطلب الوطني من الحليب بحوالي 5 مليار لتر سنويا، منها 2.5 مليار لتر مستوردة والباقي ينتج محليا. وتمثل الكمية المستوردة من طرف الديوان الوطني للحليب حوالي 1.2 مليار لتر أي ما يمثل 48 % الكمية من مسحوق الحليب المدعمة من طرف الدولة.

عرفت سنة 2009 زيادة في حجم الواردات من مادة الحليب، إثر انخفاض ملحوظ في أسعارها على مستوى السوق العالمية، مقارنة بـ 2008.

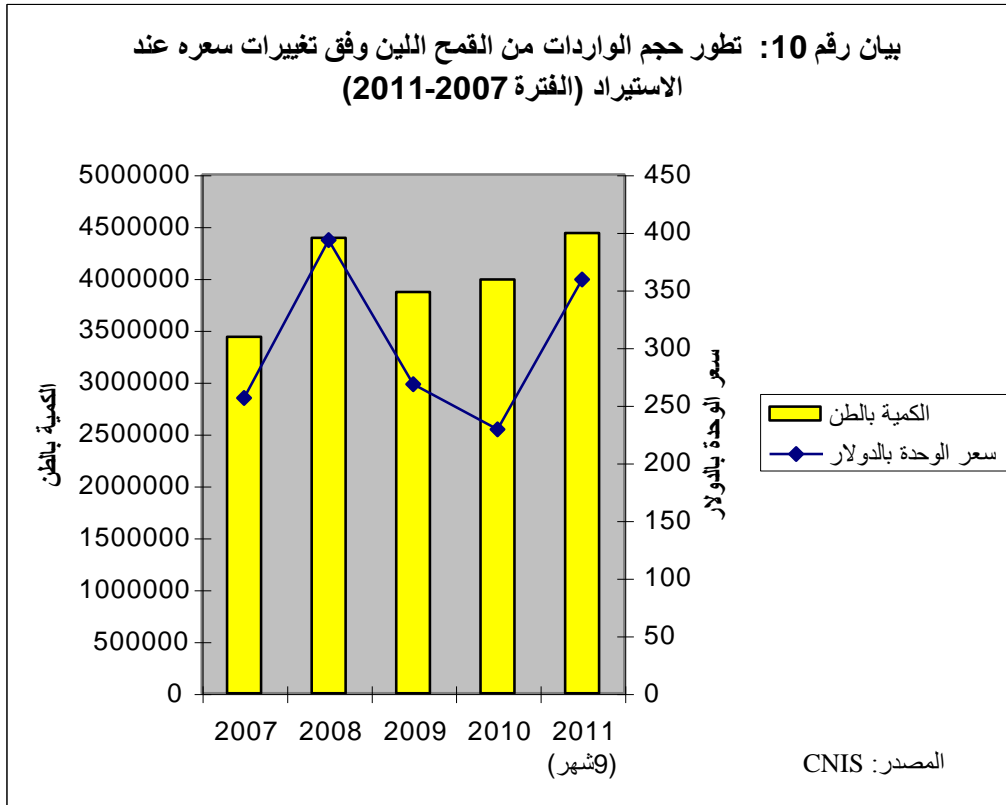
وفي أواخر سنة 2010، ارتفع سعر مسحوق الحليب في السوق العالمية، مما أدى إلى تسجيل انخفاض في حجم الاستيراد لنفس الفترة (بيان رقم 8).



أما بالنسبة للقمح، يتولى الديوان الوطني للحبوب تموين السوق الوطنية من الاستيراد الذي يمثل 70 % من الطلب الوطني، في حين يغطي الإنتاج الوطني من القمح 30 % الباقية، إلى جانب بعض الخواص الذين يقومون باستيراد كميات محدودة من القمح في حالة انخفاض سعره في السوق العالمية. عرف استيراد القمح الصلب تراجعاً في الحجم سنة 2009 مقارنة بـ 2008، لينخفض أكثر في 2010 (بيان رقم 9)، نتيجة لتطور هام للمحصول من الإنتاج الوطني خلال الموسم (2009/2008).



كما عرفت الواردات من القمح اللين تراجعا طفيفا في الحجم سنة 2009، مقارنة بـ 2008، لترتفع نسبيا في 2010، ولتتضاعف في التسع أشهر الأولى من 2011 (بيان رقم 10).



وتجدر الإشارة إلى أن عملية الاستيراد التي تقوم بها الدواوين العمومية، تتم بعيدا عن وجود خلية يقظة تراقب تطور الأسعار العالمية وتقدم المعلومات الضرورية لها، خاصة أن الكمية التي تستوردها الجزائر سنويا تعتبر كبيرة لحد تأثيرها على البورصات العالمية وتشجع تكتل المصدرين لرفع أسعارهم.

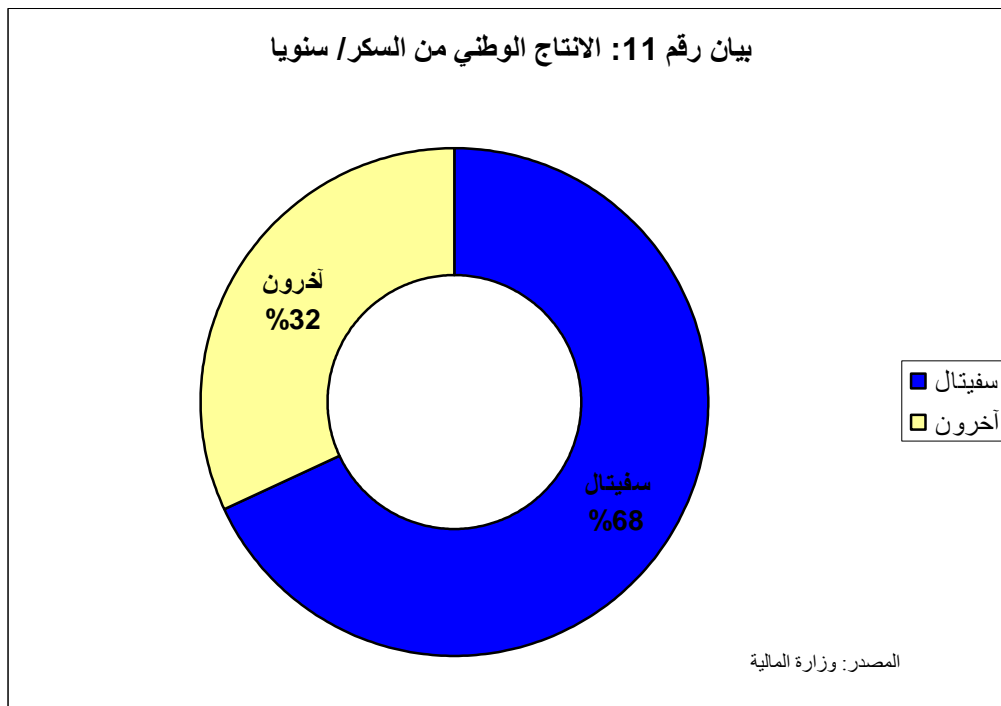
3.11. تركيبة السوق : تتميز السوق الوطنية للحبوب والحليب بهيمنة متعاملين عموميين (الدواوين) سواء على مستوى الاستيراد والتوزيع.

أما بالنسبة للزيت والسكر فهناك شبه احتكار في السوق الوطنية، سواء على مستوى الاستيراد أو الإنتاج. حيث نجد خمسة (05) متعاملين بالنسبة لمادة الزيت وثلاثة (03) متعاملين بالنسبة لمادة السكر.

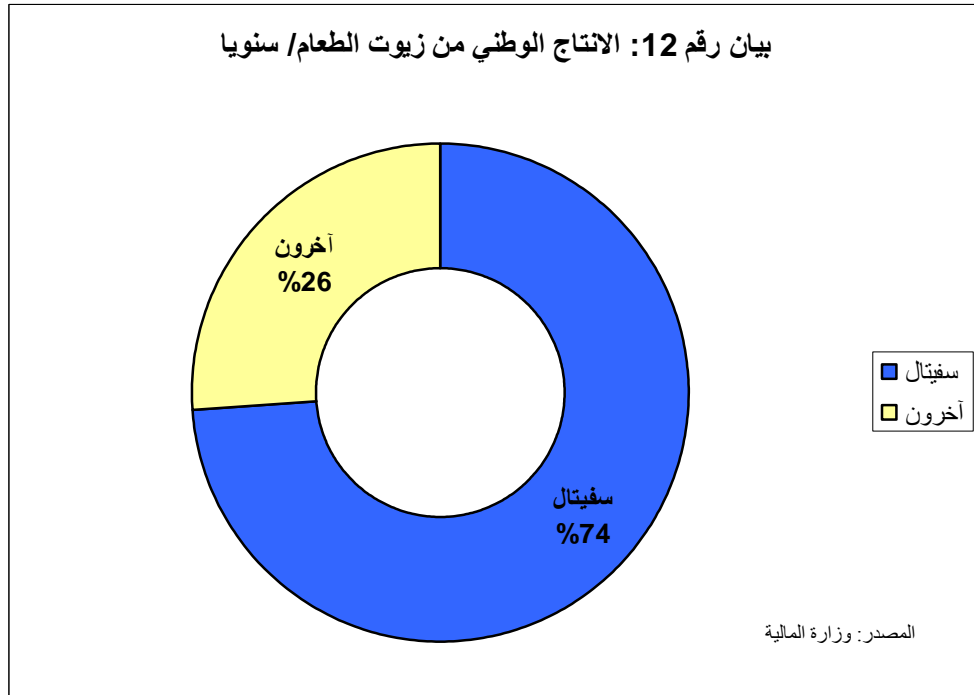
من الخمسة المتعاملين الذين ينشطون في سوق الزيت، يحظى سفيتال بأكبر حصة، مقارنة بمنافسيه الآخرين عافية وكوغرال ، وكوجيبي لبال وبروليبيوس. ويضمن منتج مادة الزيت وفره المنتج بعدة بدائل وبكميات تفوق حاجة السوق، بالسعر الذي يفرضه المتعامل المهيمن سفيتال.

ونجد في سوق السكر ثلاثة متعاملين، مع هيمنة المتعامل سفيتال الذي لديه أكبر حصة من السوق مقارنة بمنافسيه واست أنبور وسوراسكر.

أ- على مستوى الانتاج : يقدر الإنتاج الوطني من السكر بـ 1.1 مليون طن سنويا، منها 750 ألف طن ينتجها سفيتال، أي ما يمثل 68 % (بيان رقم 11).

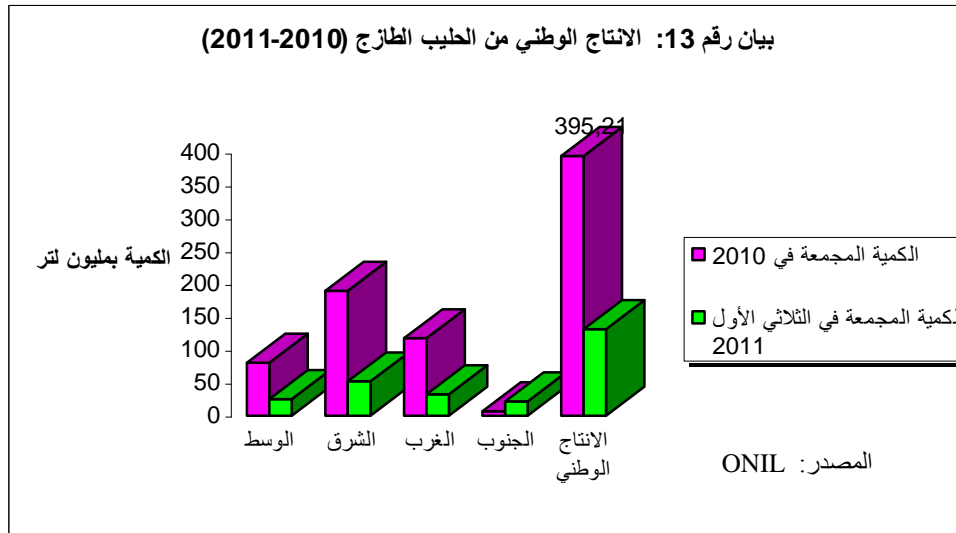


ويقدر الإنتاج الوطني من زيوت الطعام بحوالي 420 ألف إلى 430 ألف طن سنويا،
منها 310 ألف طن منتجة من طرف سفيتال، أي ما يمثل 72 إلى 74 % (بيان رقم
(12).

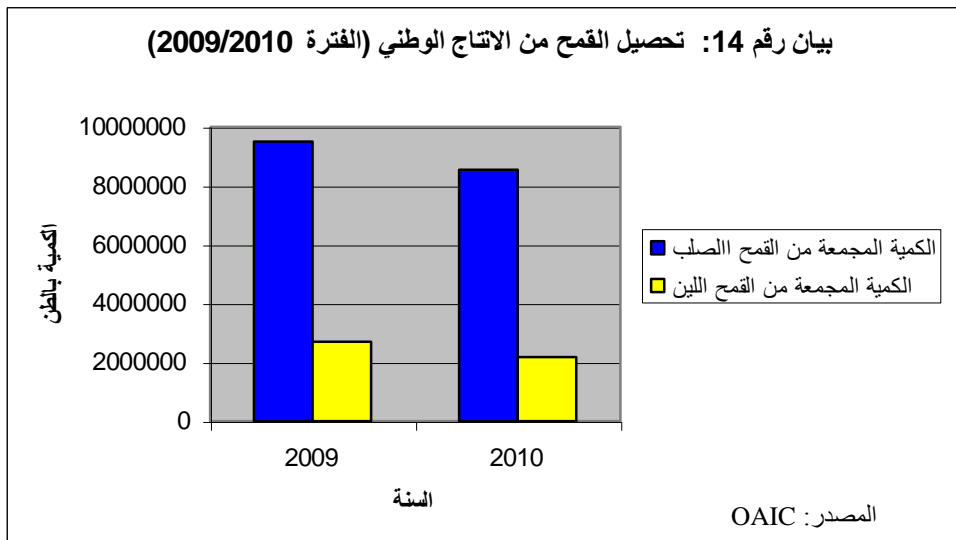


وهذا ما يجعل منه المتعامل المهيمن في إنتاج السكر وزيوت الطعام على حد سواء.

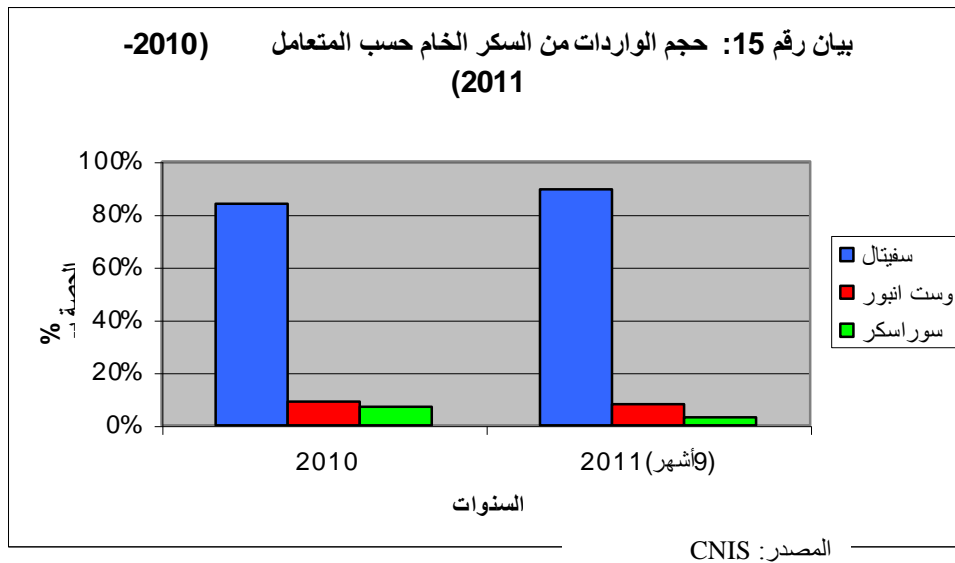
أما بالنسبة للإنتاج من الحليب الطازج، بلغت الكمية المجمعة في سنة 2010، حوالي 400 مليون لتر، لتقدر بحوالي 118 مليون لتر في الثلاثي الأول من سنة 2011، والهدف المنشود هو الوصول إلى 600 مليون لتر سنويا (بيان رقم 13).



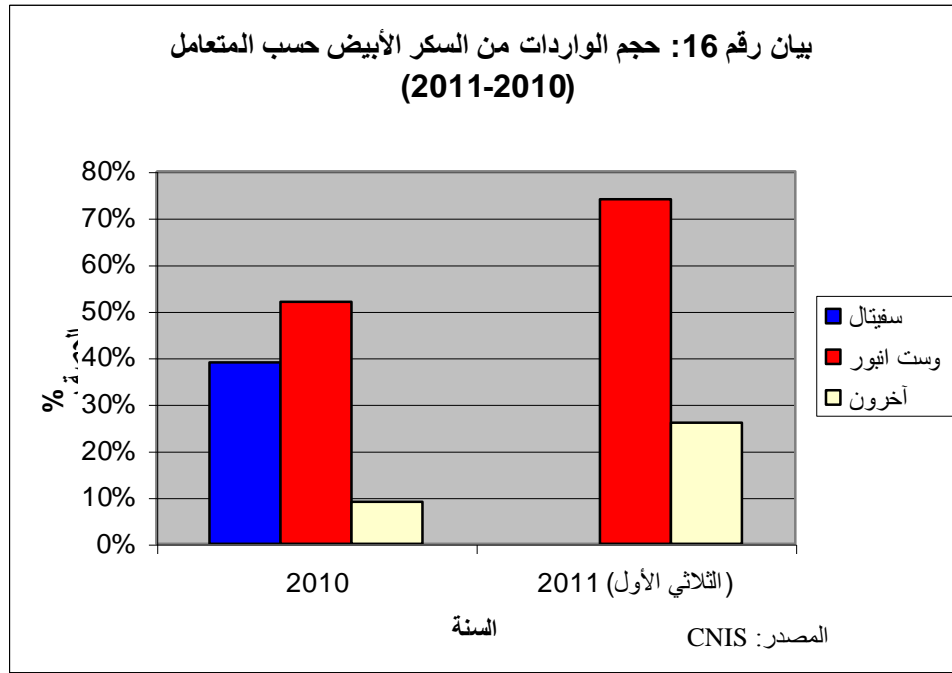
وفيما يخص القمح، فقد بلغ الإنتاج الوطني من القمح الصلب خلال الموسم 2009/2008، 9.5 مليون طن، في حين سجلت سنة 2010 تراجعاً بنسبة 11%. وقدر الإنتاج الوطني من القمح اللين بـ 2.7 مليون طن للموسم 2009-2008، لينخفض بنسبة 24% في 2010 (بيان رقم 14).



ب- على مستوى الاستيراد : يتبين لنا من خلال معطيات التجارة الخارجية، أن هناك وضعية هيمنة يحظى بها المتعامل سفيتال في استيراد المواد الأولية التي تدخل في إنتاج السكر وزيوت الطعام. فيما يخص السكر الخام، تقدر حصة سفيتال من اجمالي الواردات بـ 83.93 % في 2010، و 67.85 % في السداسي الأول من 2011 (بيان رقم 15).

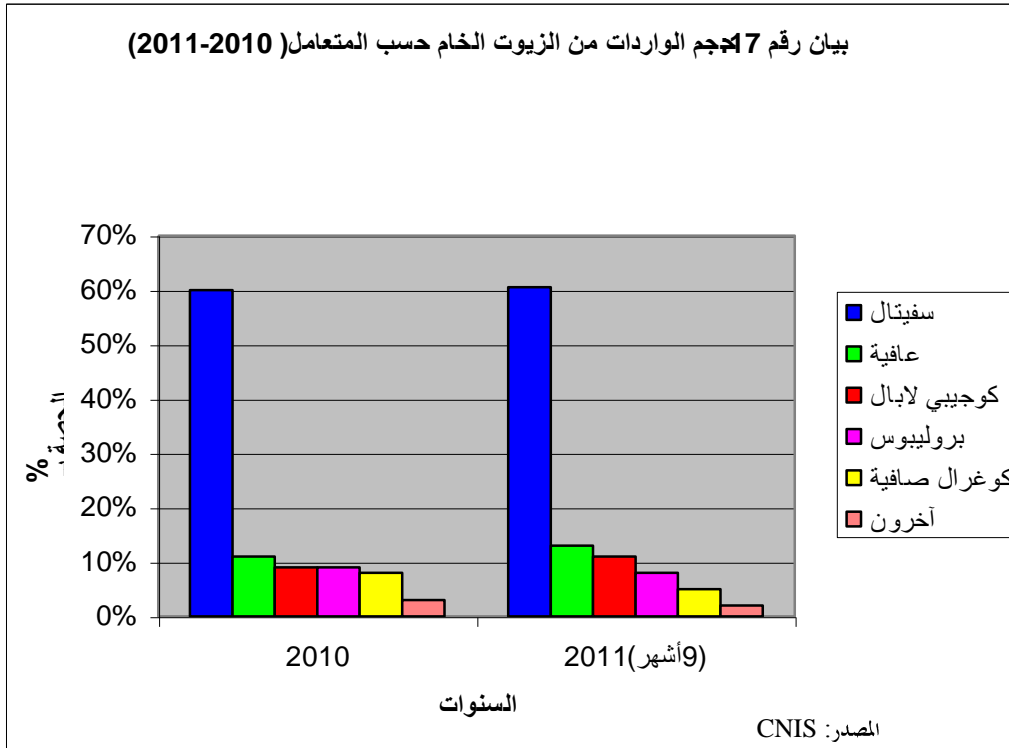


أما بالنسبة لاستيراد السكر الأبيض، فقد بلغت حصة المتعامل وست أنبور من إجمالي الواردات في 2010، نسبة 51.55 %، و74.08 % في السداسي الأول من 2011، وقدرت الكمية المستوردة من طرف سفيتال في 2010، بـ 39.25 % في حين لم يستورد سفيتال أي كمية في السداسي الأول من 2011 (بيان رقم 16).

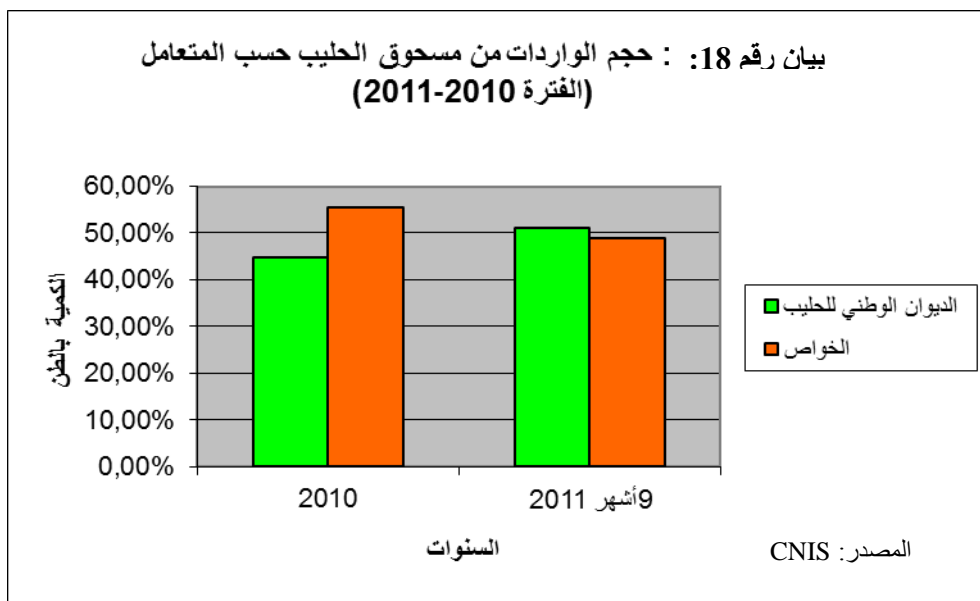


وتجدر الإشارة هنا إلى أن استيراد السكر الأبيض في 2010، تم في إطار الاستفادة من نظام الحصص، وفي السداسي الأول من 2011، أنجزت عملية استيراد السكر الأبيض في إطار الاستفادة من الإعفاء من الرسوم والحقوق الجمركية طبقا للمرسوم التنفيذي المتضمن تسقيف الأسعار عند الاستهلاك في جانفي 2011.

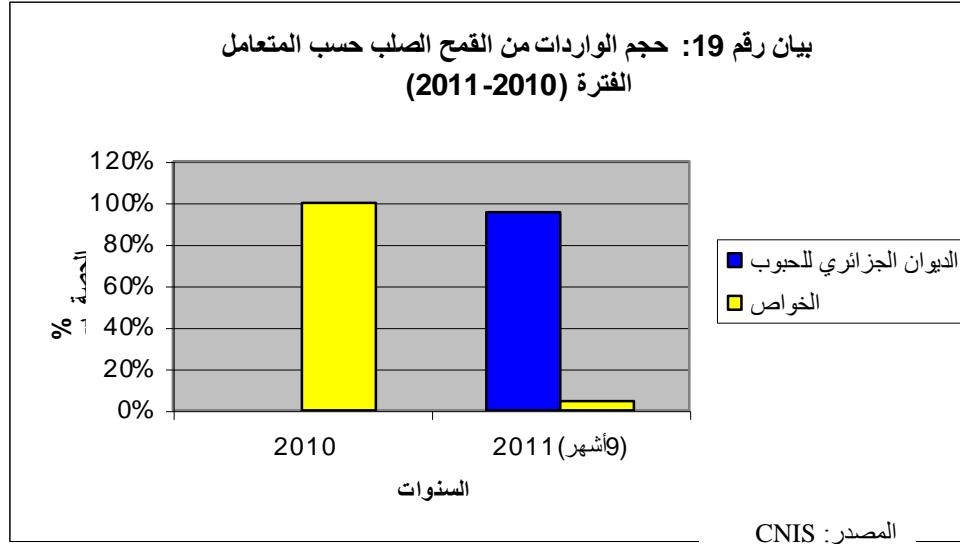
وتقدر حصة المتعامل سيفيتال من إجمالي الواردات من الزيوت الخام، بـ 59.77 % في 2010 وبـ 52 % خلال الثلاثي الأول من 2011 مقارنة بمنافسيه (بيان رقم 17).



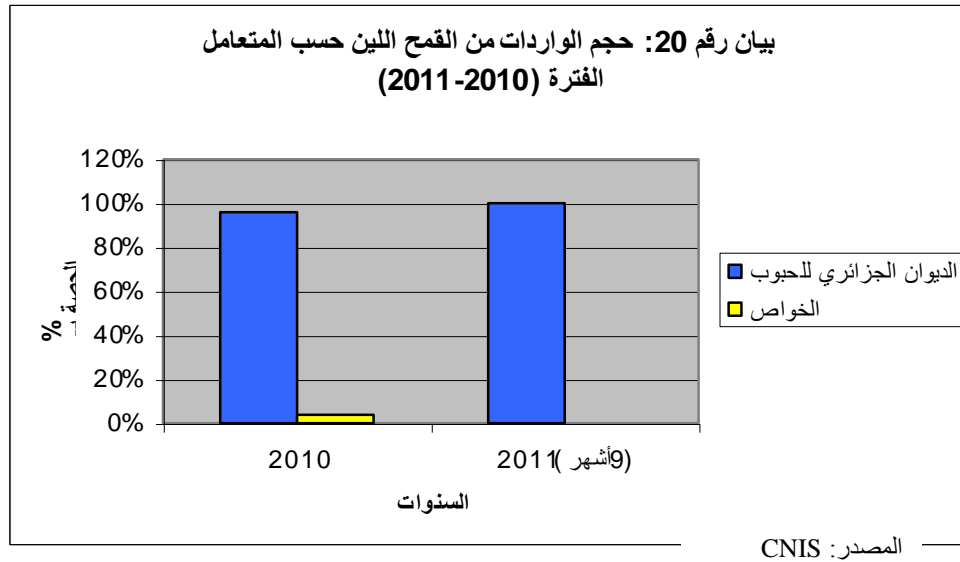
واستورد الديوان الوطني للحليب خلال سنة 2010 والسداسي الأول من 2011، مسحوق الحليب، بنسبة تقدر بـ 46% و 51% على التوالي (بيان رقم 18).



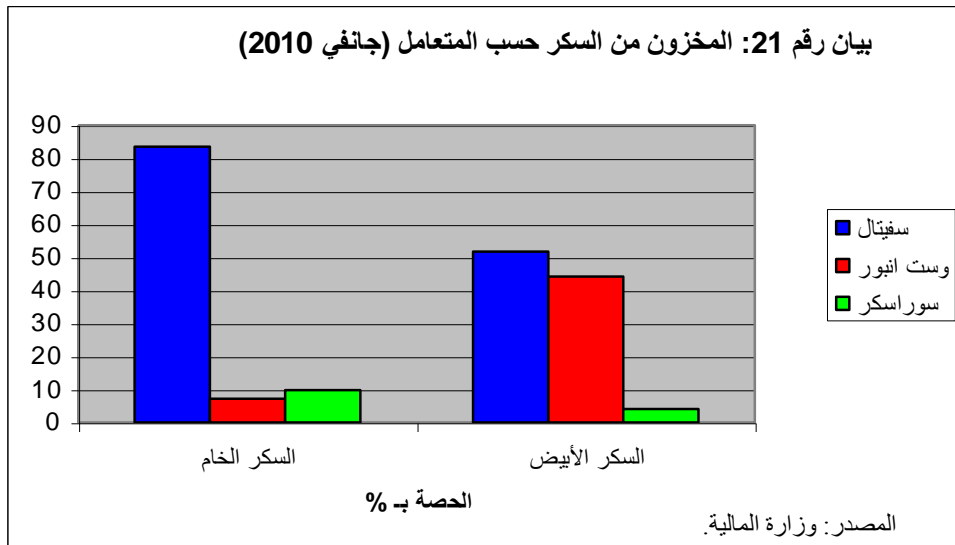
وفيما يتعلق باستيراد القمح الصلب (بيان رقم 19)، استورد الخواص مجمل الكمية في 2010، في حين، استورد الديوان الوطني للحبوب مجمل الكمية في الثلاثي الأول من 2011،



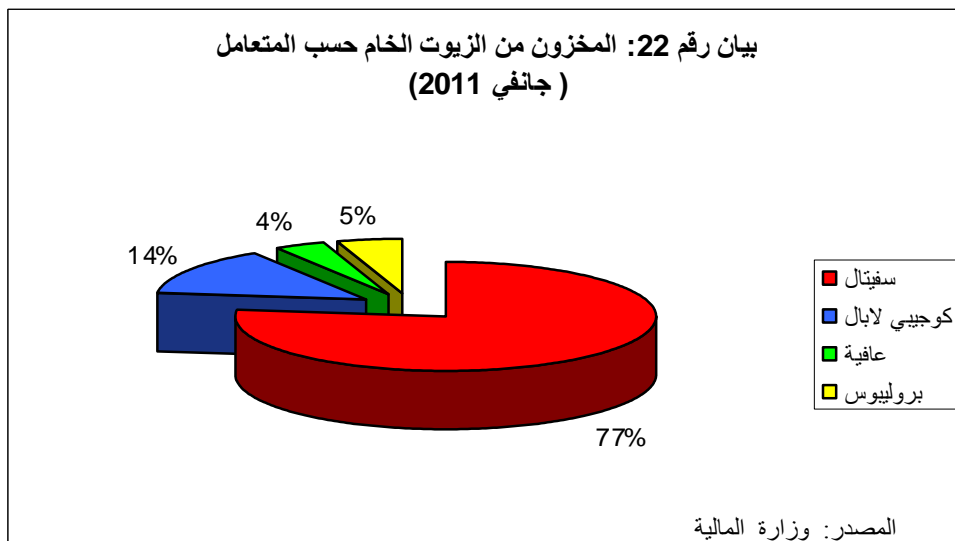
أما بالنسبة للقمح اللين (بيان رقم 20)، تم استيراده من طرف الديوان الوطني للحبوب بنسبة 96 % في 2010، وبـ 100% في الثلاثي الأول من 2011.



ج- على مستوى المخزون : بينت نتائج الجرد المادي للمخزون المتواجد لدى المتعاملين لكل من السكر وزيتو الطعام، أن لدى سفيتال أكبر مخزون مقارنة بمنافسيه، حيث قدر بـ 83.48 % من السكر الخام و 59.73 % من السكر الأبيض (بيان رقم 21)، بينما قدر مخزون المتعاملين سوراسكر ووست انبور على التوالي بـ 7.14 % و 9.38 % من السكر الخام و 44.16 % و 4.1 % من السكر الأبيض .



أما فيما يخص الزيوت، فقد قدر مخزون سيفيتال بـ 76.37 % من الزيوت الخام، في وقت بلغ مستوى مخزون كوجيبي لابال وعافية وبروليوس على التوالي 14.18 %، 3.75 % و 5.04 % (بيان رقم 22).



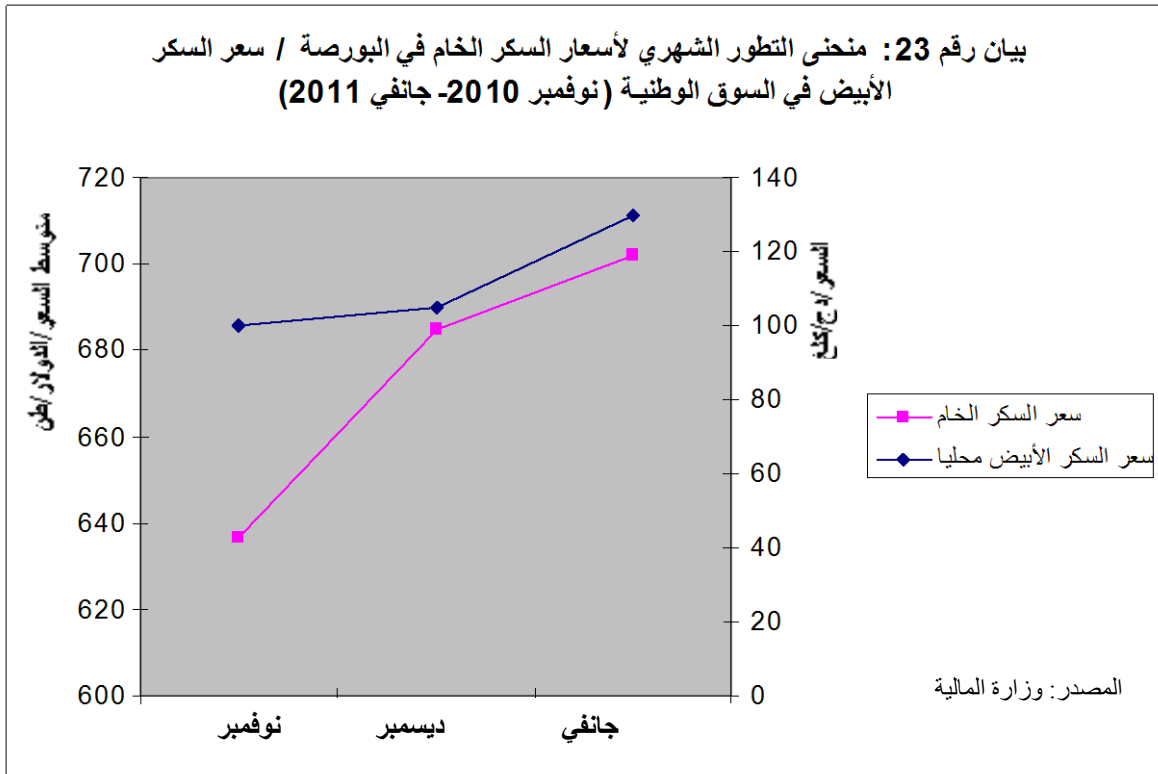
ويتبن لنا على ضوء المعطيات المذكورة أعلاه، أن للمتعامل سفيتال وضعية هيمنة على مستوى الاستيراد والإنتاج والمخزون، وبالتالي حجم المبيعات في السوق.

4.ii. نظام الأسعار وهوامش الربح : إلى غاية 2011، كان القمح و حليب الأكياس من بين المنتجات الوحيدة الخاضعة لنظام الأسعار المقننة، وبالتالي لم تتأثر أسعارها لدى الاستهلاك بتقلبات متغيرات السوق الخارجية، ذلك أن دعم الدولة لهذه المواد يبقي على استقرار السعر في مستوى مقبول.

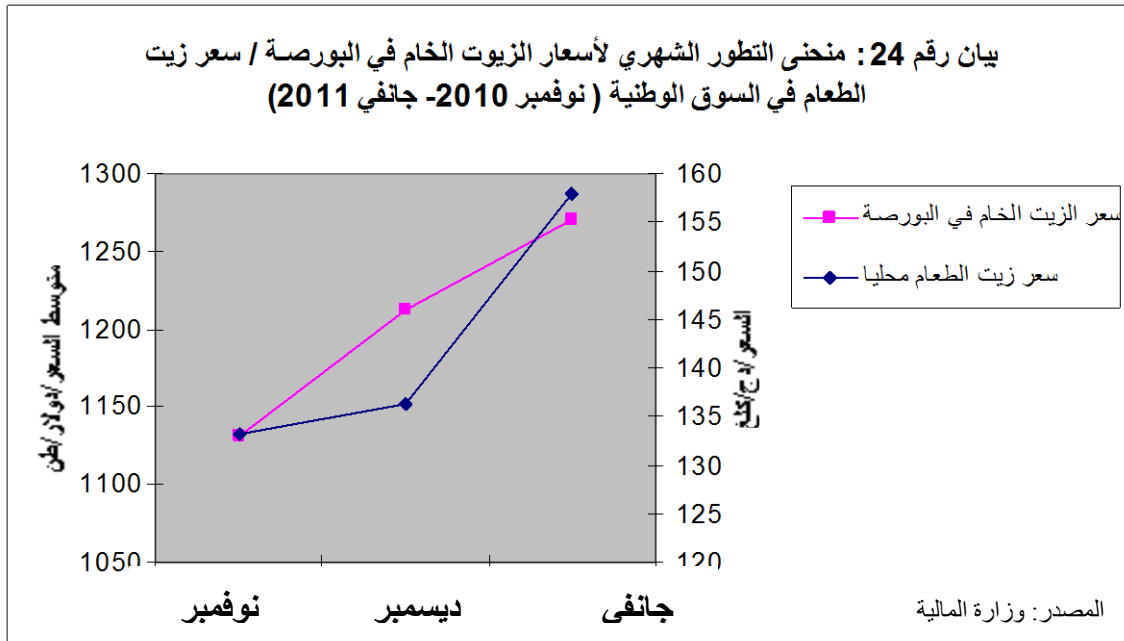
وعلى سبيل المثال، يمارس الديوان الوطني للحبوب مهمة ضبط السوق الداخلية من خلال بيع القمح الصلب واللين بأسعار مدعمة، تقدر بـ 2280 دج للقنطار من القمح الصلب، و 2215 دج للقنطار من القمح اللين، وتحمل الدولة فارق السعر. من جهة أخرى، يبيع الديوان الوطني للحليب مسحوق الحليب بسعر مدعم 159.000 دج/طن مقابل متوسط سعر استيراد في حدود 420000 دج/طن.

وتجدر الإشارة أنه قبل صدور المرسوم التنفيذي المتضمن تسقيف الأسعار عند الاستهلاك في جانفي 2011، كانت أسعار السكر وزيتو الطعام حرة في السوق طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

فعلى مستوى السوق الوطنية، انتقل سعر السكر لدى الاستهلاك من 100.10 دج/كلغ في نوفمبر 2010 إلى 104.81 دج/ كلغ في ديسمبر 2010، ليصل في الأسبوع الأول من جانفي 2011 إلى 130 دج/كلغ أي بزيادة 24% مقارنة بشهر ديسمبر 2010 و ب29% مقارنة بنوفمبر 2010 (بيان رقم 23).



و بالنسبة لسعر الزيت (الصوجا) ، انتقل من 133.27 دج/ل في نوفمبر 2010 إلى 136.25 دج/ل في ديسمبر 2010، ليصل في الأسبوع الأول من جانفي 2011 ، إلى 158 دج/ل، أي بزيادة قدرها 16% مقارنة بديسمبر 2010، وبـ 18 %مقارنة بنوفمبر 2010 (بيان رقم 24).



وإذ قارنا مستوى أسعار هذه المواد في السوق الداخلية بأسعارها في الأسواق العالمية، لنفس الفترة، نلاحظ أنه خلال نوفمبر وديسمبر 2010، زادت أسعار السكر الخام بـ 7.6% وأسعار الزيوت الخام تنامت بـ 7.2% أي أن ارتفاع أسعار هذه المواد في السوق الداخلية خلال تلك الفترة، لم يكن بنفس الوتيرة على مستوى الأسواق العالمية.

وبالتالي، ارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية لا يفسر لوحده ارتفاعها المفاجئ على مستوى السوق الداخلية.

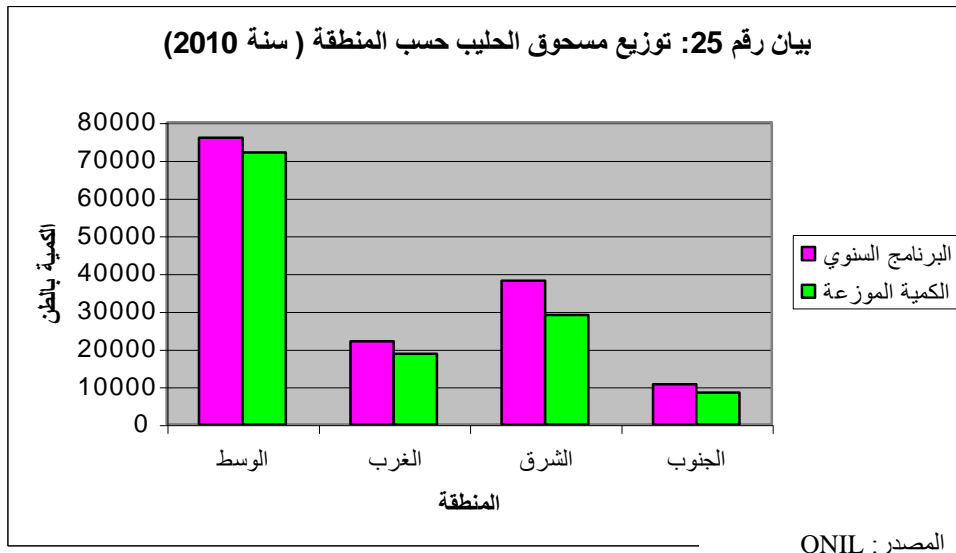
وأمام هذا الوضع، تم اتخاذ تدابير استعجالية لضبط الأسعار لدى الاستهلاك، من خلال تسقيف سعر السكر إلى 90 دج/كغ بالنسبة للسكر الأبيض و 600 دج

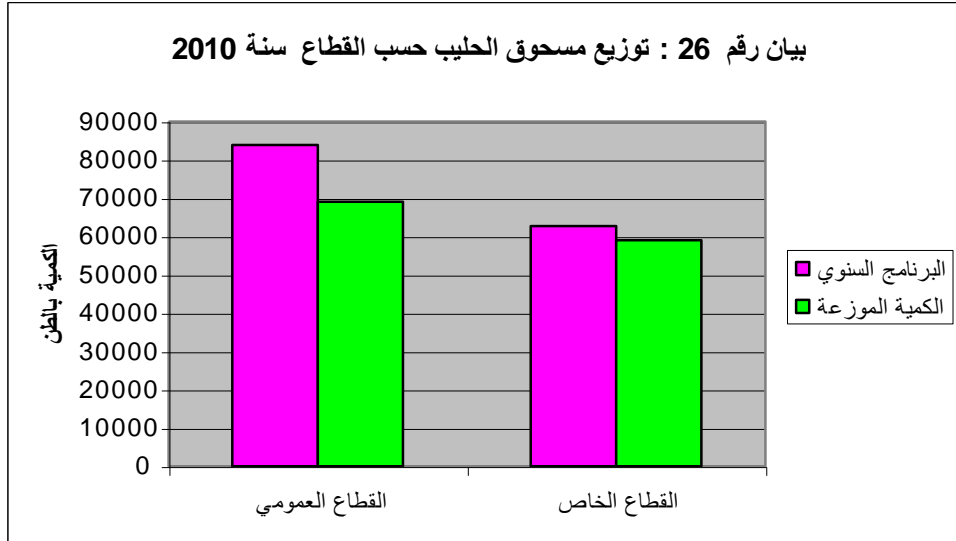
لعبوة 5 لتر من الزيت، تطبيقاً للمرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 6 مارس 2011.

كما نص هذا المرسوم، على تسقيف هوامش الربح بالنسبة للسكر والزيت بـ 8% للمنتج، و5% للمستورد، و5% للبيع بالجملة، و10% للبيع بالتجزئة.

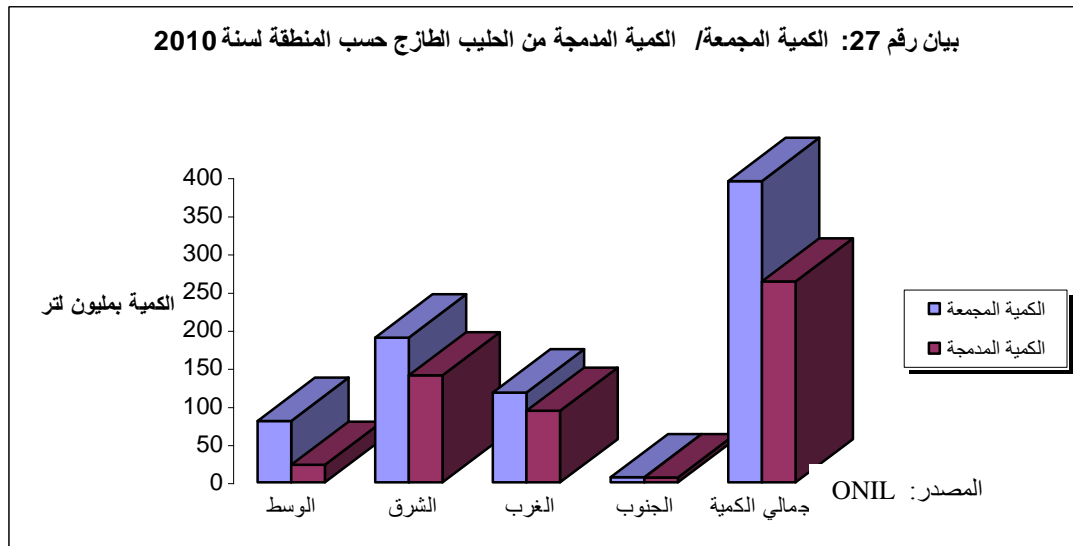
5.11. التوزيع : فيما يتعلق بمادتي الزيت والسكر، نجد تعدد الوسطاء في شبكة التوزيع مما أثر على أسعارها عند الاستهلاك. فالمنتجون لهاتين المادتين يتعاملون في أغلب الأحيان مع الموزعين الذين يقومون بتمويل تجار الجملة أو حتى تجار التجزئة. فقد أكد المنتجون أن تعاملهم مع الموزعين يتم وفق شروط قانونية وتعاقدية بينما يبقى تعامل هؤلاء مع تجار الجملة الحلقة الأضعف في السلسلة.

فيما يخص مسحوق الحليب، يتولى الديوان الوطني للحليب توزيعه على الملبنات العمومية والخاصة البالغ عددها 118 وحدة، وذلك حسب احتياجات كل منطقة، ووفق البرنامج السنوي لكل وحدة (بيان رقم 25).





وبالموازاة، يوزع الديوان الوطني للحليب الكمية المجمعة من الحليب الطازج على الوحدات لدمجه في إنتاج الحليب، وقد بلغ معدل الدمج الاجمالي الوطني في سنة 2010: 66 % . (بيان رقم 27)



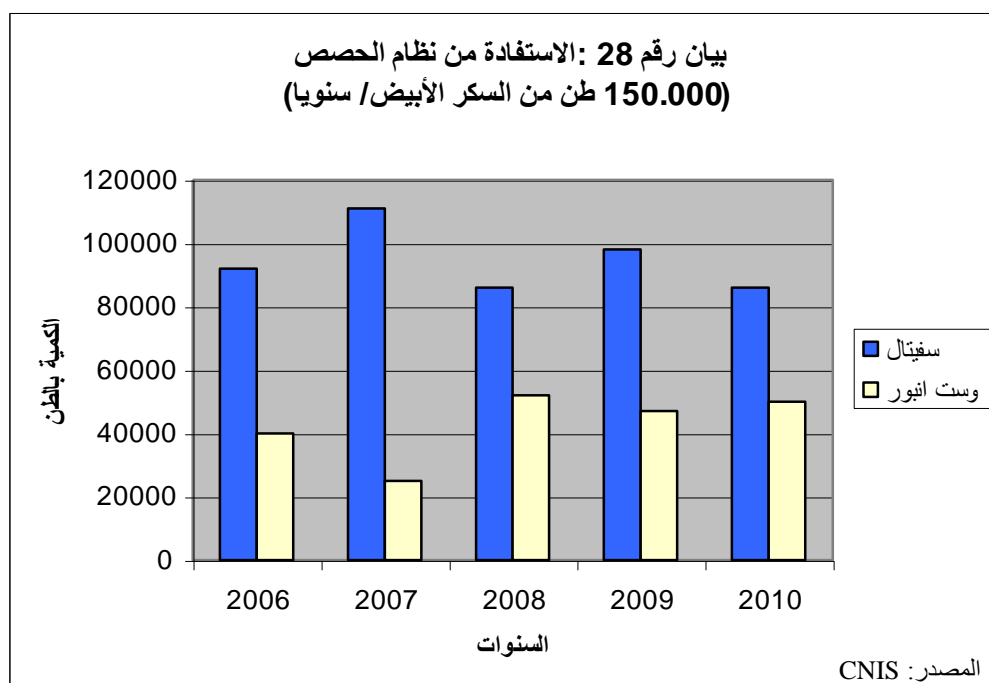
ويتولى الديوان الوطني للحبوب مهمة توزيع القمح على المطاحن العمومية والخاصة البالغ عددها 435 وحدة تحويل.

لقد عرفت الكميات الموزعة على المطاحن تطورا، حيث قدرت كمية القمح اللين الموزعة في سنة 2010، بـ 40 مليون قنطار، مقابل 57 مليون قنطار متوقعة في

سنة 2011، وقدرت كمية القمح الصلب الموزعة في سنة 2010 بـ 21 مليون قنطار، مقابل 27 مليون قنطار متوقعة في سنة 2011 ويرجع ذلك إلى القرار القاضي برفع حصص المطاحن من القمح الصلب واللين المتخذ في شهر أفريل 2011، بنسبة 60 % من طاقة تحويل الخواص، وبنسبة 100% من طاقة تحويل الوحدات العمومية، أي ما يعادل مستوى توزيع شهري بـ 2.5 مليون قنطار.

6.ii. نظام الحصص : يدخل هذا النظام في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي بدأ تنفيذه منذ شهر سبتمبر 2005، ويتمثل في إعفاء عدد محدود من المواد المصدرة إلى الجزائر من الحقوق الجمركية حسب قاعدة "الداخل الأول-المستفيد الأول".

فيما يخص مادة السكر، تقدر حصته بـ 150.000 طن/سنويا ما يمثل 10 % من الطلب الوطني، انفرد بها المستوردان سفيتال وواست أمبور منذ بداية العمل بها (البيان رقم 28). للإشارة فقد جمد نظام الحصص في سبتمبر 2010.



وقد لاحظت اللجنة أن نظام الحصص بالنسبة لمادة السكر استفاد منه المستوردون دون غيرهم، إذ لم يكن له الأثر الايجابي على الأسعار لدى المستهلك،

فضلا عن تقليص إيرادات الخزينة العمومية الناتجة عن الاعفاءات الضريبية والجمركية، مما يستحسن إعادة النظر في كيفية استغلال هذا النظام لفائدة الصالح العام، من خلال توجيه الإستفادة من هذه الكميات المعفاة من الحقوق والرسوم الجمركية لمؤسسات عمومية مثل المستشفيات والثانويات والثكنات.

II. 7 السوق الموازية : تمثل النشاطات التجارية التي تمارس خارج دائرة التجارة المشروعة نسبة غير يسيرة من الاقتصاد الوطني حسب بعض الخبراء ، وأمام ضعف الوسائل البشرية والمادية في مجال مراقبة الممارسات التجارية وقمع الغش، وكذا نقص الهياكل التجارية الضرورية كأسواق الجملة والتجزئة، يصعب مراقبة تتبع مسارات تسويق المنتوجات في الفضاءات التي تمارس على مستواها هذه النشاطات التجارية، كون البعض منها غير مقيدة في السجل التجاري والبعض الآخر تمارس بسجلات تجارية مزورة، وتتم هذه المعاملات بدون الوثائق التجارية القانونية المعمول بها كالفاتورة، فضلا عن عدم مرور السيولة في الدوايب الرسمية، مما ينتج عنه انعكاسات سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، كالتهرب والغش الضريبيين، وعدم معرفة طبيعة ونوعية السلع المسوقة سيما من حيث المساس بصحة المستهلك وسلامته، وكذا أسعارها الحقيقية.

III- سياسة الدعم : عرفت المواد الغذائية العالمية المختلفة كالقمح والذرة و الأرز و الزيوت و البقول الجافة، خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا مستمرا وغير منتظم في أسعارها بلغ ذروته في عام 2008، نتيجة لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية و المناخية أهمها:

- ارتفاع أسعار البترول،
- استعمال بعض المنتجات الغذائية مثل الذرة و قصب السكر و الصوجا في إنتاج الوقود الحيوي،

- زيادة الاستهلاك العالمي،
- زيادة الاحتكار والمضاربة في الأسواق العالمية
- الجفاف والفيضانات والحرائق في بعض الدول المنتجة.

كل هذه الظواهر الطبيعية أثرت سلبا على الإنتاج الغذائي العالمي وأدت إلى نقص الفوائض المتاحة للتصدير، ودفع بعض الدول إلى تقييد صادراتها من السلع الغذائية مثل روسيا التي امتنعت عن تصدير القمح في عام 2010 مما ساهم في ارتفاع أسعاره العالمية إلى مستويات قياسية. تؤدي الزيادات العنيفة في أسعار المواد الغذائية إلى نتائج وخيمة بالنسبة للدول المستوردة التي تتأثر ميزانياتها وتعرف اختلالات تؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين وتزعزع الاستقرار الاجتماعي، مما يضطر هذه الدول إلى اللجوء إلى آليات تتحكم من خلالها في الأسعار المحلية للمواد الغذائية الإستراتيجية والواسعة الاستهلاك، أبرزها سياسة دعم الأسعار.

يقصد بالدعم تدخل الدولة للتحكم في أسعار بعض المواد الاستهلاكية وجعلها في متناول مواطنيها بأسعار تتناسب وقدراتهم الشرائية حسب إمكانياتها المالية الممكنة.

فهناك تجارب عديدة ومتنوعة في عدة دول يتم من خلالها تقديم الدعم المباشر وغير المباشر للمواطنين قصد التكفل باحتياجاتهم. أما في الجزائر فقد انتهجت الدولة اعتماد عدة طرق لتدعيم بعض المواد الغذائية أهمها القمح، الحليب، والزيت والسكر منذ مطلع عام 2011 الجاري. تتلخص هذه الطرق في:

- استحداث دواوين للحبوب وللحليب وتوكيل عملية استيراد الحبوب وغبرة الحليب، وتكليفهما بتوزيع هاتين المادتين على المتعاملين الاقتصاديين بأسعار أقل من أسعار الشراء من الخارج مع مراقبة استعمال الكميات الممنوحة وتسقيف ثمن المنتج المعروض في السوق الوطنية،

- تشجيع الإنتاج المحلي للحليب وتدعيم مباشر لمربي الأبقار لزيادة الإنتاج،
- تكليف ديوان الحبوب بجمع المحصول الزراعي المحلي بأسعار محددة و مشجعة للمنتج وتوزيعه على المتعاملين الاقتصاديين بأسعار منخفضة،
- إعفاء إستيراد السكر والزيت الخام من الرسوم الجمركية و من الرسوم على القيمة المضافة.

1.iii. السكر والزيت : إثر ارتفاع أسعار مادتي الزيت و السكر وبعد الاضطرابات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر في مطلع السنة الجارية 2011، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات للحد من هذا الارتفاع و تهدئة الجهة الاجتماعية تلخصت في:

- تسقيف سعر السكر الأبيض في حدود 90 دج/كغ، وسعر الزيت في حدود 600 دج /5 لتر،
- اعفاء استيراد كل أنواع السكر وزيت الطعام الخام من حقوق الجمركة و الرسوم على القيمة المضافة وذلك ابتداء من 01 جانفي 2011 إلى غاية 31 أوت 2011،
- تمديد اعفاء استيراد السكر الخام فقط و زيت الطعام الخام من حقوق الجمركة و الرسوم على القيمة المضافة وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2011،
- إحصاء مخزون السكر و زيت الطعام المنتج قبل 01 جانفي 2011 و تكفل الخزينة العمومية بتعويض المنتجين عن الفوارق في السعر.

2.iii. الحليب : عرفت سنة 2007 ارتفاعا كبيرا في سعر مسحوق الحليب في السوق العالمية (من 2000 دولار/طن إلى 5700 دولار/طن)، مما أدى إلى عزوف الخواص عن الاستيراد وترك هذه العملية للديوان الوطني للحليب لتموين السوق الوطنية وتنظيمها وضبطها، وذلك بتوزيع مسحوق الحليب الموجه لإنتاج

أكياس الحليب ذات السعر المحدد بـ 25 دج، بأسعار مدعمة حسب القدرات الإنتاجية للوحدات الموزعة عبر التراب الوطني.

- من جهة أخرى، تشجع الدولة إنتاج حليب البقر الطازج ودمجه من طرف الملبنات، من خلال تدعيم الوحدات التي تنتج حليب البقر الطازج الصافي بـ 6 دج/لتر، و حليب البقر الممزوج بمسحوق الحليب بـ 4 دج/لتر. وللمنتج بـ 12 دج/لتر.

- هذا، و قدر الدعم الإجمالي الذي خصصته الدولة عام 2011 لمادة الحليب بـ 33 مليار دج لمسحوق الحليب و 17 مليار دج للحليب الطازج.

3.III. القمح الصلب و اللين : بسبب الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار القمح الصلب واللين في الأسواق العالمية، يتولى الديوان الجزائري المهني للحبوب، بصفة أساسية، عملية استيراد وتوزيع هذه المادة على المحولين عبر كل التراب الوطني، بأسعار مدعمة تتحمل فوارقها خزينة الدولة. كما يقوم الديوان بشراء الإنتاج الفلاحي الوطني وبيعه في السوق الداخلية بأسعار مدعمة و محددة من الطرف السلطات العمومية، كما هو مبين في الجدول التالي:

المنتج	سعر الشراء	سعر البيع	فارق السعر
القمح الصلب	4500 دج/ق	2280 دج/ق	2220 دج/ق
القمح اللين	3500 دج/ق	1285 دج/ق	2215 دج/ق

يتضح من خلال عرضنا لسياسة الدعم لبعض المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك، أن الدولة تبذل جهودا جبارة من أجل توفير هذه المواد للمواطنين و بالتالي المحافظة على قدراتهم الشرائية و على الاستقرار الاجتماعي بشكل عام، عرف هذا الدعم ارتفاعا سنويا ليقدر في سنة 2011 بـ 300 مليار دج.

إن الطريقة التي تنتهجها الدولة لدعم المواد الغذائية سلاح ذو حدين له إيجابياته وسلبياته. فإذا كانت الايجابيات تتمثل أساسا في الحد من آثار التهاب الأسعار العالمية على الأسعار المحلية وتفادي الاضطرابات الاجتماعية، فإن السلبيات تتلخص أساسا في أن هذا الدعم يستفيد منه الأغنياء والفقراء على حد سواء و دون تمييز، وتستفيد منه المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية بسبب النقص في التوزيع، ويستغله بعض الصناعيين المستعملين لهذه المواد المدعمة لإنتاج مواد تعرض للاستهلاك بأسعار حرة (صناعة المشروبات الغازية، مشتقات الحليب، الحلويات، العجائن الغذائية الخ...)، كما يستفيد منه الأجانب المقيمون وحتى الدول المجاورة عبر شبكات التهريب. من جهة أخرى فإن الدعم بشكله الحالي أصبح ممكنا بفضل الفسحة المالية التي تتمتع بها الدولة والتي تجعل هذا الدعم قابلا للتطبيق، وذلك بفضل عائدات المحروقات التي تعرف انتعاشا متزايدا في الأسواق العالمية، في وقت يضل الاقتصاد الوطني هشاً وذو مردودية ضعيفة في كل القطاعات الأخرى.

إن تكفل الدولة بدعم المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك أمر ضروري وواجب يقتضيه الأمن القومي والمصلحة العليا للوطن يجب مواصلته وتنويع سبله، كما أن المحافظة على المال العام وحسن استغلاله مسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحكم الراشد وبمصير الأجيال القادمة، لذلك فإنه بات من الضروري التفكير بصفة جدية في فتح حوار وطني لإعادة النظر في كيفية استغلال الموارد المالية لدعم الطبقة الاجتماعية المستهدفة والمستحقة فعلا للدعم وكذا القطاعات الاقتصادية المنتجة لخلق تنافس حقيقي يساهم في خلق الثروة وتوفير الأمن الغذائي وبالتالي في التحكم في أسعار المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك.

IV – آليات الرقابة والضبط: تمارس الرقابة على سوق المواد الغذائية من خلال تطبيق أحكام المنظومة القانونية المتمثلة في القانون المتعلق بالممارسات التجارية والقانون المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، وتهدف أساسا إلى ضبط

المنافسة، حماية المستهلك، السهر على احترام النوعية ضمانا لسلامته وأمنه ، وتوفير المواد المدعمة واحترام تطبيق أسعارها.

تمارس عملية الرقابة على المستوى الوطني عن طريق مجلس المنافسة الذي أنشئ بموجب الأمر رقم 06-95 المتعلق بالمنافسة، وهو سلطة تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، مكلفة بترقية المنافسة الحرة وبالسهر على فرض احترام قواعدها من خلال رفع تقرير سنوي إلى السيد رئيس الجمهورية وإلى الهيئة التشريعية.

وحسب السيد عبد القادر فضالة، عضو سابق في مجلس المنافسة، تم تنصيب مجلس المنافسة المشكل من اثني عشر 12 عضوا من بينهم خمسة 5 قضاة، ليباشر نشاطه بمعالجة عدد من القضايا منها ملفات خاصة بالشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت، وقطاع النقل الجوي.

وقد استمر هذا النشاط إلى غاية صدور الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة، الذي نص على إنشاء مجلس المنافسة وإلحاقه برئاسة الحكومة، وقلص من تشكيلته إلى 9 أعضاء من بينهم قاضيان، إلا أنه لم ينصب.

وفي سنة 2008، تمت مرة أخرى، مراجعة تشكيلة مجلس المنافسة لتحديد بـ 12 عضوا، مع إعادة النظر في سيره وتدعيم صلاحياته في مجال ضبط السوق، وإلحاقه بوزارة التجارة ، غير أنه لم يتم تنصيبه في تشكيلته الجديدة إلى يومنا هذا.

وفي ظل استمرار غياب مجلس المنافسة كآلية لضبط السوق، بات من الصعب ضبط الممارسات التجارية التي من شأنها عرقلة أو الإخلال بحرية المنافسة في السوق لاسيما ما تعلق بوضعية الهيمنة والتعسف في استغلالها.

أما على المستوى المركزي فهناك المديرية العامة للمنافسة وقمع الغش التابعة لوزارة التجارة، و المكلفة بإصدار التعليمات المناسبة لمراقبة السوق وكذا السهر على تطبيقها واحترامها من طرف المتعاملين.

وعلى المستوى المحلي فهناك عدة متدخلين أهمهم:

- المديرية الولائية للتجارة التي تمارس رقابة مباشرة بالسهر على ضمان النوعية واحترام تطبيق الأسعار للمواد المدعمة من طرف الدولة،

- مصالح الأمن والجمارك والضرائب المعنية بوظيفة الرقابة غير المباشرة في مجال عرض وبيع المواد الغذائية،

- مصالح أخرى كالصحة والفلاحة والبيطرة، والتي غايتها ضمان صحة المواطن والسهر على حمايتها.

إلى جانب هذه الأجهزة، وقصد ضمان استقرار تموين السوق الوطنية ببعض المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع ، أنشأت الدولة دواوين عمومية مختصة تضطلع بمهمة ضبط السوق من خلال التكفل بالاستيراد والتوزيع والمراقبة ، نذكر منها:

- الديوان الجزائري المهني للحبوب المكلف بتموين السوق الوطنية بالحبوب وتوزيعها على المطاحن،

- الديوان الوطني المهني للحليب المكلف باستيراد وتوزيع مسحوق الحليب ومراقبة استعماله ونوعيته، وكذا دعم وتشجيع إنتاج الحليب الطازج.

لقد سمحت الزيارات الميدانية التي قامت بها الأفواج المنبثقة عن لجنة التحقيق البرلمانية بالوقوف على حقيقة الرقابة المطبقة على أرض الواقع والتي تتميز بنقص كبير في الموارد البشرية والإمكانات المادية حالت دون

تمكين السلطات الرقابية من متابعة مسار المواد الواسعة الاستهلاك خاصة المدعمة منها، وتأدية مهامها في أحسن الظروف، مما أدى إلى توسع ظاهرة السوق الموازية وانتشار المضاربة والتهريب. مع الإشارة في بعض الأحيان إلى ضعف التنسيق الأفقي بين مصالح الرقابة التابعة لمختلف القطاعات.

أما على مستوى الموانئ أين تسهر مصالح الرقابة على مدى مطابقة المواد والسلع المستوردة للمواصفات والمقاييس المعمول بها، فقد وقفت اللجنة أمام ظاهرة طول الفترة الزمنية لصدور التحاليل بسبب قلة المخابر من جهة، وبعدها عن الموانئ من جهة أخرى، مما يعرقل عملية تفريغ السلع ويمدد في فترة انتظار السفن.

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات:

1/ النتائج :

إن اللجنة البرلمانية للتحقيق حول ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك في السوق الوطنية، بعد استماعها لعدد من الوزراء، ومسؤولي الهيئات والدواوين، وخبراء، والمتعاملين الاقتصاديين، وبعد معاينة ميدانية في مختلف الولايات، وبعد مناقشات مستفيضة ودراسة متأنية للوثائق، وتحليلات معمقة للمعلومات، خلصت إلى استنتاج أن اضطرابات شهر جانفي 2011، راجعة لعدة أسباب متداخلة، وهي:

1. ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة مادتي السكر والزيت في الأسواق العالمية وفي الدول المنتجة، نتيجة لعوامل اقتصادية ومناخية، وإستعمال هذه المواد في إنتاج الوقود الحيوي وللمضاربة، والانعكاس الفوري له على أسعار هذه المواد في السوق الوطنية،
2. المضاربة في الأسواق المحلية نتيجة للممارسات الانتهازية لبعض التجار من خلال بيع المخزون القديم بأسعار جد مرتفعة،
3. نقص في تنظيم السوق، وعدم نجاعة الرقابة لقلة الوسائل المادية والبشرية، وغياب التنسيق الأفقي بين مصالح الرقابة التابعة لمختلف القطاعات، ونقص الفضاءات التجارية، وأسواق الجملة والأسواق الجوية، وانتشار السوق الموازية،

4. غياب مجلس المنافسة كآلية لضبط السوق والحد من الممارسات التجارية المنافسة للمنافسة، مما أدى إلى وجود وضعية هيمنة في السوق، للمتعامل سفيتال بالنسبة لمادتي الزيت والسكر،
5. لجوء المتعامل سفيتال، حسب تصريحات السيد وزير التجارة والمتعاملين الاقتصاديين، إلى اتخاذ إجراءات انفرادية تقضي بإرغام تجار الجملة على إثبات إيداع الحسابات الاجتماعية، وإلزامية حضور صاحب السجل التجاري، وفرض التعامل بالصك، في حين، أوضح المتعامل المعني أن الملف المطلوب من زبائنه اقتصر فقط على البطاقة الضريبية والسجل التجاري، وكذا تحضيرهم لإستعمال الصك، مما أدى إلى امتناع هؤلاء عن اقتناء مادتي السكر والزيت، ونتج عن ذلك ندرة حادة في السوق استغلها تجار الجملة برفع الأسعار بصفة مفرطة،
6. تخوف تجار الجملة من دخول حيز التنفيذ الإجراء المتضمن استعمال الصك في المعاملات التجارية التي تفوق مبلغ 500.000 دج ابتداء من أفريل 2011،
7. سوء توزيع المواد الأولية من طرف الديوان الوطني المهني للحليب، مما أدى إلى اختلالات في إنتاج حليب الأكياس وندرته في السوق،
8. ضعف تسيير الديوان الجزائري المهني للحبوب و الديوان الوطني المهني للحليب، وعدم تحكمهما في عملية شراء المواد الأولية على مستوى الأسواق العالمية، ويطرح مشكلة الشفافية في تسيير المال العام،
9. ضعف رقابة الدواوين على مراقبة متابعة مسار المواد المدعمة وتحويلها إلى إستعمالات أخرى،

10. غياب خلية يقضة تسهر على متابعة تقلبات أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، وإرشاد المتعاملين في عمليات الاستيراد،
11. توقيف العمل بنظام الحصص منذ سبتمبر 2010،

ملاحظة : تشير اللجنة إلى أن عدم إستجابة تجار الجملة للإستدعاء الموجه إليهم من طرفها طبقا للمادة 83 من القانون العضوي، عن طريق وزارة التجارة، يثير تساؤلات، خاصة وأنهم معنيون بالإجراءات المتعلقة بإستعمال الصك والفوترة وإخضاعهم للفرق الرقابة المختلطة ومطالبتهم بالوثائق المشار إليها أعلاه.

II / التوصيات:

على ضوء النتائج المتحصل عليها، ارتأت اللجنة تقديم التوصيات التالية، منها ما يتعلق بالإطار التشريعي، ومنها ما يتعلق بالإطار التنظيمي:

1. إعادة تنصيب وتفعيل مجلس المنافسة لضبط السوق،
2. إستحداث خلية يقضه على مستوى رئاسة الحكومة، مكلفة بمتابعة تطور الأسواق العالمية،
3. تنظيم السوق الوطنية، بالإسراع في إنجاز الفضاءات التجارية وأسواق الجملة والأسواق الجوارية وضمان توزيعها على المستوى الوطني،
4. تعزيز مصالح الرقابة بالوسائل المادية والبشرية لتمكينها من أداء مهامها في أحسن الظروف،
5. ضرورة تحسين التنسيق بين مختلف مصالح الدولة لتحقيق انسجام يضمن رقابة فعالة،
6. إدماج النشاطات التجارية الموازية في نطاق التجارة المشروعة مما سيسمح بالتحكم في التجارة وإنعاش الإقتصاد الوطني.
7. العمل على الحد من الهيمنة في مجال إنتاج مادتي السكر وزيوت الطعام، بتشجيع الاستثمار في هذا المجال،
8. تشجيع ودعم زراعة البذور الزيتية كالصوجا وعباد الشمس، وكذا قصب السكر و الشمندر السكري،
9. تشجيع الإستثمار في نشاط عصر البذور الزيتية وقصب السكر والشمندر السكري، بدل من إستيراد الزيت الخام والسكر الخام،

- لتطوير صناعة إنتاج الزيت والسكر، من أجل تقليص فاتورة الاستيراد، والاستفادة من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني،
10. إعادة النظر في المؤسسات العمومية التي تمت خصصتها ولم تحقق النتائج المرجوة، مع التفكير في آلية ضبط السوق لهذه المواد الإستراتيجية ضمانا للإستقرار الإجتماعي،
11. فتح نقاش وطني مسؤول ومعمق لمراجعة سياسة الدعم لإستهداف الطبقة الإجتماعية المستحقة لذلك، من جهة، ودعم الإنتاج بدلا من الإستهلاك من جهة أخرى، وذلك قصد الحد من إستنزاف المال العام،
12. إعادة النظر في تنظيم الدواوين العمومية وسيرها، لإضفاء أكثر شفافية وفعالية على نشاطاتها،
13. يستدعي تضاعف فاتورة الإستيراد لسنة 2011، إعادة النظر في إجراء تعويض فوارق السعر والإعفاءات من الحقوق والرسوم الجمركية لصالح المتعاملين، بتسقيف حجم الاستيراد الممثل للاحتياجات الوطنية الحقيقية، وذلك من أجل ضبط النفقات وتخفيف العبء على الخزينة،
14. دعوة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لاتخاذ إجراءات لتحسين نوعية القمح المنتج محليا، من خلال التأكد من جودة البذور ومطابقتها للخصائص المطلوبة،
15. تشجيع البحث العلمي في مجال الزراعة والإستفادة من الطاقات العلمية الوطنية،

16. الدعوة إلى ترشيد الاستهلاك الأسري لمواد السكر والزيت والخبز، وذلك بالعودة إلى برامج تربية وإشهارية تهدف إلى المحافظة على صحة المستهلك وتقليص الفاتورة الغذائية،

17. إعادة النظر في إستعمال الأكياس البلاستيكية في تعبئة الحليب المدعم بسعر 25 دج، وإستبدالها بوسائل تعبئة أخرى أكثر ملاءمة لصحة المستهلك.